أزرق أبيض لكن أَسوَد

عمل فريق الخط الأزرق في الضفة الغربية

כרם נבות
KEREM NAVOT

كانون الأول 2016

أزرق أبيض لكن أَسوَد

عمل فريق الخط الأزرق في الضفة الغربية

كانون الأول 2016

أزرق أبيض لكن أَسوَد

كانون الأول 2016
العمل الميداني، الأبحاث، الكتابة ورسم الخرائط : دورون إتكس
التحرير اللغوي بالعبرية : ليلاخ تشلنوف
الترجمة للعربية : كفاح دغش
الترجمة للإنجليزية : جيسيكا بون
تصوير وتصميم الغلاف : دودي إيڤن
التصميم : مروان حمد، إنترتك، رام الله

This report has been produced with the financial assistance of Diakonia and HEKS. The views expressed herein should not be taken, in any way, to reflect the official opinion of the donors to the project and the donors are not responsible for any use that may be made of the information it contains.

"كرم نابوت" منظمة إسرائيلية تأسست سنة 2012، تتابع تبحث وتنشر الدراسات المتعلقة بسياسات الأراضي التي تنتهجها إسرائيل، وبمستوطناتها في الضفة الغربية.

عنوان الموقع الإلكتروني : keremnavot.org
صفحة الفيسبوك بالعبرية والعربية :
https://www.facebook.com/Keremnavot/
صفحة الفيسبوك بالإنجليزية :
https://www.facebook.com/Kerem-Navot-Naboths-Vineyard-666263786873603/
عنوان البريد الإلكتروني : info@keremnavot.org

تتقدم "كرم نابوت" بجزيل شكرها إلى "شومري مشباط – حاخامات لحقوق الإنسان"، وإلى "بمكوم – مخططون لحقوق التخطيط" وللسيدة ميخائيلا راهط.

صورة الغلاف الخارجي : مستوطنة سوسيا

قائمة المحتويات

موجز التقرير 6

المقدمة 10

مبنى التقرير 13

الفصل الأول : المنظومة الإسرائيلية للإستيلاء على أراضي الضفة الغربية 14

الفصل الثاني : إشهار أراضي الدولة والإنتقال للإجراء المسمى "أراضي 'سيكر'" 32

الفصل الثالث : فريق الخط الأزرق – إنشاؤه وطرق عمله 43

الفصل الرابع : الإنتقادات التي طالت نوعية عمل فريق الخط الأزرق 56

الملحق : عمل فريق الخط الأزرق في "غوش عتسيون" 73

موجز التقرير

هذا التقرير هو الأول من نوعه المخصص لمعاينة نشاط "فريق الخط الأزرق" لدى الإدارة المدنية، والذي يعمل منذ العام 1999. "الخط الأزرق" أسم شامل أطلقته السلطات الإسرائيلية على ما يُعرف ب "أراضي دولة". أمّا الوظيفة الأساسية المنوطة بهذا الفريق، فكانت ولا زالت فحص دقة خرائط إشهارات أراضي الدولة، التي تمّ رسمها في سنوات سابقة، خاصة بأوائل الثمانينيات من القرن العشرين. بمعنى آخر، إعادة المصادقة على حدود هذه الإشهارات. منذ إنشائه حتى نهاية العام 2015 (السنة التي نملك عنها اليوم معلومات)، أجرى فريق الخط الأزرق مسحاً هندسياً لأراضٍ يصل حجمها الإجمالي لنحو 320،000 دونم، أُعلن في الماضي عن غالبيتها الساحقة أراضي دولة. الجزء الأصغر من عمل فريق الخط الأزرق قد خُصّص لمسح أراضٍ وضعت إسرائيل يدها عليها لصالح المستوطنات والبنى التحتية المحيطة بها، عبر الأوامر العسكرية المختلفة، ولمسح أراضٍ إشتراها اليهود قبل 1948.

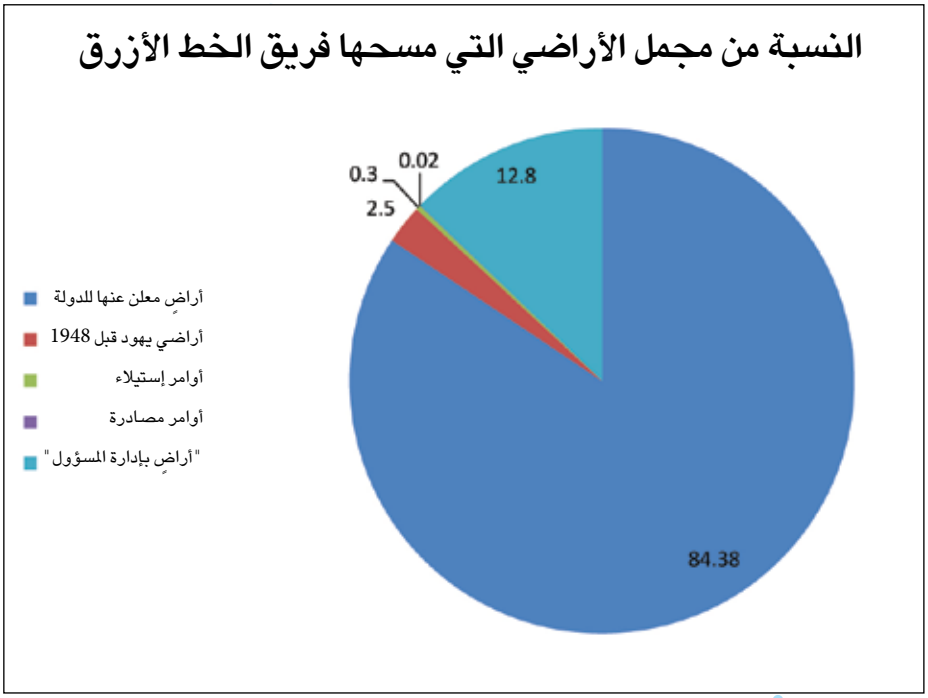

مع مرور السنين، أصبح فريق الخط الأزرق عنصراً مركزياً بكلّ ما يتعلق في تطوير المستوطنات وتأهيل عشرات البؤر الإستيطانية لاحقاً، وذلك لكون قواعد عمل الإدارة المدنية تقضي بوجوب إعادة فحص وضعية الأرض لكلّ خريطة جديدة تُقدّم إلى المؤسسات التخطيطية بغية المصادقة عليها، وتكون مخططة على أرض دولة أُشهرت قبل العام 1998 (أي على الغالبية الساحقة من الأراضي المعلنة للدولة)، من قِبل فريق الخط الأزرق.

خلفية إنشاء فريق الخط الأزرق

عقب قرار المحكمة الصادر في إلتماس ألون موريه أواخر 1979، أعلنت إسرائيل عن ما يفوق 750،000 دونم من أراضي الضفة الغربية "أراضي دولة". وبعد تنفيذ التجهيزات التي تبعت إتفاقيات أوسلو (في السنوات 1995–1993)، بقي منها نحو 655،000 دونم ضمن المنطقة C. لقد تمّ إعلان هذه الأراضي كأراضي دولة إستناداً لتفسير محرّف أعطته إسرائيل لقانون الأراضي العثماني، حيث تمّ تخصيصها في الغالبية الساحقة من الحالات لتطوير المستوطنات، بينما أُلقي على الفلسطينيين حظر تامّ يمنعهم من أي إستخدام لها. مع مرور السنين، أفضت الإشكاليات البنيوية المتعلقة بطريقة عمل آلية إشهار أراضي الدولة إلى تشكّل مستوطنات "منقسمة" لعدّة أجزاء، كما أبقت على عدد من الجيوب المكوّنة من أراضي ملكية خاصة فلسطينية، في قلب المستوطنات. على أثر ذلك، سُلبت مساحات شاسعة من أراضي الملكية الخاصة الفلسطينية المحيطة بالمستوطنات أو الواقعة داخلها، والتي لم تُشمل أبداً ضمن المساحات المعلنة.

تمّت المجموعة الأساسية من إشهارات أراضي الدولة بأوائل الثمانينيات على أيدي فريق ترأسته المحامية بليا ألبيك، التي ترأست أيضاً، خلال سنين طويلة، القسم المدني في النيابة العامة للدولة. ومنذ التوقيع على إتفاقيات أوسلو، طرأ إنخفاض حادّ على عدد الإشهارات وحجم الأراضي التي أُشهرت، لكنها لم تتوقف تماماً.

إلى جانب إنخفاض عدد الإشهارات النشطة الرسمية، تطورت قناة مسح موازية، تطلق عليها السلطات الإسرائيلية مصطلح "أراضي 'سيكر'"، أي الأراضي التي كان يمكن إشهارها أراضي دولة لأنها وفق سلطات الدولة غير مفلوحة أو غير مفلوحة كفاية، ويتوجب إعتبارها وفق ما تسميه هي "القانون الأساس"، أراضي دولة بكلّ معنى الكلمة. مَن يقوم بمسح هذه الأراضي هو "فريق أراضي 'سيكر'" الذي يعمل بموازاة فريق الخط الأزرق، لكن وبما أن إسرائيل لم تُجرِ حتى اليوم مسحاً شاملاً لكافة أراضي المنطقة C، لا يوجد لدى أيّ من الجهات السلطوية أو المدنية صورة كاملة عن الموقع والحجم الإجمالي للأراضي التي تعرّفها إسرائيل (إن لم يكن فعلياً، فبالقوة) "أراضي دولة".

عمل فريق الخط الأزرق

حوالي 70% من الأراضي التي مسحها فريق الخط الأزرق، خلال سنوات عمله، تقع داخل مناطق نفوذ المستوطنات، بينما تقع البقية (30%) خارج مناطق نفوذها الرسمية، لكنها مشمولة ضمن حدود المجالس الإقليمية الستة القائمة في الضفة الغربية. جزء بسيط جداً من واحد بالمائة (0.2%) من الأراضي التي مسحها فريق الخط الأزرق حتى اليوم، تمّ تخصيصه لخدمة الفلسطينيين، وقد كان ذلك ل"تثبيت" البدو الفلسطينيين الموجودين شرقي أبو ديس، تحقيقاً لتوسيع مستوطنات "غوش معليه أدوميم".

لقد عمل فريق الخط الأزرق بكافة السنوات منذ إنشائه، ما عدا سنة 2002، ونلاحظ فجوات كبيرة جداً من حيث حجم الأراضي المسوحة في كلّ سنة. 2005 و 2015 هما السنتان اللتان شهدتا الحجم الأكبر للأراضي المسوحة من قِبله.

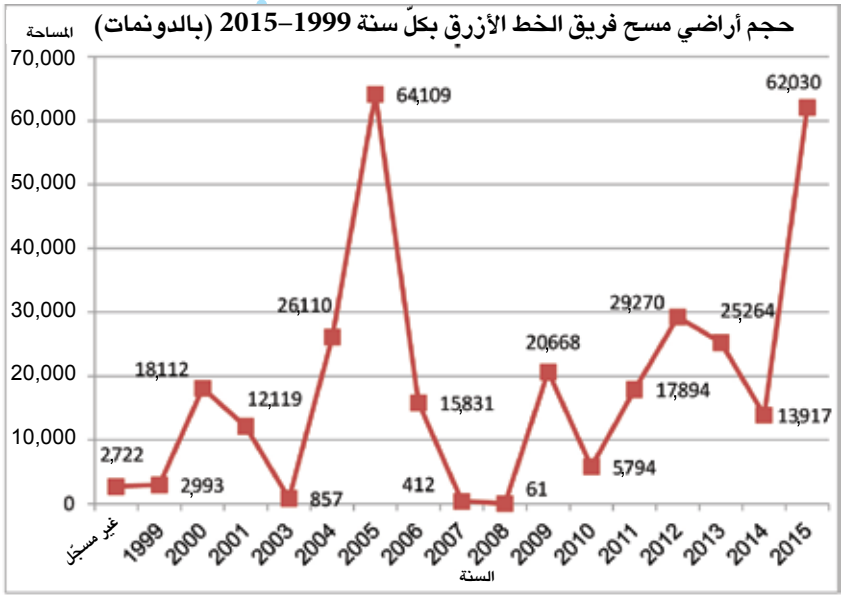

تجدر الإشارة إلى أن حوالي 70% من الأراضي التي قام فريق الخط الأزرق بمسحها هندسياً وغير الموجودة ضمن مناطق نفوذ المستوطنات، تقع داخل مناطق تدريب عسكري معلنة (علماً أن في الغالبية الساحقة منها لا تقام أية تدريبات). نتحدث هنا عن نحو 68،000 دونم، تعادل أكثر من خُمس مجموع الأراضي المسوحة من قبل فريق الخط الأزرق، منذ تأسيسه. لقد شهدت السنوات الأخيرة إرتفاعاً حاداً بحجم الأراضي التي يعمل على مسحها هذا الفريق داخل مناطق تدريب، وباعتقادنا هذا يثبت أن مناطق التدريب العسكري ما هي إلاّ "بنك أراضٍ" في المقام الأول، تحتفظ به إسرائيل كإحتياطي أرض لصالح المستوطنات.

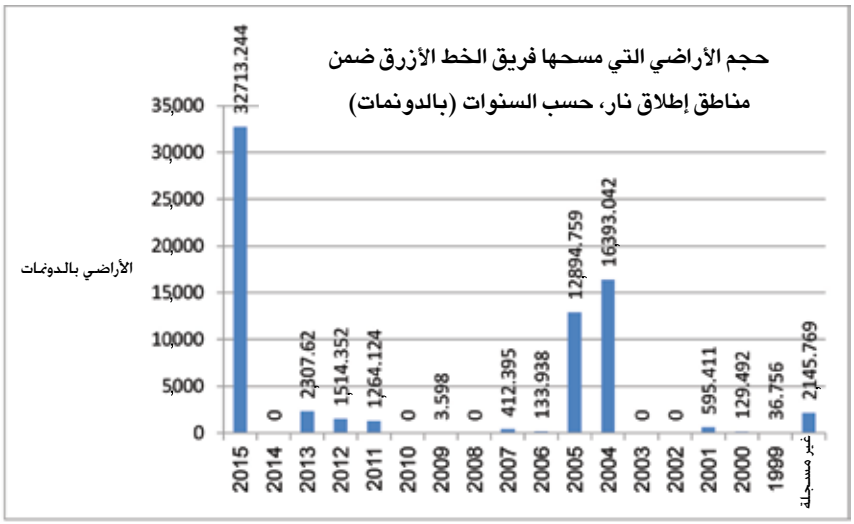

حوالي 60% من الأراضي التي مسحها فريق الخط الأزرق حتى اليوم تقع شرقي مسار جدار الفصل، أي حول المستوطنات المنعزلة وشرقي "كتل المستوطنات". في السنوات الأخيرة (منذ 2011)، تزداد قوة هذا المنحى، وباعتقادنا هذا دليل آخر على التناقض الموجود بين السياسة الإسرائيلية الفعلية وبين تصريحات سياسييها عن الإلتزام بحلّ الدولتين.

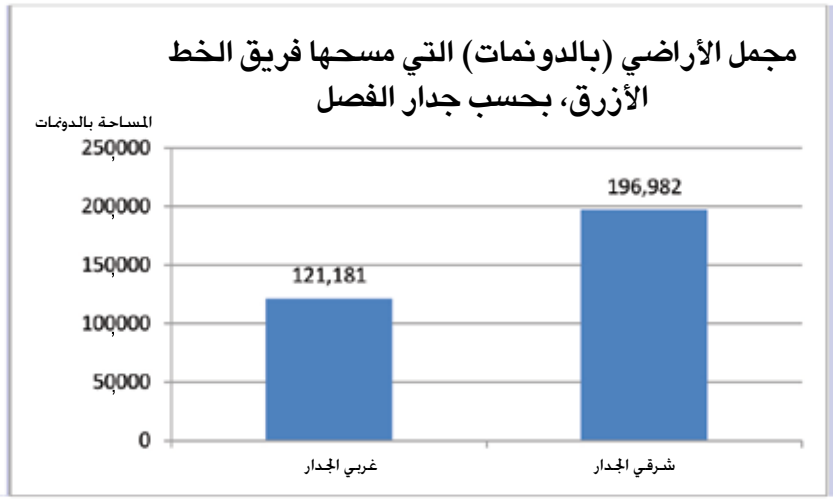

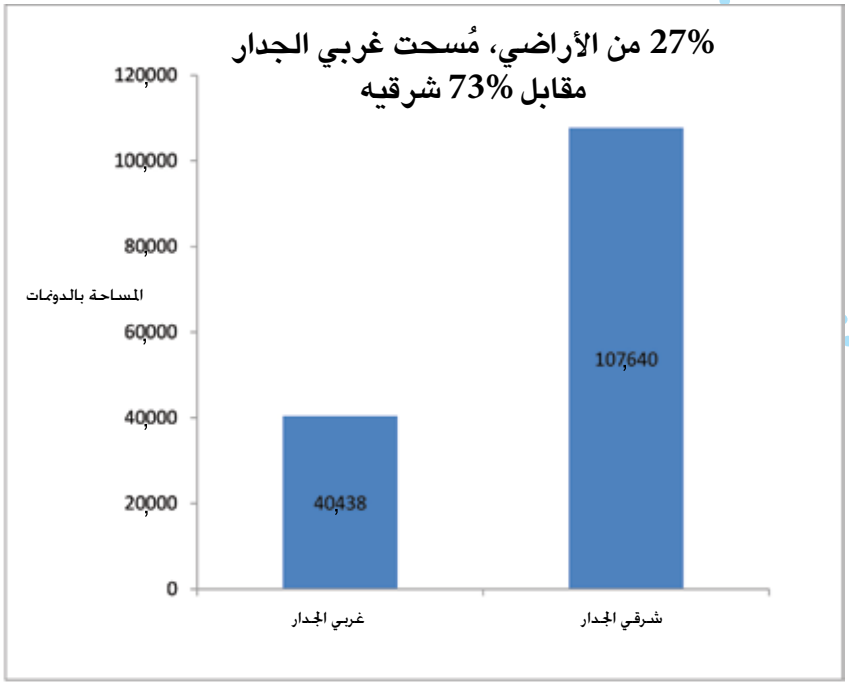

"جودة" عمل فريق الخط الأزرق

يتبيّن بعد فحص كلّ الأراضي المعلن عنها أراضي دولة التي مسحها فريق الخط الأزرق، أن 14،716 دونم، المعادِلة نحو 5.5% مما مسح، كانت مفلوحة بأوائل الثمانينيات ولم يكن من المفروض شملها ضمن حدود الخط الأزرق. ما لا يقل كثيراً عن نصف هذه الأراضي موجود اليوم ضمن الحدود الفعلية لل 65 مستوطنة والمناطق الصناعية والبؤر الإستيطانية المختلفة. وقد أُنشأت فوق ما يقارب 6،000 دونم منها البنايات أو جرت فيها عمليات تطوير للأرض. هذا يعني أن آلاف الدونمات من أراضي الملكية الخاصة للفلسطينيين قد سُلبت خلافاً للقانون، حتى وفق المعايير "المتساهلة" جداً التي من المفروض أن تعمل السلطات الإسرائيلية بموجبها. ما يُستخلص من ذلك هو أن فريق الخط الأزرق قد فضّل غض النظر عن حقيقة فلاحة هذه الأراضي، ولاحقاً تأهيل ما سبق وبُني فيها، رغم أنه لم يكن من المفروض بأي حال من الأحوال البناء فوقها.

سنة	مجمل المساحة التي مسحها فريق الخط الأزرق (بالدونمات)	المساحة المفلوحة التي ضُمّت للخط الأزرق (بالدونمات)	نسبة المساحة المفلوحة التي ضُمّت للخط الأزرق من مجمل ما تمّ مسحه
1999	2,993	444	14.8
2000	18,112	2,191	12.1
2001	12,119	621	5.1
2003	857	34	4
2004	26,110	734	2.8
2005	64,109	4,642	7.2
2006	15,831	22	0.1
2007	412	0	0
2008	61	51	83.6
2009	20,668	665	3.2
2010	5,794	564	9.7
2011	17,894	607	3.4
2012	29,270	2,193	7.5
2013	25,264	992	3.9
2014	13,917	206	1.5
2015	62,030	652	1.05

لقد أظهر فحص "جودة" ودقة عمل فريق الخط الأزرق، وجود فجوات كبيرة من حيث مستوى دقة المسوحات. تشير هذه الحقيقة إلى الفشل بتذويت المعايير المهنية الملزمة في عمل الفريق على طول السنين. من الواضح أن هذه الحقيقة لم تغِب أيضاً عن أعين أفراد فريق الخط الأزرق أنفسهم، والدليل أنهم أجروا خلال السنوات الماضية عشرات التعديلات على المسوحات السابقة. غير أنه في بعض الحالات هذه التعديلات، لم تُجدِ نفعاً، نظراً لعمليات البناء أو التطوير التي جرت في المواقع التي إقتطعها فريق الخط الأزرق من مسوحاته السابقة.

إن فحص "أخطاء" فريق الخط الأزرق يُظهر وجود دافع جليّ خلفها، ويبين أن الغاية منها كانت فسح المجال لشق الشوارع الموصلة إلى المستوطنات، والأخرى التي تصل بين تلك المساحات المشمولة ضمن الخط الأزرق والمفصولة عن بعضها البعض. في عدد من الأماكن، شمل الخط الأزرق طرقات تاريخية ومناطق سكن ومعيشة للفلسطينيين من مختلف الفئات السكانية. بهذه الطريقة، ساهم فريق الخط الأزرق في تقطيع أوصال المناطق السكنية الفلسطينية وإخلاء الفلسطينيين من مناطق معدّة لخدمة المشروع الإستيطاني.

المقدمة

هذه الوثيقة مخصصة للنظر بعمل "فريق الخط الأزرق" التابع للإدارة المدنية، وهو الجسم المسؤول عن إدارة الشؤون المدنية ضمن مناطق C في الضفة الغربية. "الخط الأزرق" مصطلح أطلقته السلطات الإسرائيلية على الأراضي المعروفة بأسم "أراضي دولة" والتي خصّصتها، أغلب الأحيان، للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة. وهنا، يتعاطى مصطلح "أراضي دولة" مع مجموعتين أساسيتين من الأراضي :

تتعلق الأولى بأراضي دولة، عُرّفت هكذا في السجلات العقارية زمن الإنتداب البريطاني (لغاية 1948) أو زمن الحكم الأردني (لغاية حزيران 1967)، وهي مساحات تصل لنحو 600،000 دونم، حوالي 535،000 منها واقعة منذ إتفاقية أوسلو الثانية (أيلول 1995) ضمن المنطقة C.

أمّا المجموعة الثانية، التي ستكون لُبّ هذه الوثيقة، فهي الأراضي التي أعلنت عنها السلطات الإسرائيلية "أراضي دولة" عقب قرار المحكمة العليا في إلتماس "ألون موريه" سنة 1979، والذي سنوسّع الحديث لاحقاً عن أهميته التاريخية ضمن هذا السياق.[1] نتحدث هنا عن مساحة كليّة تبلغ نحو 755،000 دونم، يقع حوالي 655،000 دونم منها في المنطقة C. وقد تمّ الإعلان عن هذه الأراضي كأراضي دولة بناءً على قانون الأراضي العثماني، الذي تنصّ المادة 68 منه على أنه، باستثناء بعض الحالات، كلّ مَن ينقطع عن إستصلاح أرض من الفئة "الأميرية"[2] لفترة تزيد عن ثلاث سنوات، يخسر حقه في مواصلة إستصلاحها وتعود لملكية الدولة، التي تستطيع نقلها لأي شخص آخر.

غالبية إشهارات أراضي الدولة في الضفة الغربية، تمّت بأوائل ثمانينيات القرن العشرين، عند إقامة عشرات المستوطنات التي إحتاجت هذا النوع من الأراضي، علماً أن الإشهارات إستمرت لاحقاً لكن بوتيرة أبطأ. في الكثير من الحالات، كانت الإشهارات بجوار المستوطنات المقامة من قبل، فوق الأراضي المستولى عليها بواسطة أوامر عسكرية. نذكّر هنا بأن سياسة الإستيطان المعلنة لدى حكومات الليكود، والتي صاغها سنة 1978 متتياهو دروبلس، إقتضت إقامة المستوطنات بالذات في أكثر مناطق الضفة الغربية مأهولة بالسكان (من منصّة الجبل غرباً باتجاه الخط الأخضر)، وذلك منعاً لإقامة دولة فلسطينية على هذه الأراضي.[3]

مع مرور السنين، أصبحت إشهارات أراضي الدولة أهم أداة إجرائية لدى السلطات الإسرائيلية، بغية تخصيص أراضي الضفة للمستوطنات. قبل بضع سنوات، كشفت منظمة "بمكوم" أن 0.7% فقط من أراضي الدولة حُوّلت لإستخدام الفلسطينيين، بينما خُصّص 37% من أراضي الدولة مباشرة للمستوطنات ولجهات إسرائيلية مختلفة.[4] وفق المعلوم لدينا، لقد تمّ ضمّ بقية الأراضي المعلنة لمناطق نفوذ المجالس الإقليمية الإسرائيلية الستة المقامة في الضفة.[5] بكلمات أخرى، يتيح المصطلح "أراضي دولة"، لإسرائيل ممارسة سياسة غير متكافئة من حيث تخصيص الأراضي، وذلك بدل القيام بإدارة مورد الأرض لصالح السكان الفلسطينيين المحليين، وفق ما يقتضيه القانون الدولي.

مع ذلك، يتبين أن الإشهارات الرسمية هي جزء بسيط فقط من مجمل "الحكاية" المتعلقة بأراضي الدولة : فمنذ سنوات، تعود دولة إسرائيل وتؤكد في أروقة المحاكم أن عملية الإشهار ذاتها هي فعل طوعي غير مقتضى بتاتاً وفق قانون الأراضي العثماني، وأن الذي يحدد ما إذا كانت الأرض "أرض دولة" أو لا، هو حال استصلاحها (ما يُسمّى "القانون الأساس"). أي أن هناك مساحات شاسعة أخرى غير مستصلحة، أو غير مستصلحة بشكل مكثف يكفي لأن تعترف الدولة بحق الملكية الفلسطينية عليها، ما زالت حتى الآن غير معلن عنها "أراضي دولة". وتقوم الإدارة المدنية بتعريف هذه الفئة من الأراضي على أنها أراضي "سيكر" (أي الأراضي التي تطالب دولة إسرائيل بملكيتها، على الرغم من عدم إشهارها أراضي دولة)، رافضة تحويل أية معلومات حول أماكن تواجدها ومقدار

---

[1] المحكمة العليا 79/390 دويكات ضد حكومة إسرائيل.
[2] القصد هنا للأرض التابعة، وفق "قانون الأراضي العثماني" إلى الأمير، أي السلطة الحاكمة.
[3] سُمّيت خطة دروبلس "الخطة الرئيسية لتطوير الإستيطان في يهودا والسامرة للسنوات 1983-1979".
[4] حاييم ليفنسون. "0.7% من أراضي الدولة في الضفة خُصّصت للفلسطينيين". هآريتس. 28.3.2013. http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.1978691
[5] أنظروا لاحقاً، ص 17.

حجمها. من الناحية القانونية، لا تميّز إسرائيل بين "أراضي دولة" معلن عنها وبين "أراضي سيكر" غير معلنة، وتتصرف بالفئة الأخيرة تماماً كأنها أراضي دولة (على سبيل المثال، تقوم بإصدار أوامر إخلاء ضد أناس تحتسبهم غزاة لهاتين الفئتين من الأراضي، وحتى أنها تقوم من مرّة لأخرى بإنفاذها فعلياً). واحدة من الإسقاطات الهامة لهذه السياسة، التي صادقت عليها محكمة العدل العليا، هي عدم وجود معلومات كاملة، اليوم، لدى أي جهة حكومية أو مدنية عن حجم الأراضي التي تعتبرها الدولة "أراضي دولة"، نظراً لعدم قيام الإدارة المدنية أبداً، بإجراء مسح شامل لكافة أراضي المنطقة C.

بأواخر العام 1999، أسست الإدارة المدنية "فريق الخط الأزرق" الذي كانت وظيفته وما زالت، فحص مدى دقة الخرائط المرسومة لإشهارات أراضي الدولة خلال السنوات السابقة. مع ذلك، يُطلب من هذا الفريق إبداء رأيه في قضايا أخرى مطروحة متعلقة بالأراضي (مثل إجراء المسح الهندسي لأوامر الإستيلاء والمصادرة، وكذلك لحدود "أراضي اليهود" التي اشتريت قبل 1948). يعود السبب من وراء إنشاء فريق الخط الأزرق في هذا الوقت بالذات، للتطور التكنولوجي الذي حصل في مجال المسح الهندسي[6] GIS. معنى ذلك أن مهمة فريق الخط الأزرق هي "تبرير" خرائط الإشهارات التي رُسمت بشكل غير دقيق بتاتاً في السنوات التي سبقت تأسيسه. أمّا تفسير وتبرير هذه الإشهارات، فقد تمّ بواسطة فكّ رموز بعض الصور التاريخية الملتقطة من الجو، والتي بحسبها من المفروض أن يرسم الفريق حدود أراضي الدولة، بناءً على كثافة إستصلاح الأرض. منذ تأسيسه وحتى نهاية العام 2015 (الفترة التي نملك عنها معلومات)، قام فريق الخط الأزرق بمسح أراضٍ تصل مساحتها الإجمالية إلى 320،000 دونم تقريباً، أُعلن في الماضي عن غالبيتها العظمى أراضي دولة.

تتناول هذه الوثيقة المئات من التفسيرات التي منحها فريق الخط الأزرق حتى اليوم لمختلف الإشهارات. سنعرض فيها، للمرّة الأولى، تقييماً شاملاً لنوعية عمل فريق الخط الأزرق ومستوى دقته، في كلّ ما يتعلق برسم حدود أراضي الدولة وفق المعيار المعتمد من قبل السلطات الإسرائيلية، ألا وهو "إختبار ال 50% من إستصلاح الأرض"، والذي سنسهب فيه قليلاً ضمن الفقرات اللاحقة.

بغية إجراء البحث الذي تعتمده هذه الوثيقة، قمنا بشراء مئات الصور الجوية الواضحة جداً، ومعاينتها بتعمق. لقد أُلتقطت هذه الصور بين السنوات 1967–1983 وهي تشمل كل مواقع عمل فريق الخط الأزرق منذ تأسيسه (ما عدا موقعاً واحداً). تشكّل نتائج فحص مئات الصور الجوية هذه نواة الوثيقة، إذ وخلافاً لمؤلفات هامة أخرى تحدّت شرعية سياسة إشهار أراضي الدولة وسياسة شبه التكريس الحصري لهذه الأراضي في صالح المستوطنات، لا يسعى هذا التقرير لمناقشة صلب تلك السياسة، بل لفحص مدى دقة وأمانة الجهات المخوّلة (أي فريق الخط الأزرق)، من حيث التقيد بالمعايير والمقاييس التي وضعتها المنظومة ذاتها عند رسمها لحدود "أراضي الدولة" تلك.

نؤكّد هنا على أنه في كثير من الحالات، كان عمل فريق الخط الأزرق منفصلاً عن الواقع الموجود على الأرض، نظراً لعمليات الغزو التي تحصل في الغالبية الساحقة من مستوطنات الضفة الغربية لمساحات، تعتبرها السلطات الإسرائيلية أيضاً، أراضٍ خاصة.[7] أحد الأمثلة الكثيرة على القطيعة بين هذه الخرائط وما هو واقع على الأرض، رأيناه مرّة أخرى منذ وقت ليس ببعيد، من خلال قيام مسؤول الأملاك الحكومية والأملاك المتروكة في الإدارة المدنية، بنشر خريطة الخط الأزرق لمستوطنة عيلي (بين رام الله ونابلس)، بغية تقديم الإعتراضات. بحسب هذه الخريطة، مساحة الخط الأزرق (الملاصق تماماً لمنطقة نفوذ المستوطنة) هي 2،190 دونم، غير أن الفحص "الحقيقي" لمساحة مستوطنة عيلي، أي المساحة التي يحددها خط البناء داخل المستوطنة وشبكة الشوارع المحيطة بها، يُظهر وجود صلة واهية جداً بين الخط الأزرق ومساحة المستوطنة، فهي تمتد فعلياً على نحو 4،400 دونم تقريباً، إذ أقيم على الأقل 166 مبنى فوق أراضٍ خاصة، تقع خارج الخط الأزرق.[8]

---

[6] Geographical Information System. الترجمة الشائعة للأسم المختصر GIS هي م.م.ج.- منظومة المعلومات الجغرافية.

[7] أنظروا "مذنبون". تقرير "سلام الآن"، آذار 2007. http://www.peacenow.org.il/sites/default/files/Breaking_The_Law_formal%20data_March07Heb.pdf

[8] حاييم ليفنسون. "الإدارة المدنية : 166 بيتاً على الأقل تمّ إنشاؤها بمستوطنة عيلي على أرض فلسطينية". هآريتس. 28.1.2013. http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1916663

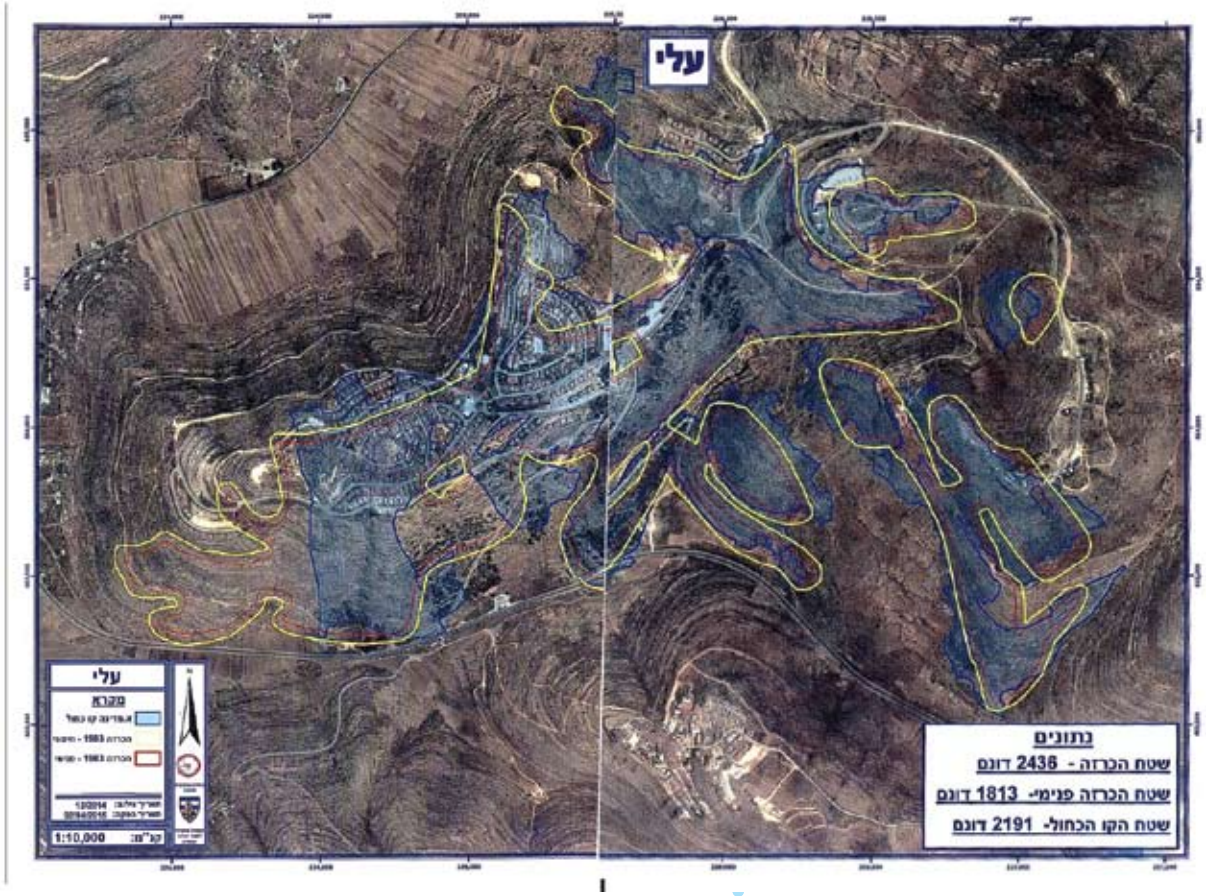

الخريطة التي نشرها فريق الخط الأزرق بتاريخ 29.2.2016، وتحوي الرسم التخطيطي لأراضي الدولة حول مستوطنة عيلي

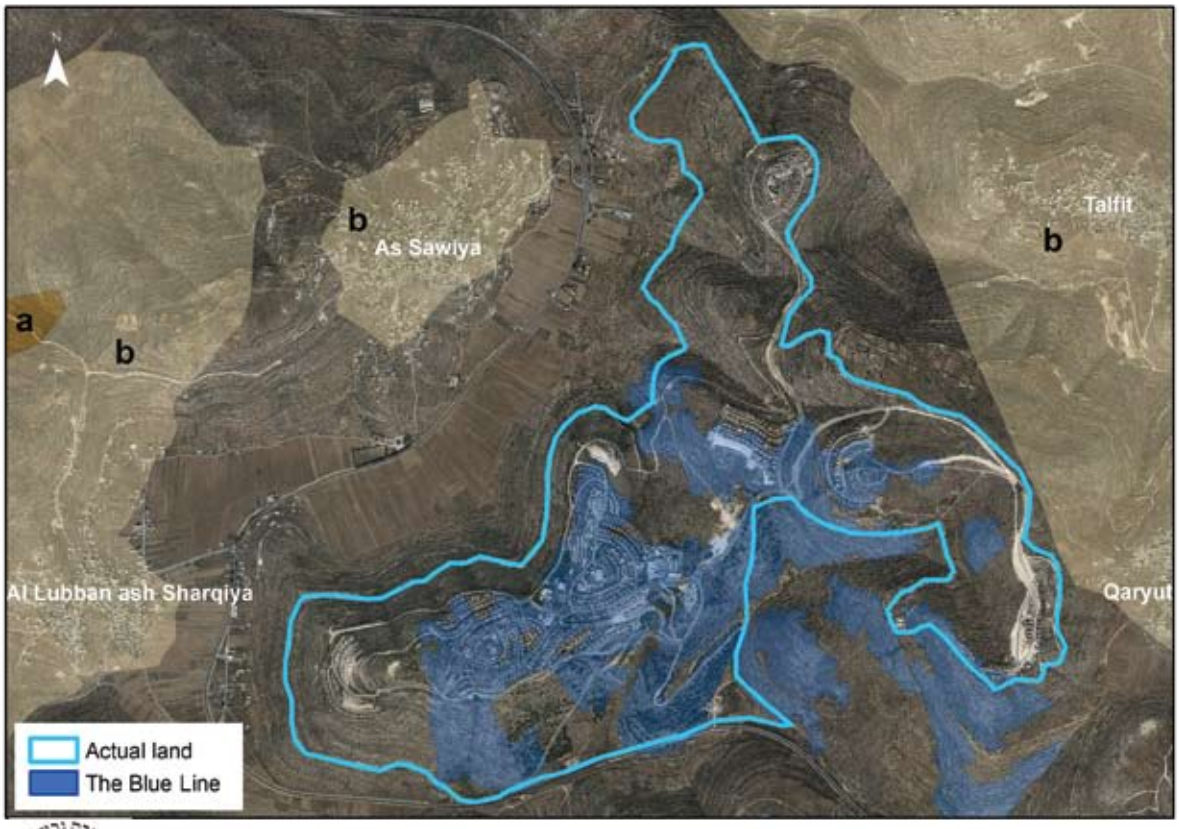

المساحة الفعلية لمستوطنة عيلي، مقارنة بخطها الأزرق

ضمن هذا السياق، لا تُعتبر مستوطنة عيلي إستثناءً، إذ لا بدّ من الإستنتاج أن الخط الأزرق كما تمّ رسمه من قبل فريق الخط الأزرق، لا يفيد بمعظم الحالات حول ما هو واقع على الأرض، إذ أن إشهار أرض ما كأرض دولة وتحويلها لأيدي المستوطنين، هو في الغالب "نقطة إنطلاق" نحو المزيد من الإستيلاء على مساحات أخرى وبشتى الطرق.

مبنى التقرير

يضمّ هذا التقرير أربعة فصول وملحقاً واحداً:
في الفصل الأول، نستعرض تاريخ المنظومة الإسرائيلية للإستيلاء على أراضي الضفة الغربية، ونسلّط الضوء على الوسيلة الأهم فيها، ألا وهي الإعلان عن أراضي دولة. من خلال وصف العمليات التي سبقت إقامة مستوطنة سوسيا، نوضّح الإشكالات البنيوية التي ميزت منظومة إشهار أراضي الدولة منذ مراحلها الأولى، ونتعرف على كيفية إنتاجها مجموعة من العيوب الإجرائية الصعبة، التي ألقت بظلالها على حرية حركة السكان الفلسطينيين بالضفة، وعلى حقهم بملكيتهم أيضاً.

في الفصل الثاني، نستعرض الجانب الكمّي من إشهارات أراضي الدولة ونرى أين جرت وبأي سنوات. ببقية الفصل، نوضح الأسباب التي أدّت لإنخفاض عدد الإشهارات (رغم عدم توقفها كليّة)، ونشرح عن المنظومة الإلتفافية الأخرى التي طوّرتها إسرائيل، لهذا الغرض.

أمّا الفصل الثالث فيخصص لشرح ظروف تأسيس فريق الخط الأزرق لدى الإدارة المدنية، والإجراءات التي توجه عمله وسلّم الأولويات المحدد له. كما ويستعرض عمل فريق الخط الأزرق ميدانياً، فنتناول فيه الحجم الكلي للأراضي التي تمّ مسحها هندسياً وكم مُسح سنوياً، إضافة لأهداف المسح وتوزيع الأراضي المسوحة وفق مناطق الضفة، حجم ما حُوّل لصالح الفلسطينيين من هذه الأراضي، حجم الأرض المسوحة المتاخمة لتلك المعلن عنها "مناطق مغلقة" لأغراض التدريب في الجيش الإسرائيلي ("مناطق إطلاق نار"). في نهاية الفصل، نقوم بتحليل عمل فريق الخط الأزرق المتعلق بجدار الفصل الذي يرسم (على الأقل، وفق ما إدعاه طيلة سنوات، مختلف الناطقين الرسميين للدولة)، الحدود الشرقية ل"الكتل الإستيطانية".

بينما يُخصص الفصل الرابع لعرض نتائج البحث الذي أجريناه حول طريقة تنفيذ فريق الخط الأزرق لعمله. تستند هذه النتائج على مسح ضوئي دقيق لصور جوية تاريخية، تُظهر الأراضي التي مسحها فريق الخط الأزرق وجرى تعريفها كأراضي دولة، في محاولة منّا لفهم وضع إستصلاح هذه الأراضي خلال السنوات التي أُعلن عنها أراضي دولة.

نخصص الملحق المرفق لهذا التقرير، لإستعراض عمل فريق الخط الأزرق بمنطقة غوش عتسيون، حيث يعتقد الكثير من الإسرائيليين، خطأً، أن كلّ أراضيها قد اشتراها يهود قبل العام 1948.[9] نفصّل هنا تاريخ أراضي كلّ واحدة من مستوطنات تلك المنطقة، باعتماد مجموعة من الخرائط والصور الجوية، مفندين من خلالها الأساطير الشائعة حول ملكية هذه الأراضي.

[9] غالباً، بالقول "غوش عتسيون" يكون القصد لكلّ المنطقة الواقعة غرب وجنوب غرب بيت لحم. علماً أن المجلس الإقليمي غوش عتسيون يسيطر على مناطق أوسع بمحيط مدينة بيت لحم.

الفصل الأول : المنظومة الإسرائيلية للإستيلاء على أراضي الضفة الغربية

تنظيم وتسجيل أراضي الضفة الغربية ثمّ التعليق سنة 1968

قبل إحتلال إسرائيل للضفة الغربية سنة 1967، أُنجز تسجيل نحو ثلث أراضيها.[10] وهي أراضي بعض المناطق المحيطة برام الله ونابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية، مع الجزء الشمالي من غور الأردن. في هذه المناطق، سبق لسلطات الإنتداب، وبعدها السلطات الأردنية، أن سجّلت الأراضي، بحيث قُسّمت أراضي القرى لأحواض وقسائم وتمّ تسجيل مالكي كلّ قطعة فيها.[11] بعملية تنظيم الأرض هذه، سُجّل أيضاً نحو 600،000 دونم من أراضي الضفة لصالح "الدولة"، أي لصالح سلطات الإنتداب البريطاني أولاً، وفيما بعد مع ضم الضفة الغربية للأردن، لصالح الخزانة الأردنية.[12] بشهر كانون الأول من العام 1968، أي بعد سنة ونصف من دخول إسرائيل إلى الضفة الغربية، تمّ تعليق عملية تسجيل الأراضي، وتجميدها حتى إشعار آخر، بواسطة أمر عسكري وقّعه قائد المنطقة آنذاك، العميد رفائيل ڤاردي. بهذه الخطوة، توقفت فعلياً عملية تسجيل أراضي الضفة إلى يومنا هذا.[13] ومنذ تعليق العملية، يمكن تسجيل الملكية على أرض ما بالضفة عبر إجراء يُدعى "التسجيل الأول"، يبادر له أصحاب الأرض الذين يتولون تسديد الرسوم.[14]

وضع اليد على الأرض لأغراض أمنية وتخصيصها للمستوطنات

في العقد الأول بعد احتلال الضفة، أقيمت غالبية المستوطنات عن طريق الإستيلاء على أراضٍ خُصصت ظاهرياً ل"أغراض عسكرية".[15] حوالي 40 مستوطنة، تمّت إقامتها طيلة السنوات بهذه الطريقة.[16] إن القانون الدولي الذي يسمح بالإستيلاء على مساحات معيّنة لأغراض أمنية، مستند لفرضية أن الإستيلاء على هذه المساحات هو لفترة مؤقتة فقط، لأن الوضع الأمني متغيّر بطبيعة الحال. بغية تجاوز المشكلة "المؤقتة" لعمليات الإستيلاء هذه، أعلنت السلطات الإسرائيلية في وقت لاحق، عن قسم كبير من المساحات المستولى عليها والمحوّلة لصالح المستوطنات، أراضي دولة. أمّا المناطق الأخرى التي لم يكن بالإمكان إشهارها أراضي دولة (إمّا لكونها أراضٍ بملكية مطوبّة ظاهرة في السجل العقاري، أو لكونها أراضٍ غير مسجلة، لكنها مفلوحة دون شك على أيدي الفلسطينيين قبل إستيلاء الجيش الإسرائيلي عليها)، فبقيت حتى اليوم ضمن الوضعية الرسمية المسمّاة "إستيلاء عسكري"، وهي جزء من مناطق النفوذ الرسمية ل 21 مستوطنة قائمة. بعد قرار المحكمة الإسرائيلية العليا بخصوص ألون موريه في تشرين الأول 1979، والذي تحفّظ على حق القائد العسكري بالإستيلاء على أراضٍ بغية إنشاء المستوطنات قلّصت الدولة بشكل واضح (دون الغاء تام) من إستخدام أوامر الإستيلاء لإقامة مستوطنات جديدة، إلاّ أنها واصلت البناء في المستوطنات التي أُستولي على الأراضي التابعة لها قبل صدور القرار أعلاه.[17]

قرار المحكمة العليا "ألون موريه" والإنتقال لطريقة الإعلان الجديدة عن أراضي الدولة

كما ذكرنا سابقاً، لقد أفضى القرار المتعلق بألون موريه إلى تقييد قدرة الدولة على استخدام "الإستيلاء لأغراض أمنية" بغية إقامة مستوطنات جديدة أو تكثيف البناء في القائمة منها. على أثر ذلك، كان لا بدّ من اختراع منظومة جديدة تتيح مواصلة السيطرة على الأراضي ثمّ تحويلها لعشرات المستوطنات التي خططت حكومة الليكود إنشاءها أو تكثيف البناء فيها. هناك شرح وافٍ للأمر، ورد في تقرير "بتسيلم" وعنوانه "تحت غطاء الشرعية":

---

[10] تبلغ مساحة الضفة الغربية نحو 5،600 متر مربع. ضُم 70 متراً مربعاً منها لمنطقة نفوذ القدس، وهي بنظر دولة إسرائيل جزء من المساحة الواقعة تحت سيادتها.

[11] بأراضي عدد من القرى (مثل بيتونيا، جبع، كفر عقب والخضر). تم البدء بعملية تسجيل. وفي بعض الحالات وصلت للمراحل الأخيرة، لكنها لم تنته كلياً لأسباب رسمية، مما يخوّل السلطات الإسرائيلية إعتبار هذه القرى بلدات أراضيها غير مسجّلة بعد. ثمّة تأثير حاسم لهذه الحقيقة الحاصلة صدفة، على أراضي هذه البلدات، إذ تمّ الإعلان عن أجزاء كبيرة منها أراضي دولة وأقيمت عليها المستوطنات مثل جفعات زئيف، جيفع بنيامين، كوخاف يعكوف وإفرات.

[12] نحو 535،000 دونم منها تقع اليوم ضمن المنطقة C.

[13] تم تعليق تسجيل الأرض بواسطة "أمر تنظيم الأراضي والمياه (يهودا والسامرة)(رقم 291)1968-". تنص المادة 3أ من الأمر الصادر على "تعليق سريان مفعول أي أمر تنظيم وأي إجراء تمّ وفق أمر التنظيم".

[14] للمزيد عن إجراء التسجيل الأول، راجعوا موقع النيابة العامة العسكرية : http://www.law.idf.il/163-6656-he/Patzar.aspx

[15] أنظروا يوتام برغر "وثيقة من العام 1970، تكشف كيف وُلدت طريقة إنشاء المستوطنات في الضفة"، هآريتس، 28.7.2016، http://www.haaretz.co.il/news/politics/premium-1.3020979

[16] تظهر بيعض المصادر معطيات مختلفة حول عدد المستوطنات المقامة على أراضٍ صودرت لأغراض أمنية. تستند المعطيات الواردة هنا إلى واحدة من طبقات منظومة المعلومات الجغرافية، كانت الإدارة المدنية قد سلّمتها لنا في أيار 2012.

[17] أقيمت مستوطنات بسغوت، معون، دوليف، هار براخا ومعليه لڤونا بأوائل الثمانينيات، على أراضٍ أُستولى عليها في الأساس لأغراض عسكرية. أيضاً وبقسم من هذه المستوطنات، أُستبدل الإستيلاء لاحقاً بإشهار هذه الأراضي كأراضي دولة.

كان الإجراء القضائي الأساسي بهذا الإتجاه عبر توسيع تعريفات الأملاك الحكومية الواردة في الأمر. سنة 1984، نشر القائد العسكري تعديلاً للأمر، يقضي بأن "الأملاك الحكومية" تشمل "الأملاك التي كانت في اليوم المعهود [7.6.1967] أو بعده، تابعة، مسجلة على أسم، ومملوكةً للمملكة الأردنية. بواسطة هذا التعديل، تمّ تغيير "التعريف الأصلي للأملاك الحكومية"، الذي "كان تعريفاً ثابتاً، جوهره صورة الوضع القائم في اليوم المعهود". بموجب الأمر المعدّل، "حتى لو أن حقوق دولة العدو، تمّ اكتسابها أو نتجت عقب اليوم المعهود (يوم دخول قوات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى المنطقة)، فإنها تصبح جزءاً من الأملاك الحكومية". يعكس هذا التعديل، وبشكل جيد، تحول النظرة الإسرائيلية لأراضي الدولة في الضفة الغربية – من التوجه الثابت للمنظور الدينامي، الذي يرى أن الأراضي التي لم تُعتبر سابقاً أراضي دولة، قد تتحول أيضاً، بتوفر شروط معيّنة، إلى أملاك حكومية.[18]

لقد جعل الإنتقال إلى الممارسة "النشطة" لسياسة إشهار أراضي دولة، ما كان حتى ذلك الوقت مجرد أمور تحدث بالصدفة ومحدودة التأثير، إلى أمور ذات أبعاد كبيرة تنعكس على نظام الأراضي الذي أوجدته إسرائيل في الضفة. حيث تستخدم إسرائيل مع ثلثي مساحة الضفة اللذين لم تُستكمل فيهما عملية التسجيل العقاري، المادة 68 من قانون الأراضي العثماني الصادر سنة 1858، والذي يجيز لها وفق تفسيرها، وضع اليد على الأراضي غير المستصلحة (أو التي لم تُستصلح بعد) لأكثر من ثلاث سنوات. إن الإستخدام الإسرائيلي لقانون الأراضي العثماني، والذي لا جدال حول مفارقته التاريخية، يتمّ من خلال إعتماد حجة فيها الكثير من السخرية، مفادها أنها كقوة إحتلال لا يجوز لها إجراء تغييرات في القانون المحلي، إلاّ بحال تعلق الأمر بتغييرات نابعة من ضرورة أمنية فورية، أو تغييرات في مصلحة سكان المنطقة المدنيين.[19]

الإستصلاح الزراعي وما يمنحه من حقوق على الأرض[20]

تنص المادة 78 من قانون الأراضي العثماني على أنه يحق لكل مَن يستصلح أرضاً طيلة 10 سنوات متتالية، دون وجود أدنى شك بذلك، مواصلة إستصلاحها (التصرف فيها).[21] غير أن هذا القانون لا يحدد بالضبط ما هو نوع الإستصلاح الزراعي الذي يمنح هذا الحق. علماً أن ذات القانون قد عكس سابقاً مصلحة الدولة العثمانية، التي أرادت حثّ الناس على استصلاح الأراضي بغية الحفاظ على مدخولاتها من الضرائب. ثمّ قامت سلطات الإنتداب البريطاني، وبعدها السلطات الأردنية، بتعريف مفهوم "الإستصلاح الزراعي" ضمن هذا القانون على أنه "إستصلاح معقول"، أي فلاحة تتناسب مع ظروف قطعة الأرض المفلوحة. فبحال كانت الأرض صخرية، لا يتطلب الإستصلاح المعقول إزالة الصخور بل الإستعمال الزراعي للأجزاء المنبسطة الخالية من الصخور. مقابل ذلك، جاء التفسير الإسرائيلي لمصطلح "الإستصلاح المعقول" بمعنى فلاحة متراكمة لأكثر من 50% من مساحة كلّ قسيمة، دون علاقة بنوعية الأرض. وبحال كان المجموع الكلي للمساحة المفلوحة في القسيمة أقلّ من 50%، تُعتبر القسيمة كلّها أرض دولة.[22]

الآلية الإدارية من وراء إشهار أراضي الدولة وتخصيصها للمستوطنات

تطلب الإنتقال للنهج النشط في إشهار أراضي الدولة، تخصيص الموارد بغية إجراء المسح الهندسي ورسم حدود الأراضي التي إدعتها إسرائيل أراضي دولة. ولهذا الغرض، تمّ تشكيل فريق خاص، ترأسته مديرة القسم المدني بوزارة القضاء حينذاك، المحامية بليا ألبيك. وقد أجرى طاقم ألبيك، خلال الثمانينيات، العشرات والعشرات من الدراسات الإستقصائية، إمّا بواسطة جولات ميدانية أو إستعانة بصور من الجو، هدفها تحديد ما يراه أفراد الطاقم مساحات غير مستصلحة زراعياً، يمكن الإعلان عنها أراضي دولة.[23] أُرفقت لهذه الدراسات خرائط تضاريس (غالبيتها بمقياس 1:20،000)، جرى فيها إستخدام التوش الأسود لتحديد المساحات التي وجدوها مناسبة لإشهارها أراضي دولة. هذه الدراسات التي أجراها فريق ألبيك، تمّ طلبها من قبل اللجنة الوزارية لشؤون الإستيطان فعُنونت وأُرسلت لمكتب منسق عمليات الحكومة في المناطق، الذي كان مسؤولاً عن تنفيذ الإشهارات فعلياً وإبلاغ مخاتير القرى بأمر

---

[18] "تحت غطاء الشرعية". تقرير بتسيلم. شباط 2012. ص 11.

[19] هناك. ص 6-5.

[20] هناك. ص 36-29.

[21] مصطلح "التصرف" يعني حق الشخص بمواصلة إستصلاح أرض ما. بينما تبقى ملكيتها المطلقة ("رقبتها") بيد الدولة.

[22] يعود مصدر هذا التفسير إلى الدراسات الإستقصائية التي أجرتها إسرائيل في الستينات بأراضي الجليل بغية تهويد المنطقة الواقعة ضمن سيادة دولة إسرائيل. أنظروا: Geremy Forman, "A Tale of Two Regions: Diffusion of the Israeli '50 percent rule' from the Galilee to the Occupied West Bank", Law and Social Inquiry 34, 3 (Summer 2009), pp. 671-711

[23] تمّ تحويل خلاصات الدراسات التي أجراها طاقم ألبيك إلى القسم القانوني في منظمة "شومري مشباط - حاخامات لحقوق الإنسان". بإطار طلب حرية المعلومات.

إشهار أراضيهم كأراضي دولة، ثمّ القيام بجولات ميدانية مع مخاتير القرى وإعطاء إمكانية الإستئناف على الإشهار خلال بضعة أسابيع.[24] فعلياً، لم تُترجم لاحقاً كلّ دراسات طاقم ألبيك بإقامة مستوطنات. بكلّ الأحوال، كان منطق عمل هذا الطاقم سياسياً بحتاً، وهدفه المساعدة في تحقيق حلم تقطيع الضفة الغربية وملئها بالثقوب. من هذه الدراسات التي لم تنضج في نهاية المطاف وتفضي لإقامة مستوطنة جديدة، نذكر تلك التي أجراها طاقم ألبيك في جبل طمون (شمال شرق الضفة الغربية). كُتبت إستنتاجات هذه الدراسة ببداية كانون الثاني 1983، ويظهر فيها أن ألبيك قد ذوّتت عميقاً جوهر وظيفتها والغاية منها:[25]

بما أن "تساهل" معني بجزء من سلسلة الجبال لأهداف عسكرية مخططة مستقبلاً، في المساحة المحددة بإطار أحمر ضمن الخارطة أعلاه، نشير إلى وجود مساحة كبيرة بهذا المكان، لم تطأها حتى الآن قدم البلدات، ومن الممكن إتاحة المجال أمام البلدات لتأمين تسلسل الخط من ألون موريه الموجودة في السلسلة الواقعة جنوب جبل طمون، إلى بكعوت وروعي، الموجودتين في السلسلة الجبلية شرق جبل طمون.

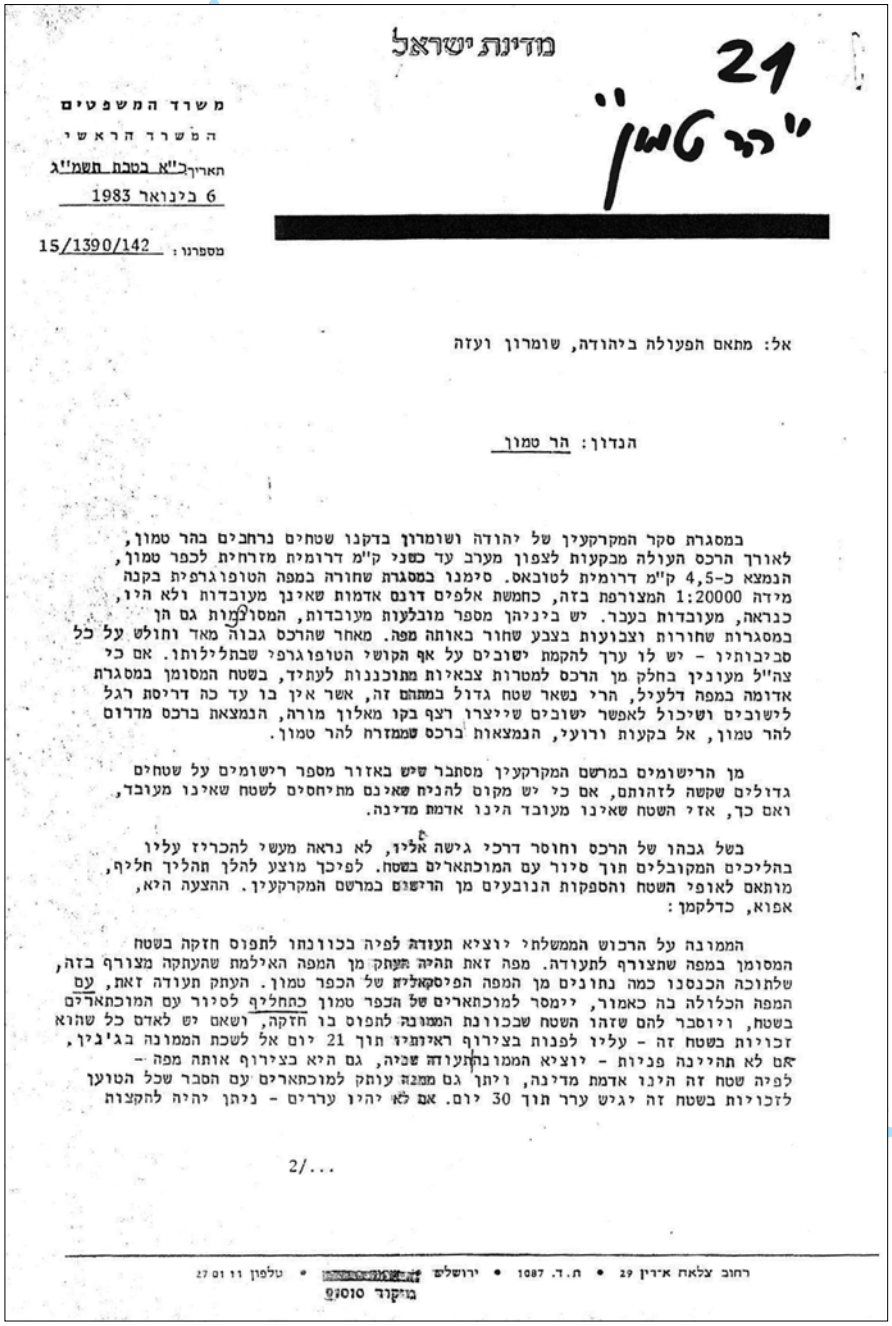

מדינת ישראל

21

"הר טמון"

משרד המשפטים

המשרד הראשי

תאריך כ"א בטבת תשמ"ג

6 בינואר 1983

מספרנו: 15/1390/142

אל: מתאם הפעולה ביהודה, שומרון ועזה

הנדון: הר טמון

במסגרת סקר המקרקעין של יהודה ושומרון בדקנו שטחים נרחבים בהר טמון, לאורך הרכס העולה מכפעות לצפון מערב עד כשני ק"מ דרומית מזרחית לכפר טמון, הנמצא כ-4,5 ק"מ דרומית לטובאס. סימנו במסגרת שחורה במפה הטופוגרפית בקנה מידה 1:20000 המצורפת בזה, כחמשת אלפים דונם אדמות שאינן מעובדות ולא היו, כנראה, מעובדות בעבר. יש ביניהן מספר מובלעות מעובדות, המסומנות גם הן במסגרות שחורות וצבועות בצבע שחור באותה מפה. מאחר שהרכס גבוה מאד וחולש על כל סביבותיו - יש לו ערך להקמת ישובים על אף הקושי הטופוגרפי שבתלילותו. אם כי צה"ל מעונין בחלק מן הרכס למטרות צבאיות מתוכננות לעתיד, בשטח המסומן במסגרת אדומה במפה דלעיל, הרי נשאר שטח גדול במתחם זה, אשר אין בו עד כה דריסת רגל לישובים ושיכול לאפשר ישובים שייצרו רצף בקו מאלון מורה, הנמצאת ברכס מדרום להר טמון, אל בקעות ורועי, הנמצאות ברכס שממזרח להר טמון.

מן הרישומים במרשם המקרקעין מסתבר שיש באזור מספר רישומים על שטחים גדולים שקשה לזהותם, אם כי יש מקום להניח שאכן מתיחסים לשטח שאינו מעובד, ואם כך, אזי השטח שאינו מעובד הינו אדמת מדינה.

בשל גבהו של הרכס וחוסר דרכי גישה אליו, לא נראה מעשי להכריז עליו בהליכים המקובלים תוך סיור עם המוכתארים בשטח. לפיכך מוצע להלן ההליך חליף, מותאם לאופי השטח והספקות הנובעים מן הרישומים במרשם המקרקעין. ההצעה היא, אפוא, כדלקמן:

הממונה על הרכוש הממשלתי יוציא תעודה לפיה בכוונתו לתפוס חזקה בשטח המסומן במפה שתצורף לתעודה. מפה זאת תהיה העתק מן המפה האילמת שהעתקה מצורף בזה, שלתוכה הכנסנו כמה נתונים מן המפה הפיסקאלית של הכפר טמון. העתק תעודה זאת, עם המפה הכלולה בה כאמור, יימסר למוכתארים של הכפר טמון כהחלטה לסיור עם המוכתארים בשטח, ויופסר להם שזהו השטח שבכוונת הממונה לתפוס בו חזקה, ושאם יש לאדם כל שהוא זכויות בשטח זה - עליו לפנות בצירוף ראיותיו תוך 21 יום אל לשכת הממונה בג'נין, אם לא תהיינה פניות - יוציא הממונה תעודה שניה, גם היא בצירוף אותה מפה - לפיה שטח זה הינו אדמת מדינה, ויתן גם ממנה עותק למוכתארים עם הסבר שכל הטוען לזכויות בשטח זה יגיש ערר תוך 30 יום. אם לא יהיו עררים - ניתן יהיה להקצות

2/...

רחוב צלאח א-דין 29 • ת.ד. 1087 • ירושלים • טלפון 27 01 11

מקוד 91010

רسالة ألبيك من يوم 6.1.1983 إلى منسّق عمليات المناطق، بخصوص نتائج الدراسة الإستقصائية في جبل طمون

[24] تكتب ألبيك ببعض المواقع أن المهلة الزمنية المعطاة للإستئناف هي 21 يوماً. وبمواقع أخرى: 30 أو 45 يوماً.

[25] رسالة بليا ألبيك لمنسق أعمال المناطق، 6.1.1983 (أنظروا صورة الرسالة في هذه الصفحة).

صحيح أنه لم تقم حتى الآن مستوطنة في جبل طمون، لكن هذا لا يعني أنه لا يمكن أن تقوم كهذه مستقبلاً، في ذات المكان، حيث أنه بالغالبية الساحقة من الحالات، تمّ لاحقاً تخصيص الأراضي التي أعلنها طاقم ألبيك كأراضي دولة، لصالح المجالس الإقليمية الإسرائيلية في الضفة. وهذا ما حصل في جبل طمون: بعد شهرين ونصف من إرسال ألبيك لإستنتاجات الدراسة التي أجرتها على المكان، تمّ بأمر الجيش نقل الدونمات ال 5،000 المُشهرة لصالح مجلس شومرون الإقليمي، الذي تأسس قبل ذلك بسنة ونصف فقط (بتاريخ 21.8.1981). لقد حصل هذا المجلس الإقليمي ومعه المجالس الخمسة الإسرائيلية الأخرى التي أقيمت في الضفة الغربية، خلال بضع سنوات على كمّ هائل من الأراضي الإحتياطية والتي ما زال معظمها حتى اليوم، دون استعمال، بينما يُمنع الفلسطينيون رسمياً من استعمالها.[26]

جبل طمون

[26] المجالس الاقليمية الستة الموجودة في الضفة هي: شومرون، بنيامين، غوش عتسيون، هار حفرون، مجيلوت وعرفوت هيردين.

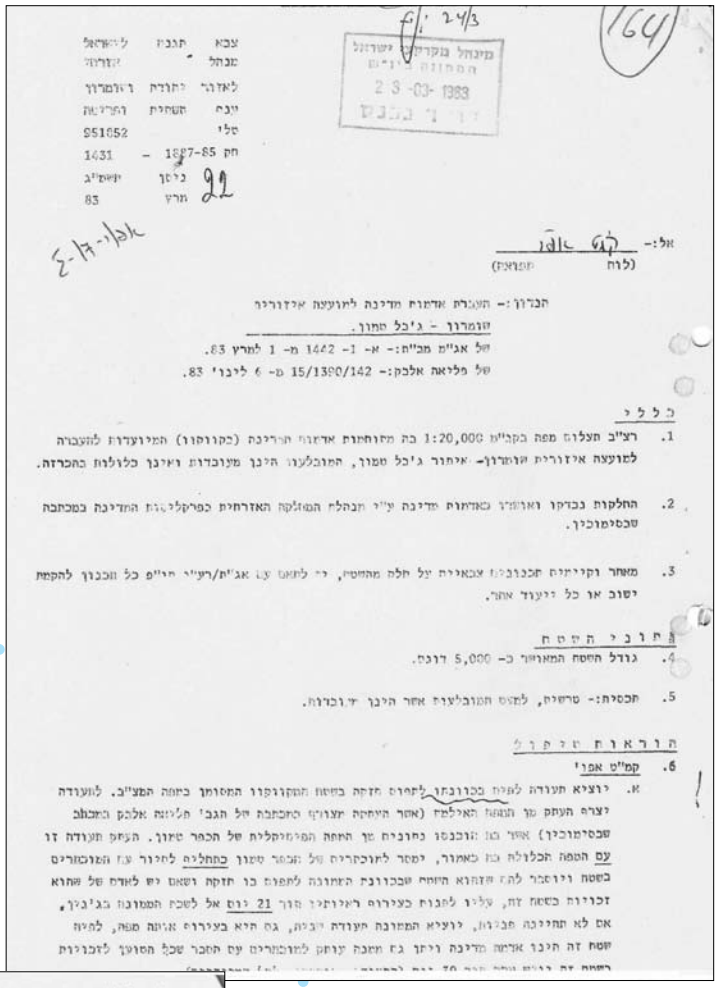

צבא תגבית לישראל
מנהל יקורוה
לאזרחי יחודית ושומרון
ענף תשמית והנדסה
טל' 951652
חק 1687-85 - 1431
ניסן 22 ישמ"ג
מרץ 83

24/3

מינהל מקרקעי ישראל
המחוז הדרומי
23-03-1983
ירושלים

164

אל:- קצין אזור
(לוח תפוצה)

הנדון:- העברת אדמות מדינה לתועלת אזורית
שומרון - גיבל טמון.
של אג"מ מב"ח:- א- 1- 1442 מ- 1 למרץ 83.
של פליאה אלבה:- 15/1390/142 מ- 6 לינוי 83.

כללי

1. רצ"ב תצלום מפה בקנ"מ 1:20,000 בה מתוחמת אדמות מדינה (בקונטור) המיועדות להעברה למועצה אזורית שומרון- איתור גיבל טמון, המובלעות הינן מעובדות ואינן כלולות בהכרזה.

2. החלקות נבדקו ואושרו כאדמות מדינה ע"י מנהלת המשלקה האזרחית כפרקליטות המדינה במכתבה שבסימוכין.

3. מאחר וקיימים תביעות צבאיות על חלק מהשטח, יש לחתם עם אג"מ/רע"ר חי"פ כל תכנון להקמת ישוב או כל ייעוד אחר.

הנחיות

4. גודל חשמה המאושר כ- 5,000 דונם.

5. תכסית:- מרשית, למעט המובלעות אשר הינן מעובדות.

הוראות מיוחדות

6. קמ"ט אפו"י

א. יוציא תעודה לפיה נכונותו לחתום תזקה בשטח המקנותו המסומן בחשמה הצ"ב. לתעודה יצורף העתק מן המפה האילמת (אשר היתקה מצורפת לתכתבת של הגב' פליאה אלבה המצוינת שבסימוכין) אשר בה יסומנו בחומים גן החמה הפרטיקלית של הכפר טמון. העתק תעודה זו עם המפה הכללית הנ"ל יועבר לתוכניות של הכפר טמון כתחליף לחיור עם המוכתרים בשטח ויוסבר להם שהוא חיוחס שבכוונת החתונה לחפוס בו חזקה ושאם יש לאדם של שהוא זכויות בשטח זה, עליו להגיש בעירוני הדרך 21 יום אל לשכת המפונה בגיבון. אם לא תתייצב תביעה, יוציא המפונה תעודת ויבוא, גם היא בעירוני אותה מפה, לחיות שטח זה תינו אזרח מדינה ויתן גם תזקה ענקה למוכתרים עם הכפר שכל השטח לזכויות

ג. יודגש בעת מסירת הסימון תחלקה או הכללת שטחים מעובדים בגבול גם אם בכללו כתחומי החלקה המסומנת במפה.

ד. יעביר חשמה בהקדמה למועצה אזורית שומרון.

7. מועצה אזורית שומרון.

א. תקבל חשמה בשטחים המסומנים אפו"י.

ב. לא [illegible] כל עבודה בשטח ללא אישור מקמ"ט אפו"י.

8. נפת ג'נין

א. תחתם, תאשר ותפקח על כל ביצוע העבודות בשטח.

ב. תקבל תעודות מגורות על חשמה לאדמת מדינה מקמ"ט אפו"י.

ג. תודיע מיידית למוכתרים וראשי הציבור בכל הפרי המביבה (חמון) בהתאם לשורה בסעיף 6 א'.(אין צורך בהודעה מיוחדת).

ד. לא תאשר כל עבודות מעבר לעבודות שהיו בזמן של החלקות, לפני תום 30 יום ממועד ההכרזה על השטח כאדמות מדינה.

ה. תפקח על ביצוע העבודות בשטח ותמנע הכללת אדמות מעובדות כפועל בתחומי השטח גם אם נכללו בתחום השמחים שאושרו במפה הרצ"ב.

9. רע"ר מרי"ש

יכלול השטח בתחום המועצה האזורית שומרון.

10. פרסום

לא יבחן פרסום להודעה מכתב זה להוציא האמור בסעיפים 6 א' ו- 8 ג' לעיל.

11. דווח

מכותבים א',ג' ידווחו ביצוע הוראות מכתב זה לא יאוחר מתוך 15 יום מתאריך מכתב זה עם העתק ליועמ"ש אזרי"ש.

12. בתחון שדה

אין למסור עותק ממכתב זה לכל גורם שאינו מכותב במכתב זה.

אז/גילה

אלי זהבי, תנ"א
ע. רע"ר תנ"א

رسالة من يوم 22.3.1983، تقضي بتخصيص الأراضي المعلن عنها في جبل طمون لصالح مجلس شومرون الإقليمي

مقطع من المقابلة مع يهودا نهاري، مسؤول الأراضي الحكومية والمتروكة في الإدارة المدنية بين السنوات 1989–1981 (جرت المقابلة في القدس بتاريخ 6.7.2016) :

نهاري : هو [أريك شارون، وزير الزراعة ورئيس اللجنة الوزارية لشؤون الإستيطان] قال "إسمع، أنا أعطيك أي ميزانية تريد، أي ميزانية"، "إبدأ العمل"، نهاري يقول لي إنه ردّ عليه: "لا مشكلة".

سؤال : لقد ذكرتَ عشرات آلاف الدونمات، بناءً على ماذا؟ عن أي عشرات آلاف الدونمات تتحدث؟

نهاري : أولاً، يسري هناك القانون التركي، والذي من بين ما ينص عليه بمسألة الأرض أنه بحال وجود أراضٍ غير مفلوحة، هي تابعة للدولة، حتى لو أُعطيت لأحد ولا يفلحها، لقد جرى هناك تقديم هدايا، فكل الحكّام الذين كانوا قدّموا هدايا. كلّ من حصل على أرض ولم يفلحها، فإنها تعود للدولة. هذا هو بيت القصيد، إنه الأمر الأهم. أنا الصغير، طلبت من قسم القياس الحكومي صوراً من الجو لكلّ أراضي يهودا والسامرة. وحصلت على هذه الصور، لقد حددوا جميع الأراضي غير المفلوحة، الأراضي الصخرية، غير مفلوحة. أرسلتُ لكلّ قضاء المقطع الذي يخصه، رتّبتُ لهم سيارات جيب، وسافروا مع مندوبي إدارة المنطقة والجيش، صعدوا كلّ جبل، كلّ مكان، فحصوا ال... بحسب الخرائط الموجودة معهم التي حصلوا عليها منّي، فحصوا صدق الأمر، أعادوها إليّ، بعد أن أعادوها إليّ، قلت "أنوي فحص الأمر من جديد. كلّ هذا الأمر". عندما قلتُ بأنني أنوي فحص ذلك، حصلتُ على هليكوبتر، أعطوني مندوباً من وزارة الأمن، كلّ هذا بيني وبينه، وهو غير تابع بتاتاً لدائرة أراضي إسرائيل، لكنه ملعون، يصل لأي مكان. حصلتُ على مندوب من وزارة الأمن حتى يكون للأمر تأكيد وتوقيع مسؤول أكثر، لم يرغبوا بأن أستخدم مستشاري القضائي، فألصقوا لي مستشارة قضائية تابعة لوزارة القضاء.

سؤال : والتي تُدعى...؟

نهاري : بليا ألبيك، هي مندوبة وزارة القضاء. خلال ثلاثة أسابيع مع خرائط على الأرجل، طرنا بالهليكوبتر من الكنيست إلى كل ال... مررنا فوق كل الجبال، فوق يهودا والسامرة كلّها، ثلاثة أسابيع. بأي مكان كان هناك تخوف من أمر ما، هبطنا، إذا كنتَ تعرف عمّا أتحدث...

سؤال : ما القصد بقولك "تخوف من أمر ما"؟

نهاري : ماذا؟

سؤال : ما القصد ب "تخوف من أمر ما"؟ إشرح لي.

نهاري : –أنا، مثلاً، أعرف، ربما أنتَ أيضاً تعرف، ما هو البلاّن، هذه النبتة المسماة بلاّن والتي تشبه القنفذ الشوكي، وحين تكون موجودة بكثرة ومتقاربة من بعضها البعض داخل مساحة ما، يظنون أنها مفلوحة. إذاً، كان هناك الكثير من مثل هذه الأماكن غير المفلوحة فقمنا بتصحيح الخرائط.

سؤال : إشرح لي من فضلك، أنتَ جالس بالهليكوبتر...

نهاري : مع الخرائط.

سؤال : أنتَ جالس بالهليكوبتر ومعك خارطة...

نهاري : نعم، نعم.

سؤال : أنتَ تنظر من الجو...

نهاري : صحيح، صحيح.

سؤال : وأنتَ ترسم الخطوط بقلم التوش الأسود...

نهاري : صحيح، صحيح.

سؤال : سوية مع بليا ألبيك...

نهاري : بالضبط.

سؤال : أنتما الإثنان وطيّار؟

نهاري : كلاّ، كنّا خمسة، بليا ألبيك، مندوب وزارة الأمن، مندوب وزارة ال... ال... الإدارة االمدنية، الجيش، أعني هنا في يهودا والسامرة، مندوب يهودا والسامرة، مندوب وزارة الأمن، مستشارة قضائية وأنا، على الركبتين، ثلاثة أسابيع، مررنا عليها وعدّلنا ما وجب تعديله.

عيوب منظومة إشهار الأراضي

بدأت التناقضات الداخلية وصعوبات طريقة إشهار أراضي الدولة، بالظهور منذ المراحل المبكرة جداً لتطبيقها على الأرض، وقد نبعت هذه التناقضات والمشاكل من الطريقة بحدّ ذاتها ومن شكل تطبيقها :

1. صعوبة فكّ رموز الكواشين التركية التي تفسر خريطة الملكيات المكتوبة باللغة العربية. لم تشمل هذه الكواشين خرائط تساعد على مسح هندسي دقيق لحدود القسائم.
2. في الكثير من الحالات، لم تكن المساحات المعلن عنها كأراضي دولة منتظمة ومتسلسلة، مما أوجد بينها جيوباً فلسطينية محاطة بأراض ضُمّت لإحدى المستوطنات، وبحالات أخرى جيوباً لأراضي دولة محاطة بمساحات فلسطينية
3. عملت جهات عدّة (منها الجيش والمستوطنون وصندوق أراضي إسرائيل) ميدانياً دون تنسيق مع طاقم ألبيك، بحيث فرضوا الواقع فعلياً على الأرض، وأحياناً بشكل يتناقض تماماً مع إستنتاجات الدراسات الإستقصائية ذاتها، التي حدّدت بعض هذه المساحات كأراضي ملكية خاصة.

إشهار أراضي الدولة حول مستوطنة سوسيا

إخترنا التوسع في الحديث عن ظروف إقامة مستوطنة سوسيا فوق أراضي بلدة يطا سنة 1983، لإعتبارها أحد الأماكن التي تجسد كيف أنتجت المشاكل البنيوية لمنظومة الإشهار واقعاً يجسد الإستيلاء على آلاف الدونمات مع مرور السنين. ولفهم طريقة سير الأمور على هذا النحو، نطالع سلسلة الوثائق التي كتبتها بليا ألبيك في السنوات 1984–1981.

سنة 1981، وبأمر من القيادة السياسية آنذاك، بدأ طاقم بليا ألبيك بمسح هندسي لأراضي يطا الواقعة جنوب جبال الخليل بغية إنشاء مستوطنة جديدة في المكان. على مرّ أجيال طويلة، وُجدت بهذه المنطقة قرى للرعاة المنحدرين من بلدة يطا، ومنها القرية الفلسطينية خربة سوسيا.[27] سنة 1986، تمّ طرد سكان هذه القرية من المكان، الذي يدير فيه اليوم مستوطنو سوسيا، موقعاً أثرياً.[28]

إقرار حدود الكواشين التركية

دُوّنت إستنتاجات ألبيك الأولية من الدراسة التي أُجريت بأراضي يطا، وأُرسلت للجنة الوزارية لشؤون الإستيطان بتاريخ 29.5.1981، حيث تقرّ فيها بأنه لا يمكن إنشاء مستوطنة جديدة داخل المساحة الواسعة المحيطة بخربة سوسيا لكونها، وفق سجلّ الأراضي العثماني، أراضي ملكية خاصة. وهذا ما تكتبه ألبيك برسالتها إلى أوري براون، مساعد رئيس اللجنة :[29]

هنا أيضاً، بالمادة القانونية ضمن الدراسة الإستقصائية، رأيتُ أن المحامين الذين راجعوا سجلات هذه المنطقة، يكتبون أنهم وجدوا ما يزيد عن ثلاثة آلاف دونم من أراضي خربة سوسيا مسجّلة في السجلّ العقاري كملكية خاصة. [...] بموجب ذلك، يُفترض أن المكان المقترح من قبلكم للمعاينة هو بملكية خاصة.

---

[27] كلمة "خربة" بالعربية، غالباً ما تشير إلى قرية صغيرة تابعة لبلدة مجاورة أكبر منها. وعلينا عدم خلطها بكلمة "حورفا" العبرية التي تعني المكان المهجور.

[28] لقد تمّ طرد أهالي سوسيا من الموقع عند مصادرته لأغراض عامة بتاريخ 2.9.1986 (أمر المصادرة 86/1 الذي شمل 280 دونماً) ثمّ نقله لمستوطني سوسيا.

[29] رسالة بليا ألبيك إلى أوري براون، 29.5.1981 .

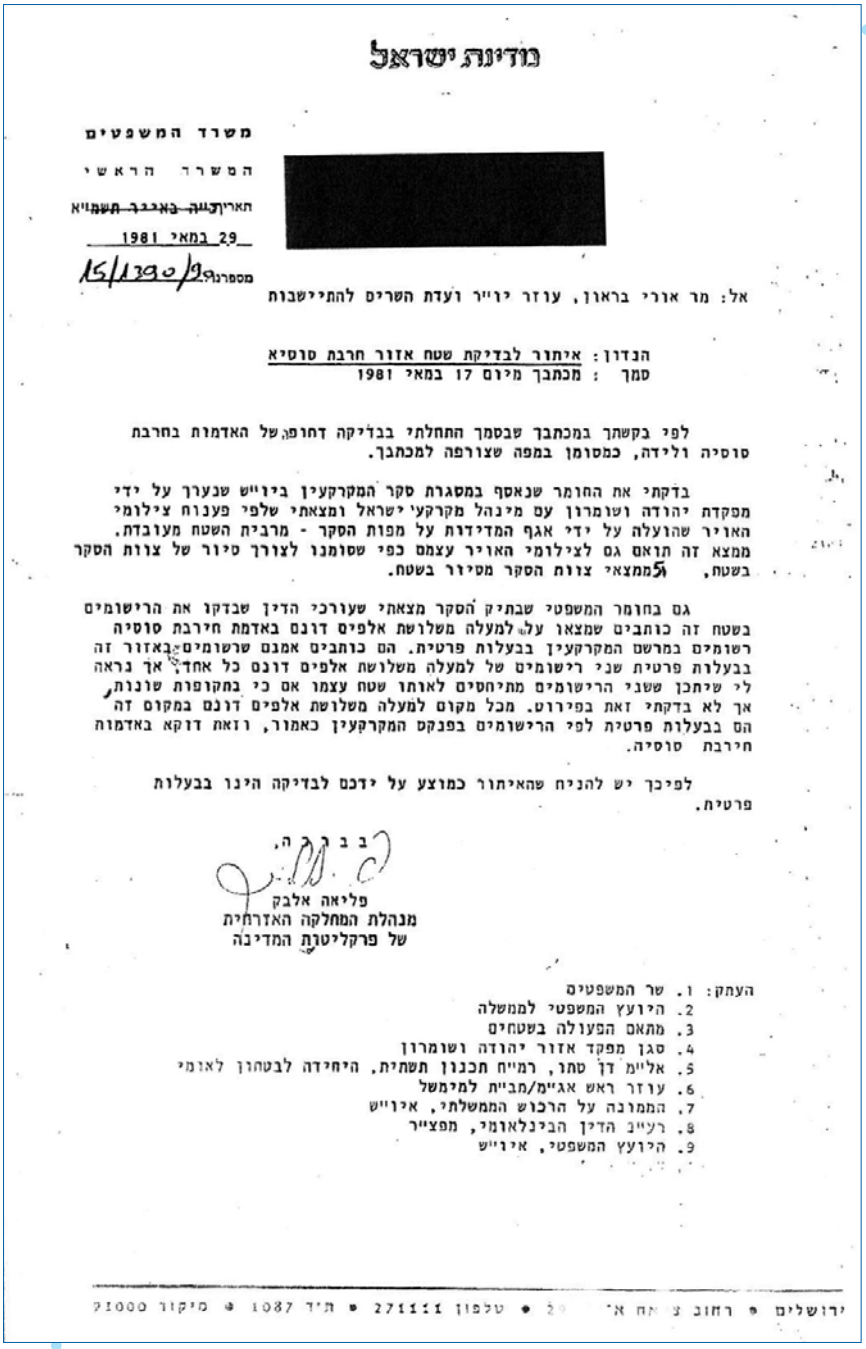

מדינת ישראל

משרד המשפטים

המשרד הראשי

תאריך: ~~באייר תשמ"א~~
29 במאי 1981

מספרנו: 15/1390/81

[redacted]

אל: מר אורי בראון, עוזר יוייר ועדת השרים להתיישבות

הנדון: איתור לבדיקת שטח אזור חרבת סוסיא
סמך : מכתבך מיום 17 במאי 1981

לפי בקשתך במכתבך שבסמך התחלתי בבדיקה דחופה של האדמות בחרבת סוסיה ולידה, כמסומן במפה שצורפה למכתבך.

בדקתי את החומר שנאסף במסגרת סקר המקרקעין ביוייש שנערך על ידי מפקדת יהודה ושומרון עם מינהל מקרקעי ישראל ומצאתי שלפי פענוח צילומי האויר שהועלה על ידי אגף המדידות על מפות הסקר - מרבית השטח מעובדת. ממצא זה תואם גם לצילומי האויר עצמם כפי שסומנו לצורך סיור של צוות הסקר בשטח. ~~ל~~ממצאי צוות הסקר מסיור בשטח.

גם בחומר המשפטי שבתיק הסקר מצאתי שעורכי הדין שבדקו את הרישומים בשטח זה כותבים שמצאו על למעלה משלושת אלפים דונם באדמת חירבת סוסיה רשומים במרשם המקרקעין בבעלות פרטית. הם כותבים אמנם שרשומים באזור זה בבעלות פרטית שני רישומים של למעלה משלושת אלפים דונם כל אחד, אך נראה לי שיתכן ששני הרישומים מתייחסים לאותו שטח עצמו אם כי במקופות שונות, אך לא בדקתי זאת בפירוט. מכל מקום למעלה משלושת אלפים דונם במקום זה הם בבעלות פרטית לפי הרישומים בפנקס המקרקעין כאמור, וזאת דוקא באדמות חירבת סוסיה.

לפיכך יש להניח שהאיתור כמוצע על ידכם לבדיקה הינו בבעלות פרטית.

ב ב ר כ ה,

פליאה אלבק
מנהלת המחלקה האזרחית
של פרקליטות המדינה

העתק: 1. שר המשפטים
2. היועץ המשפטי לממשלה
3. מתאם הפעולה בשטחים
4. סגן מפקד אזור יהודה ושומרון
5. אליעם דן סתו, רמייח תכנון תשתית, היחידה לבטחון לאומי
6. עוזר ראש אגיימ/מביית למימשל
7. הממונה על הרכוש הממשלתי, איוייש
8. רעייד הדין הבינלאומי, מפצייר
9. היועץ המשפטי, איוייש

ירושלים • רחוב צ' אח א' 2 • טלפון 271111 • תיד 1087 • מיקוד 91000

رسالة بليا ألبيك إلى أوري براون، 29.5.1981

لكن وعلى ما يبدو، لم يرُق رأي الخبيرة هذا لأصحاب القرار، إذ كانوا مصرّين على إقامة مستوطنة هناك، فضغطوا على ألبيك لإعادة فحص الموضوع، أملاً بإيجاد حلّ خلاّق يتجاوز "مشكلة" الملكية الخاصة على أراضي منطقة خربة سوسيا.

تجدر قراءة كلّ رسالة ألبيك الثانية إلى "منسق العمل في يهودا والسامرة وغزة"، بتاريخ 10.6.1982 (الواردة هنا كاملة، أنظروا ص 22) حول إمكانية الإعلان عن أراضي دولة بمنطقة قرية سوسيا الفلسطينية، وذلك لإدراك مدى بهلوانية قول الشيء ونقيضه. في القسم الأول من الرسالة، تشرح ألبيك سبب كون الأرض بملكية خاصة، وأن مساحتها قد تبلغ 10،000 دونم وليس 3،000 فقط، كما ظنّت سابقاً. إلاّ أنها وفي القسم الثاني من رسالتها، تقوم بإلتفافة كاملة وتوضّح كيف يمكن، رغم ذلك ورغم كلّ شيء، إشهار تلّتين إثنتين، تبلغ مساحتهما 300 دونم كأراضي دولة. وفعلاً أقيمت فيما بعد مستوطنة سوسيا على هاتين التلّتين.

دولة إسرائيل

وزارة القضاء

المكتب الرئيسي

10 حزيران 1982

رقمنا: 15 / 1390 / 90

إلى : منسّق العمل في يهودا والسامرة وغزة

الموضوع : الموقع المرصود خربة سوسيا

يطلبون ويكررون طلب رأيي كخبيرة بخصوص الموقع المرصود بمنطقة خرَب الكنيس اليهودي في سوسيا.

يقع الكنيس بمكان يُدعى أراضي خربة سوسيا، ومن حوله قرية عربية قائمة بين الخرَب الأثرية. هناك تطويب لأرض خربة سوسيا في السجّل العقاري، يفيد أن هذه الأرض، ومساحتها حوالي ثلاثة آلاف دونم، هي ملكية خاصة لمالكين عرب كثر. من هنا فإنّ الأرض المحيطة القريبة من الكنيس هي بكلّ الأحوال ملكية خاصة.

ولكن، وفق وصف السجل العقاري لحدود الأرض ذات الملكية الخاصة، تصل هذه الأرض حتى أراضي القرية، وبذلك فإنّ القصد ربما هو للأراضي المفلوحة بجانب قرية بطا، والواقعة على بعد نحو كيلومتر ونصف شمال الكنيس، حتى أم العرايس، وهناك مكان يُدعى أم العرايس يبعد حوالي أربعة كيلومترات جنوب شرق الكنيس. وإذا كانت هذه فعلاً هي الحدود المقصودة بالتسجيل العقاري، فهو يشمل إذاً مساحة تقارب عشرة آلاف دونم، وليس فقط ثلاثة آلاف دونم.

وفق المادة 47 من قانون الأراضي العثماني، فإنه عندما تكون حدود الأرض المشمولة في البيع المطوّب واضحة – لا يُأخذ بالإعتبار عدد الدونمات المدوّن بل الحدود فقط. لذلك، يجب النظر لوصف الحدود على أنه المقرّر أي أرض هي المقصودة في التطويب، وذلك رغم أن نتيجته تعني كون التطويب يسري على نحو عشرة آلاف دونم. كما أن الفجوة الكبيرة بين حجم الأرض المطوبة وحجمها واقعياً بحسب حدودها، لا تغيّر من هذه النتيجة، وذلك كما في قرارات المحكمة العليا في إسرائيل بشأن حالات أخرى، والمستندة للحكم ذاته من القانون العثماني.

مع ذلك وعلى ضوء عدم اليقين القائم دوماً في تحديد التطوييات التي تمّت قبل مائة عام، فقد يكون هناك مجال لبعض التشكيك في صحة تشخيص الحدود. وهناك ما يدعم هذا الإستنتاج، مصدره أسم المكان في التطويب وهو أراضي خربة سوسيا، بينما بحسب الوصف الموجود بالخارطة الضريبية – فإن حجم أراضي خربة سوسيا أقلّ بكثير وهي تمتد إلى الشرق أكثر منها جنوباً، مع أنه توجد أهمية صغيرة جداً لهذا الأمر، فحين تكون مساحة التطويب كبيرة – قد تشمل عدداً من الأماكن فيظهر بالتطويب أسم واحد منها فقط. دعم آخر للشكوك، يأتي من حقيقة أن الأرض الأبعد تشمل أجزاءً كبيرة غير مأهولة وغير مفلوحة ولم تكن مفلوحة، لذا لا يبدو أنها جزءاً جوهرياً من أراضي القرية القائمة في خرَب سوسيا. لهذا الأمر أيضاً أهمية صغيرة جداً فقط، حيث أن الأراضي المشمولة بالتطويب الواحد، قد تمتد على حدود كثيرة التنوع.

بين الأراضي غير المفلوحة التي لم تكن مفلوحة، والتي كما ذكرنا ثمّة مجال محتمل للشكّ بشملها في التطويب المذكور، والبعيدة عن المكان المسمّى في الخريطة أراضي خربة سوسيا، رصدنا تلّتين صغيرتين مسطّحتين، اللتين لولا ذلك التطويب لكنّا إفترضنا من نوعية أرضهما أنها أراضي دولة. تبلغ مساحة هذه الأرض نحو 300 دونم بالمجمل. ومع أنه لا يمكن إفتراض أن هذه الأرض هي أراضي دولة، هناك مجال ما لمعاودة المحاولة وفحص ما إذا كانت غير مشمولة في التطويب ربما.

لحلّ هذه الشكوك، يُقترح أن يطلب قضاء "حڤرون" من مخاتير قرية بطا، خلال جولة ميدانية معهم، إعلامه مَن هم مالكو (إن كان هناك فعلاً مالكون) هاتين التلّتين والطلب منهم أن يشرحوا حقوق ملكيتهم لمركّز قضاء "حڤرون" بمكتب مسؤول أملاك الحكومة. وبحال قال المخاتير إن لا أحد يملك هاتين التلّتين، ولم يتوجه المالكون إلى المركّز على ضوء البيان – يكون ذلك بمثابة تعزيز للإعتقاد بأن التطويب لا يشمل فعلاً هذه الأراضي. بهذه الحالة وعلى ضوء التقرير عن نتائج العملية، أستطيع فحص ما إذا كان بالإمكان أن يعطي المسؤول شهادة بأن هذه الأراضي هي أراضي دولة، وفق الإجراءات المتبّعة، وتفسير الشهادة للمخاتير والإبلاغ بأن على كلّ من يدّعي حقاً فيها التوجه للجنة الإعتراضات. وإذا لم يكن بعد كلّ هذه الأمور أي توجه أو إعتراض خلال 21 يوماً إضافية – سيكون ممكناً وضع اليد على هذه الأراضي. وإذا حصل توجه – نتعاطى معه بموجب مضمونه.

أمّا بخصوص الأراضي ذاتها، فمشار إليها بأطر وبالرقمين 1 و 2 على الخريطة ذات المقياس 1:20000 المرفقة هنا. المقطع المشار إليه بالرقم 3 هو وصلة عرضها حوالي سبعة أمتار بين المقطعين 1 و 2، وعلى الرغم من أنه يظهر محروثاً، إلاّ أنه على ما يبدو لم يُزرع ويُستخدم اليوم لعبور قطعان الماشية بين التلّتين، وقد يكون بالإمكان إستخدامه ليصبح طريقاً واصلاً بين المقطعين.

على بعد حوالي كيلومترين جنوب شرق هاتين التلّتين، توجد أرض أخرى غير مستصلحة وعلى ما يبدو لم تستصلح في السابق أيضاً، والتي يبدو أنها غير مشمولة بتطويبات السجل العقاري. هذه الأرض مشار لها بالرقم 4 في الخريطة المرفقة وتقع من أم العرايس ناحية جنوب شرق. لذا وبكلّ الأحوال هي غير مشمولة في تطويب أراضي خربة سوسيا. في الحقيقة، يوجد تطويب واحد في السجل العقاري بأم العرايس ذاتها، لكنه يتعلق بقطعة أرض صغيرة محاطة بالصخور، وهي على ما يبدو أحد الجيوب المفلوحة سابقاً وأُشير إليها في الخريطة حتى لا تُشمل ضمن الموقع المرصود، أو في الأرض المحاذية من جهة الشمال للقطعة المشار إليها بالرقم 4.

القطعة المشار إليها بالرقم 4، هي على ما يبدو أرض دولة وتحوي ما يقارب ألف دونم، مئات الدونمات منها مناسبة للبناء، وقد تكون مناسبة أكثر كموقع بديل لإقامة بلدة.

بحال أردتم تملّك الأرض المشار إليها بالرقم 4 – يجب إستصدار شهادة تفيد بأن الأرض ملك حكومي، وذلك وفق الإجراءات المتبعة، وأيضاً إبلاغ مخاتير قرية بطا بالأمر وإطلاعهم على الحدود خلال جولة في المكان، وبحال عدم تقديم إعتراضات خلال 21 يوماً – يمكن عندها وضع اليد على الأرض، وبحال قُدّمت إعتراضات – نتعاطى معها بموجب مضمونها.

مع تحيات،

بليا ألبيك

مديرة القسم المدني في النيابة العامة

نسخة إلى : 1. رئيس الحكومة

2. وزير الأمن
3. وزير الزراعة
4. وزير القضاء
5. نائب وزير الزراعة
6. المستشار القضائي للحكومة
7. سكرتير الحكومة
8. رئيس الإدارة المدنية، منطقة يهودا والسامرة
9. نائب منسق العمل في يهودا والسامرة وغزة
10. رئيس فرع القانون الدولي، في النيابة العامة العسكرية
11. المستشار القضائي، منطقة يهودا والسامرة
12. رئيس فرع "ن خ و س"، منطقة يهودا والسامرة
13. ضابط قيادة الوصيّ العام، منطقة يهودا والسامرة

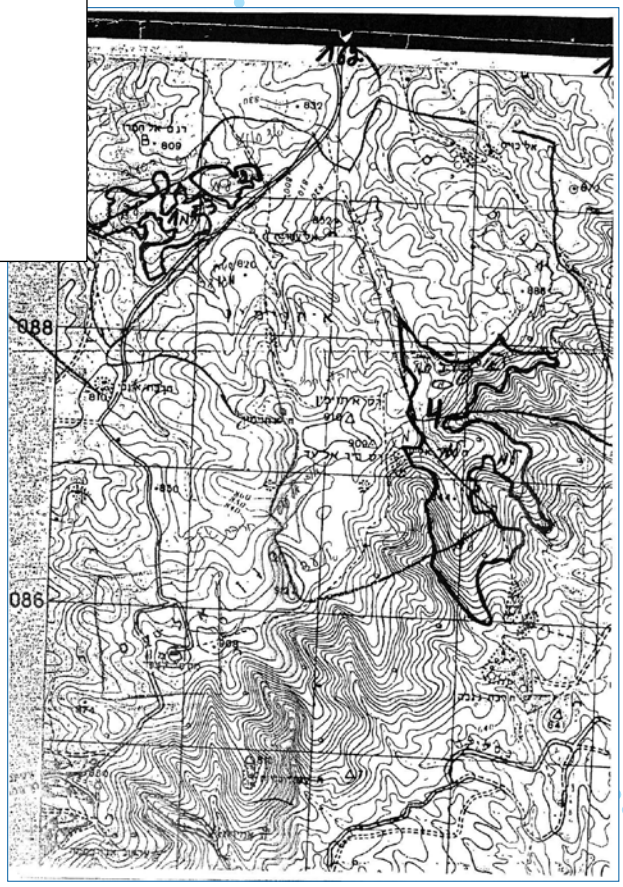

رسالة ألبيك لمنسق العمل في يهودا والسامرة وغزة، 10.6.1982

مناطق النفوذ المتقطعة

مع ذلك، يتضح وعلى الرغم من كل الحجج التي ساقتها ألبيك كتابياً ثمّ أرسلتها لأصحاب القرار خلال 1982–1981، وتفيد بأن أراضي منطقة خربة سوسيا مسجّلة في سجلّ الأراضي العثماني بملكية خاصة، أنها واصلت عملياً، جهودها في رصد ومسح أراضي الدولة ضمن هذه المنطقة.

بتاريخ 25.3.1983، وجّهت ألبيك إلى منسق أعمال المناطق رسالة تتضمن بعض مواقع الرصد لأراضي دولة، مخصصة لمستوطنة سوسيا، التي شُرع في بنائها آنذاك. في الرسالة المصاغة بلغة قانونية ضمنية، تبدو ألبيك متصالحة أكثر مع فكرة إقامة مستوطنة في منطقة، رأت قبل تسعة أشهر فقط أنه يجب إعتبارها أراضي ملكية خاصة. ولتدعيم موقفها الجديد القاضي بأنها على ما يبدو، مساحات ممكن إشهارها كأراضي دولة، تورد ألبيك تبريراً يناقض ما اوردته بضعة أشهر من قبل، لتأكيد إدعائها أن الأراضي هي بملكية خاصة.[30]

" طولبتُ من قبل مجلس هار حفرون الإقليمي بفحص مساحات واقعة قريباً من الموقع الذي تُقام عليه اليوم سوسيا، وذلك لتلبية إحتياجات البلدة إقتصادياً [...] في الخريطة المرفقة وقياسها 1:20000، حُددت بأطر سوداء مدهونة بالأزرق، أربع مناطق واقعة جنوب شرق موقع سوسيا، من الجهة الأخرى لشارع معون – لوتسيفر الجديد [...]"

" هناك شكّ ما بأمر التسجيل في سجلّ الأراضي، إذ يوجد عدد من التسجيلات التي فيها أسم المكان مشابه لأسم موقع هذه الأراضي، لكنه غير مطابق. وبما أن مساحة الأراضي المذكورة المحددة أعلاه هي 400 دونم، بينما تزيد مساحة الموقع مع الأسم المشابه الظاهر في السجلات، عن ألفي دونم، علماً أن السجلات كلّها سوية 150 دونم، يصبح بالإمكان الإعتقاد أن السجلات تتطرق لأجزاء من الأراضي المفلوحة في هذا المكان [...]"

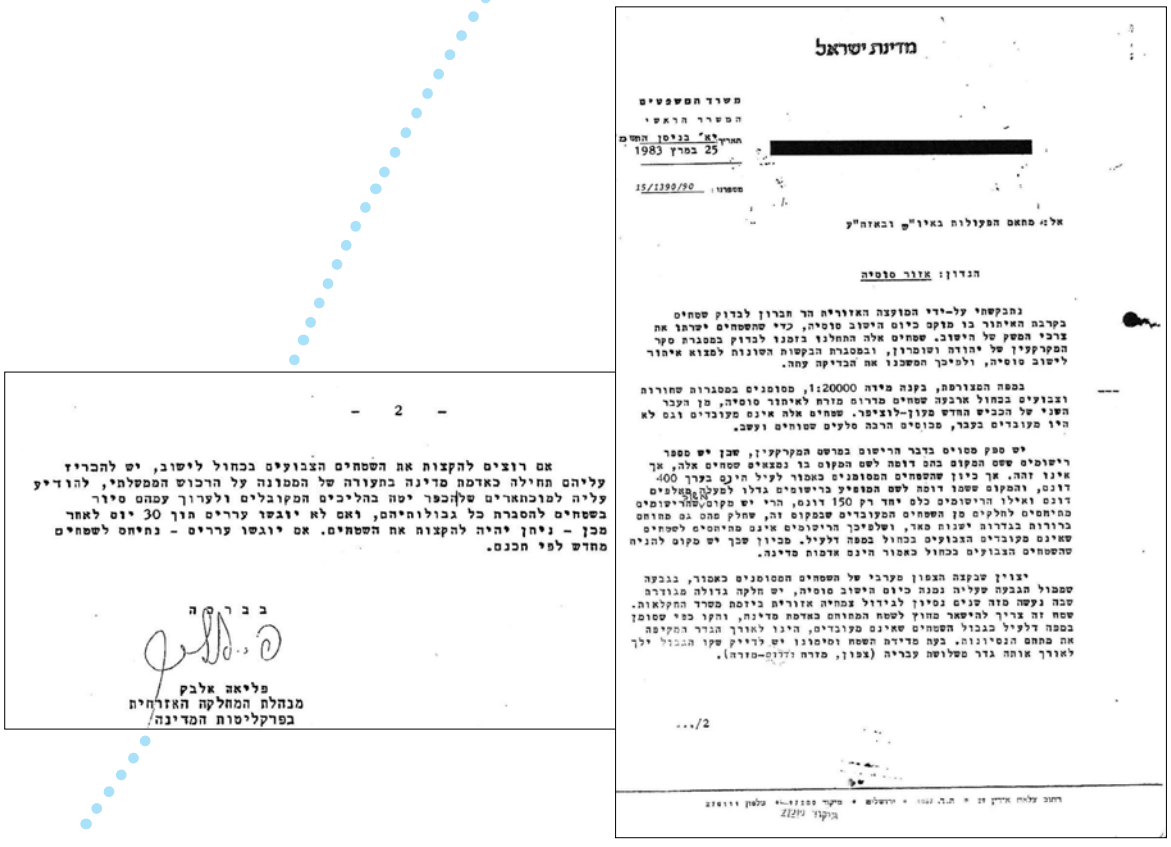

מדינת ישראל

משרד המשפטים
המשרד הראשי
ירושלים, כ"ו בניסן התשמ"ג
25 במרץ 1983

מספרנו: 15/1390/90

אל: מחוז המעולות באיו"ש ובאזה"ע

הנדון: אזור סנסנה

נתבקשתי על-ידי הסוכנות היהודית הר חברון לבדוק שטחים בקרבה המיידית בו מוקם כיום היישוב סנסנה, כדי שהשטחים ישרתו את צרכי המשק של היישוב. שטחים אלה התחלנו בזמנו לבדוק במסגרת סקר המקרקעין של יהודה ושומרון, ובמסגרת הבקשות הסוכנות למצוא אימוץ ליישוב סנסנה, ולפיכך המשכנו את הבדיקה עתה.

במפה המצורפת, בקנה מידה 1:20000, מסומנים במסגרות שחורות וצבועים בחול ארבעה שטחים סדורים מזרח לאיחוד סנסנה, מן הקבר השני של הכביש החדש מעון-לוציפר. שטחים אלה אינם מעובדים וגם לא היו מעובדים בעבר, מכוסים הרבה סלעים שטוחים ועשב.

יש מפץ מסוים בדבר הרישום במרשם המקרקעין, שכן יש מספר רישומים שם המקום בהם דומה לשם המקום בו נמצאים שטחים אלה, אך אינו זהה. אך כיון שהשטחים המסומנים באמור לעיל הינם בערך 400 דונם, והמקום ששמו דומה לשם המצויין ברישומים גדול למעלה מאלפים דונם ואילו הרישומים כולם יחד רק 150 דונם, הרי יש מקום להניח שהרישומים מתייחסים לחלקים מן השטחים המעובדים שבמקום זה, שחלק מהם גם מתוחם בגדרות בגדרות ישנות מאד, ושלפיכך הרישומים אינם מתייחסים לשטחים שאינם מעובדים הצבועים בכחול במפה ללעיל. מכיון שכך יש מקום להניח שהשטחים הצבועים בכחול באמור הינם אדמות סדינה.

יצוין שבקשה הנסון מערבי של השטחים המסומנים באמור, בבקשה ששמור הגבעה עליה נמנה כיום היישוב סנסנה, יש חלקה גדולה מגודרת שבה נעשה סדה שנים נסיון לגידול צמחיה אזורית בידסה משרד החקלאות. שטח זה צריך להישאר מחוץ לשטח המתוחם כאדמת מדינה, וחקו כפי שסומן במפה ללעיל בגבול השטחים שאינם מעובדים, הינו לאורך הגדר המקיפה את מתחם הסיוונות. בעת מדידת השטח ומיסמנו יש לדייק שקו הגבול ילך לאורך אותה גדר משלושה עבריה (צפון, מזרח ודרום-מזרח).

.../2

- 2 -

אם רוצים להקצות את השטחים הצבועים בכחול לישוב, יש להכריז עליהם תחילה כאדמת מדינה בתעודה של המסונה על הרכוש הממשלתי, להודיע עליה למוכתארים שלהכפר יטה בהליכים המקובלים ולערוך עמהם סיור בשטחים להסברת כל גבולותיהם, ואם לא יוגשו עררים תוך 30 יום לאחר מכן - ניתן יהיה להקצות את השטחים. אם יוגשו עררים - נחיתם לשטחים מחדש לפי תכנם.

בברכה

פליאה אלבק
מנהלת המחלקה האזרחית
בפרקליטות המדינה

רסאלה בליא ألبيك من يوم 25.3.1983

[30] رسالة بليا ألبيك لمنسّق العمل في منطقة يهودا والسامرة وقطاع غزة. 25.3.1983 (أنظروا في هذه الصفحة).

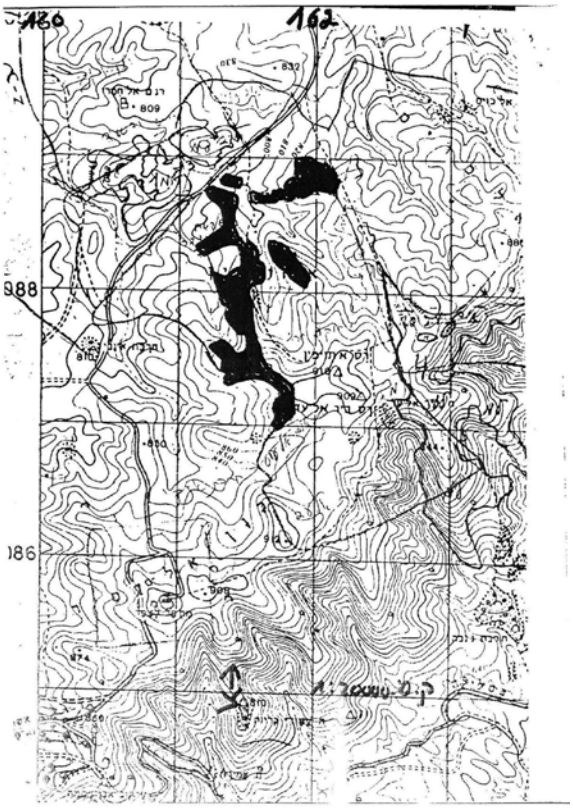

الخارطة الأصلية للمواقع، عمل طاقم ألبيك بمنطقة مستوطنة سوسيا. يمكن رؤية تقطّع المساحات الأربع المعلنة الظاهرة فيها والتي حُوّلت للمستوطنة.

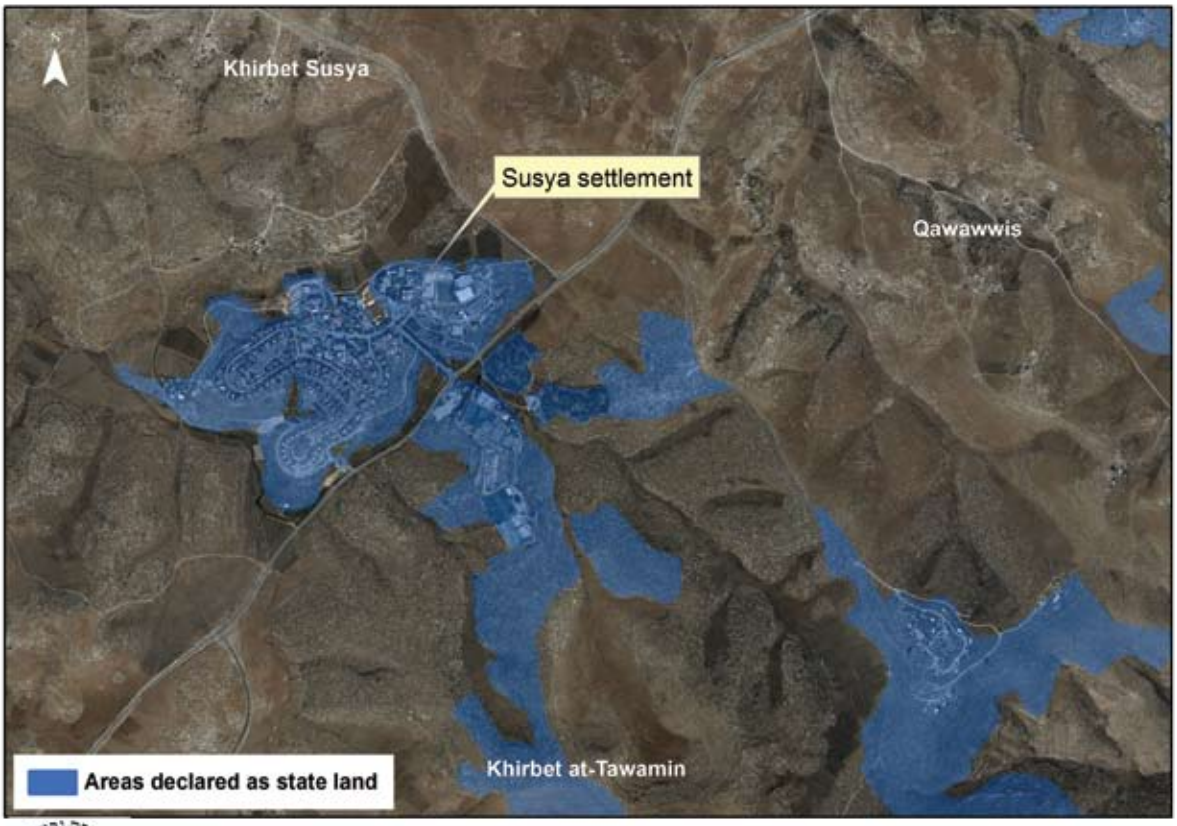

مواقع أراضي الدولة التي رصدها طاقم ألبيك بمنطقة مستوطنة سوسيا فوق صورة من الجو

غزو أراضي الملكية الخاصة وتقاعس السلطات عن إنفاذ القانون

بتاريخ 11.9.1983 وبعد بضعة أشهر من إقامة مستوطنة سوسيا، وجّهت ألبيك رسالة إلى رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الإستيطان وإلى منسق العمليات في المناطق، تشكو فيها غزوات مستوطني سوسيا على الأراضي الخاصة لجيرانهم الفلسطينيين. بملاحظة جانبية، نشير إلى أن أراضي الملكية الخاصة التي تذكرها ألبيك في رسالتها لم تُرجع أبداً لأصحابها الفلسطينيين، وتقع اليوم بقلب المستوطنة.[31]

" قدّمتُ بحينه رأياً خبيراً فيه الكثير من الشكوك حيث يقضي ربما باعتبار تلّتين متجاورتين كأراضي دولة، بغية إقامة بلدة سوسيا. أقصد التلّتين المتصلتين بالشارع وفيما بينهما. بين التلّتين، وفي الجزء القريب من الشارع الرئيسي، كما هو مُشار في الرأي الخبير أعلاه، نتج مثلث ما، كان مفلوحاً فعلياً طيلة السنوات السابقة، وكذلك بجانب التلّتين حيث التتمة بإتجاه الشمال غرب، كانت هناك مساحات مفلوحة.

لقد أقيمت بلدة سوسيا على التلة الجنوبية وسارت الأمور على ما يرام، إلى أن تمّت (لسبب ما وبدون أية ضرورة أو فحص قانوني) مصادرة جزء كبير من المثلث المفلوح، لصالح الشارع، وكذلك، قاموا بغزو أراضٍ مفلوحة أخرى لإقامة موقف سيارات عليها" .

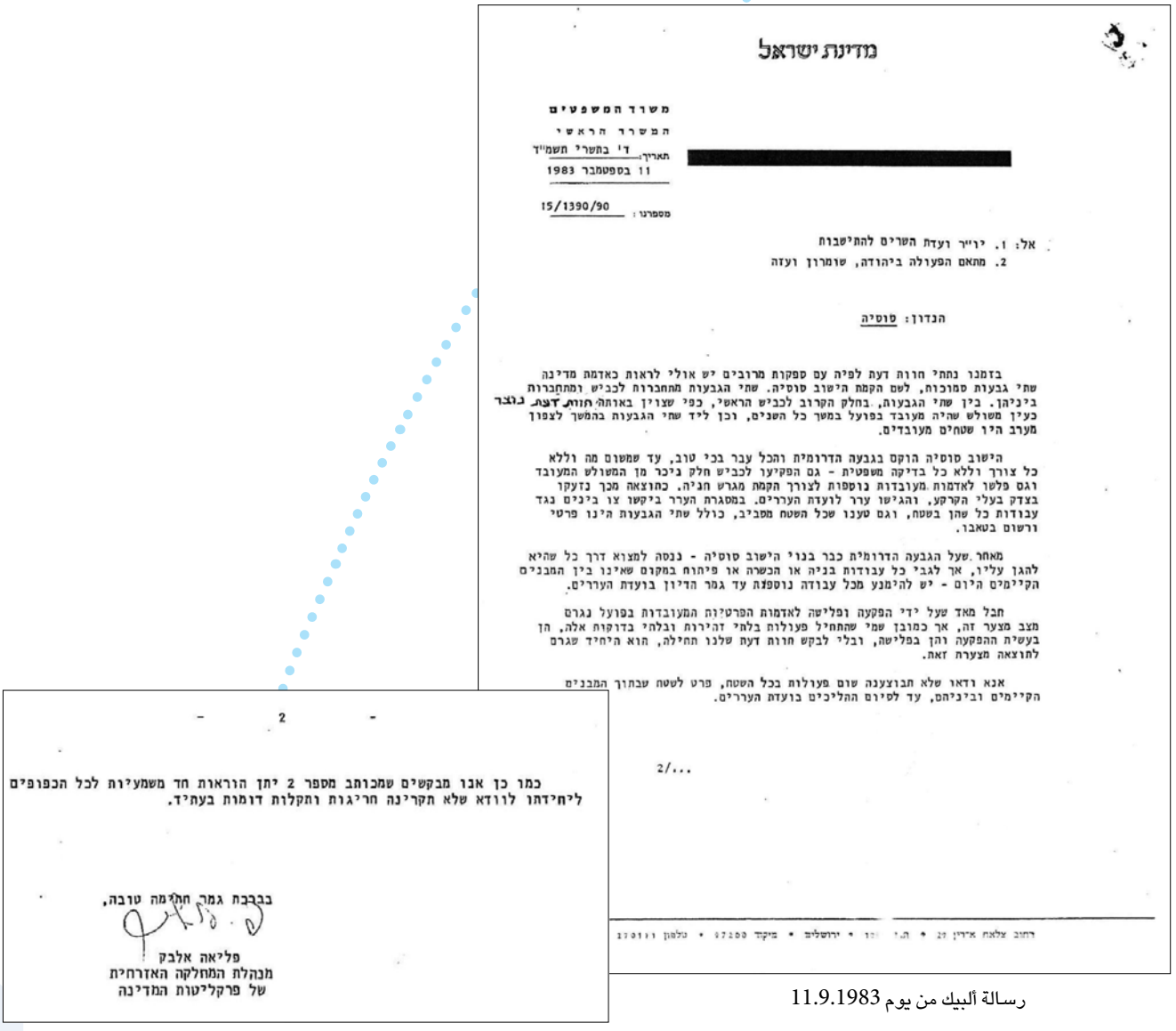

מדינת ישראל

משרד המשפטים
המשרד הראשי
תאריך: ד' בתשרי תשמ"ד
11 בספטמבר 1983

מספרנו: 15/1390/90

אל: 1. יוייר ועדת השרים להתיישבות
2. מזכיר הפעולה ביהודה, שומרון ועזה

הנדון: סוסיה

בזמנו נתתי חוות דעת לפיה עם ספקות מרובים יש אולי לראות כאדמת מדינה שתי גבעות סמוכות, לשם הקמת היישוב סוסיה. שתי הגבעות מתחברות לכביש ומתחברות ביניהן. בין שתי הגבעות, בחלק הקרוב לכביש הראשי, כפי שצוין באותה חוות דעת, נוצר כעין משולש שהיה מעובד בפועל במשך כל השנים, וכן ליד שתי הגבעות בהמשך לצפון מערב היו שטחים מעובדים.

היישוב סוסיה הוקם בגבעה הדרומית והכל עבר בכי טוב, עד שמשום מה וללא כל צורך וללא כל בדיקה משפטית - גם הפקיעו לכביש חלק ניכר מן המשולש המעובד וגם פלשו לאדמות מעובדות נוספות לצורך הקמת מגרש חניה. כתוצאה מכך נזעקו בצדק בעלי הקרקע, והגישו ערר לועדת העררים. במסגרת הערר ביקשו צו ביניים נגד עבודות כל שהן בשטח, וגם טענו שכל השטח מסביב, כולל שתי הגבעות הינו פרטי ורשום בטאבו.

מאחר שעל הגבעה הדרומית כבר בנוי היישוב סוסיה - נגטה למצוא דרך כל שהיא להגן עליו, אך לגבי כל עבודות בניה או הכשרה או פיתוח במקום שאינו בין המבנים הקיימים היום - יש להימנע מכל עבודה נוספת עד גמר הדיון בועדת העררים.

חבל מאד שעל ידי הפקעה ופלישה לאדמות הפרטיות המעובדות בפועל נגרם מצב מצער זה, אך כמובן שמי שהתחיל פעולות בלתי זהירות ובלתי בדוקות אלה, הן בעשיית ההפקעה והן בפלישה, ובלי לבקש חוות דעת שלנו מהחילה, הוא היחיד שגרם לתוצאה מצערת זאת.

אנא ודאו שלא תבוצענה שום פעולות בכל השטח, פרט לשטח שבתוך המבנים הקיימים וביניהם, עד לסיום ההליכים בועדת העררים.

2/...

- 2 -

כמו כן אנו מבקשים שמכותב מספר 2 יתן הוראות חד משמעיות לכל הכפופים ליחידתו לוודא שלא תקרינה חריגות ותקלות דומות בעתיד.

בברכת גמר חתימה טובה,

פליאה אלבק
מנהלת המחלקה האזרחית
של פרקליטות המדינה

רחוב צלאח אדין 29 * ת.ד. 7081 * ירושלים * מיקוד 91070 * טלפון 02-29[illegible]

רسالة ألبيك من يوم 11.9.1983

[31] برسالة أخرى، كتبتها ألبيك وموضوعها "نزاع أراضٍ في سوسيا". أُرسلت بتاريخ 23.4.1991 إلى قسم القانون الدولي في النيابة العامة العسكرية. جاء ما يلي : "من التجارب السابقة، أُدرك أن سكان سوسيا يتجاوزون الحدود لأراضٍ ليست لهم ومن الصعب إيجاد حلّ من دون إتخاذ إجراءات جنائية بحقهم".

توضّح معاينة الصور الجوية من بداية الثمانينيات ما الذي أثار غضب ألبيك في الرسالة أعلاه، علماً أنه فيما بعد، قام فريق الخط الأزرق بتبييض الغزو الذي إحتجت هي عليه آنذاك، فجعله محلّلاً، بعد أن أقر أن الأرض تُعتبر أرض دولة.

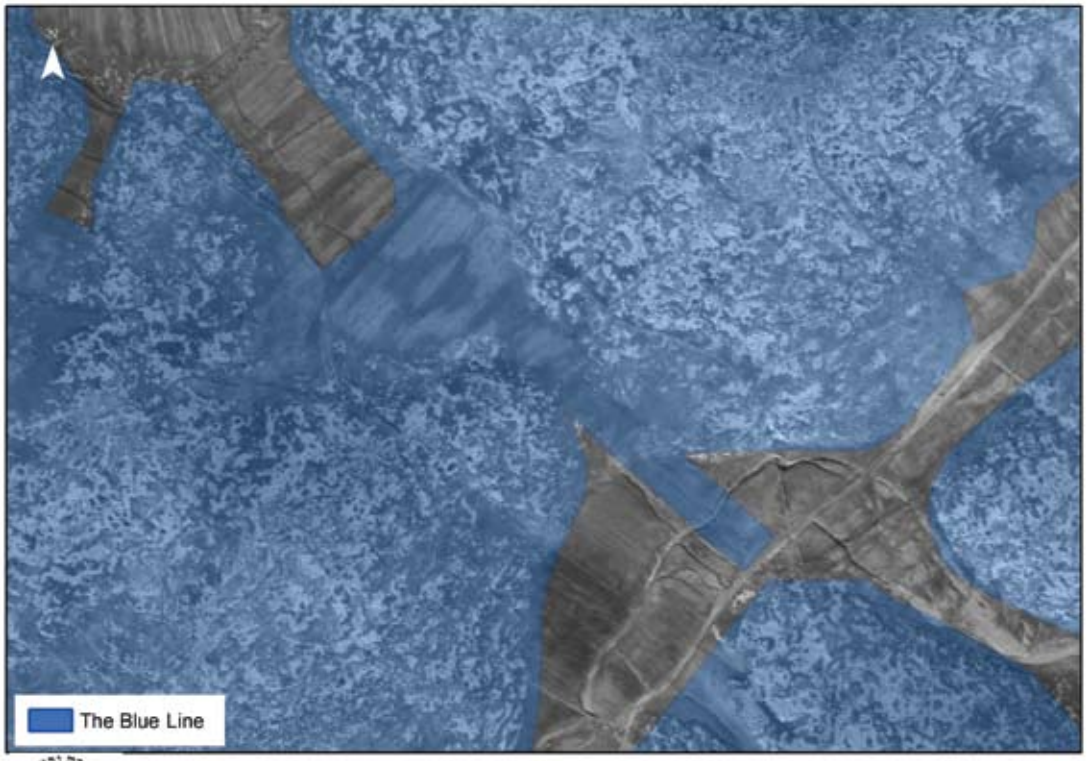

مستوطنة سوسيا سنة 1980

مستوطنة سوسيا اليوم

الجُزر وجيوب أراضي الملكية الخاصة داخل مناطق نفوذ المستوطنات [32]

ذكرنا سابقاً أن واحدة من النتائج المباشرة لطريقة إشهار أراضي الدولة هي مئات الجيوب من الأرض الفلسطينية الخاصة داخل المساحات التي أُعلن عنها أراضي دولة وحُوّلت فيما بعد للمستوطنات.[33] يمكن القول إنه بالغالبية الساحقة من حالات ضمّ هذه الجيوب إلى المساحة الفعلية لدى المستوطنات، قد فُرضت مع مرور الوقت، تقييدات وصول قاسية وشديدة على أصحابها الفلسطينيين، إضافة لعمليات غزو طالت العديد منها، على يد مستوطنين أو جهات أخرى مختلفة متصلة بتطوير المستوطنات. المثال على ذلك هو الجَيب الأكبر (حوالي 45 دونم) داخل نوكديم، المستوطنة التي يقطنها أيضاً وزير الأمن الحالي، أفيغدور ليبرمان. فبعد سدّ الطريق أمام وصول أصحاب الأرض إليها، جاء صندوق أراضي إسرائيل وأقام فيها حديقة عامة مفتوحة فقط للمستوطنين وزوارهم. إقامة هذه الحديقة هي واحدة من مراحل عملية الإستيلاء على الجيوب الموجودة داخل المستوطنة، والتي بدأت منذ أواخر العام 1994، سنوات قليلة بعد إنشاء المستوطنة بموقعها الحالي. لقد تمّ توثيق سير الأمور في المراسلات الحثيثة بين المحامي أسامة حلبي، وكيل عائلة الزير صاحبة الأرض، وبين الإدارة المدنية. هذه المراسلات، سبقت تقديم الإلتماس بذات الشأن إلى المحكمة العليا الإسرائيلية.[34]

[...] خلال تواجدهم في الأرض، تفاجأ موكلوني من رؤية القوائم الحديدية التي وُضعت على غالبية حدود قسائمهم (إضافة لقسائم أخرى)، وبينها سياج سلكي " يضمّ" الأرض إلى المستوطنة.

وبما أن موكليني يفلحون هذه القسائم ولم تصادَر منهم أبداً ولم تُقيّد حيازتهم لها بأية طريقة قانونية، إعتبروا مد السياج حول أرضهم غزواً غير قانوني ومحاولة لسلبها منهم. بناءً على ذلك، قاموا بنزع عدد من القوائم الحديدية وهدموا جزءاً من السياج.

ردّاً على ذلك، وصل عدد من المستوطنين بأسلحتهم المُشهرة وحوّطوا موكليني وأقارب آخرين كانوا معهم. قاد المستوطنون موكليني وأفراد عائلتهم تحت تهديد السلاح إلى داخل المستوطنة، حيث حجزوهم لما يقارب الساعتين، إلى حين وصول الجيش. لكن، لم تفلح محاولات المستوطنين " إقناع" الجنود باعتقال موكليني.

تبيّن لاحقاً أن الإلتماس للمحكمة الإسرائيلية العليا، لم يساعد هو أيضاً في تأمين وصول الملتمسين لأراضيهم لفترة طويلة.[35]

---

[32] حُدد منطقة نفوذ المستوطنات عن طريق أوامر عسكرية وخرائط تتغير من حين لآخر. في السنوات الأخيرة، إزداد إجمالي مناطق نفوذ المستوطنات بآلاف الدونمات. أنظروا حاييم ليفينسون، "في العام 2012، ضاعف تساهل مناطق نفوذ المستوطنات بنحو 8,000 دونم"، هآريتس، 27.5.2013، http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2030203

[33] تحتاج ظاهرة الجيوب دراسة أخرى ننوي إجراؤها مستقبلاً. لا نملك اليوم معلومات وافية عن عددها الدقيق وحجمها.

[34] رسالة المحامي أسامة حلبي للكابتن أدريان أجاسي في الجيش الإسرائيلي، 9.10.1994

[35] إلتماس للمحكمة العليا الإسرائيلية رقم 677/95 يوسف خليل حامد الزير وآخرون ضد وزير الأمن وآخرين. عقب الإلتماس، سُمح لأصحاب الأرض بالدخول لقطعتهم إلى حين تمّ إغلاق المنطقة أمامهم بشكل نهائي، مرّة أخرى، مع إندلاع الإنتفاضة الثانية. في العام 2014، قدّمت منظمة "شومري مشباط - حاخامات لحقوق الإنسان" إلتماساً آخر بخصوص الوصول لجَيب الأرض في نوكديم (إلتماس للمحكمة العليا الإسرائيلية رقم 8723/14 سمير محمود أحمد صباح وآخرون ضد وزير الأمن وآخرين). في القرار الصادر بتاريخ 29.6.2016، ألزمت الدولة بالسماح لأصحاب الأرض بدخول الجزء الجنوبي من الجَيب. وهو الجزء الذي كان صلب إلتماس العام 1995. بينما الجزء الشمالي من الجَيب (عليه أُقيمت الحديقة) فلم يشمله قرار المحكمة العليا بحجة أن الملتمسين لم يقدّموا الوثائق التي تثبت ملكيتهم له. رغم أنه من الواضح كون هذه الأرض بملكية خاصة. وهكذا نجحت الدولة، بمساعدة إجراء تقني لدى المحكمة العليا الإسرائيلية، في منع عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم التي تبعد مسافة عشرة أمتار عن عتبة بيت وزير الأمن.

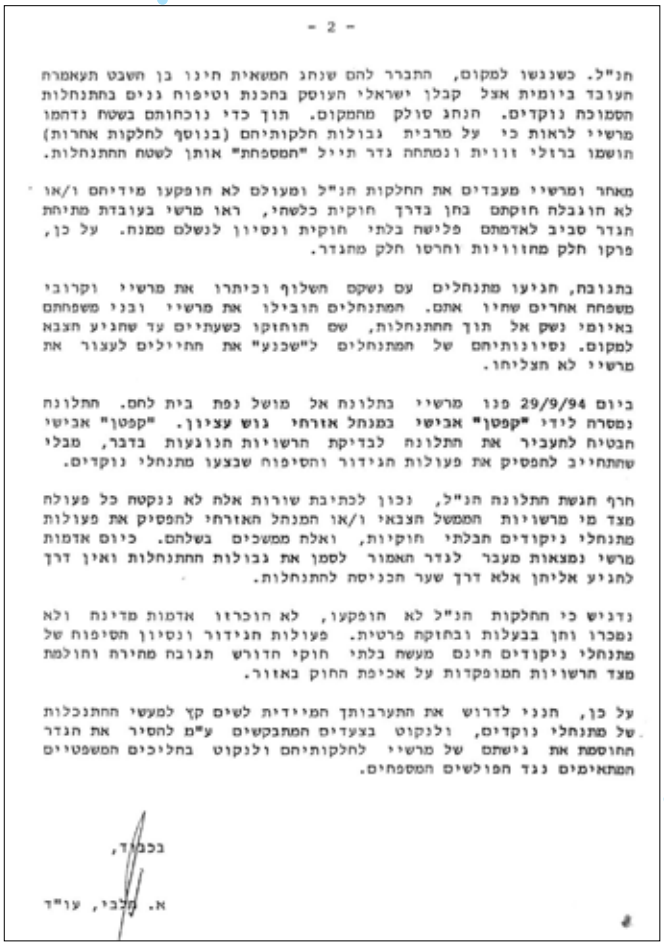

- 2 -

תנ"ל. כשנגשו למקום, התברר להם שנחג חמשאית חינו בן חשבט תאמרת
העובד ביומית אצל קבלן ישראלי העוסק בחכנת וטיפוח גנים בחתנחלות
הסמוכה נוקדים. חנחג סולק מחמקום. תוך כדי נוכחותם בשטח נדחמו
מרשיי לראות כי על מרבית גבולות חלקותיחם (בנוסף לחלקות אחרות)
חושמו ברולי זוויח ונמתחה גדר תייל "חמספחת" אותן לשטח חתנחלות.

מאחר ומרשיי מעבדים את החלקות חנ"ל ומעולם לא חופקעו מידיחם ו/או
לא חונגלח חוקחם בחן בדרך חוקית כלשחי, ראו מרשי בעובדת מתיחת
חגדר סביב לאדמתם פלישה בלתי חוקית ונסיון לנשלם ממנה. על כן,
פרקו חלק מחמוויות וחרסו חלק מחגדר.

בתגובה, חגיעו מתנחלים עם נשקם חשלוף וכיתרו את מרשיי וקרובי
משפחה אחרים שחיו אתם. חמתנחלים חובילו את מרשיי ובני משפחתם
באיומי נשק אל תוך חתנחלות, שם חוחזקו כשעתיים עד שחגיע חצבא
למקום. נסיונותיחם של חמתנחלים ל"שכנע" את חחיילים לעצור את
מרשיי לא חצליחו.

ביום 29/9/94 פנו מרשיי בחלונה אל מושל נפת בית לחם. חחלונה
נמסרה לידי "קפטן" אבישי במנחל אזרחי גוש עציון. "קפטן" אבישי
חבטיח לחעביר את חחלונה לבדיקת חרשויות חנוגעות בדבר, מבלי
שחתחייב לחפסיק את פעולות חגידור וחסיפוח שבצעו מתנחלי נוקדים.

חרף חגשת חחלונה חנ"ל, נכון לכתיבת שורות אלח לא ננקטה כל פעולה
מצד מי מרשויות חממשל חצבאי ו/או חמנחל האזרחי לחפסיק את פעולות
מתנחלי ניקודים חבלתי חוקיות, ואלח ממשיכים בשלחם. כיום אדמות
מרשי נמצאות מעבר לגדר חאמור לסמן את גבולות חחתנחלות ואין דרך
לחגיע אליחן אלא דרך שער חכניסה לחתנחלות.

נדגיש כי חחלקות חנ"ל לא חופקעו, לא חוכרזו אדמות מדינה ולא
נמכרו וחן בבעלות ובחוקה פרטית. פעולות חגידור ונסיון חסיפוח של
מתנחלי ניקודים חינם מעשה בלתי חוקי חדורש תגובה מחירה וחולמת
מצד תרשויות חמופקדות על אכיפת חחוק באזור.

על כן, חנני לדרוש את התערבותך חמיידית לשים קץ למעשי חחתנכלות
של מתנחלי נוקדים, ולנקוט בצעדים חמתבקשים ע"מ להסיר את חגדר
חחוסמת את גישתם של מרשיי לחלקותיחם ולנקוט בחליכים חמשפטיים
חמתאימים נגד חפולשים חמספחים.

בכבוד,

א. חלבי, עו"ד

אוסאמה חלבי, עו"ד
Usama Halabi, Adv.

רח' אליעקובי 10/2, ירושלים 91200
Aliasqubi St. 10/2, Jerusalem 91200
ת.ד 20166 ירושלים
P.O.B 20166 Jerusalem
טל. 02/272982 פקס:
Tel:02/272982 Fax: 02/894770

9 באוקטובר 1994

לכבוד,
אדריאן אנשי, סרן
עוזר חיועמ"ש
ת.ד. 10482
בית-אל

-דחוף-

א.נ.,

הנדון: תלונה על השגת גבול ו"סיפוח" קרקעות
משפחת אלזיר לחתנחלות נוקדים

חנני מייצג את חושבי חכפר חרמלה/תאמרה ששמותיחם מפורטים לחלן:

1) יוסף חליל חמאד אלזיר, ת.ז. 945063212.

2) מחמוד מוצטפא חמאד אלזיר, ת.ז. 945068112.

3) אחמד עלי חמאד אלזיר, ת.ז. 945062842.

4) מוחמד מוניר אחמד אלזיר, ת.ז. 945063055.

5) נאג'י עלי רשיד אלזיר, ת.ז. 987260833.

(להלן: "מרשיי")

מרשיי חנ"ל חינם חבעלים ו/או חמחזיקים מזח שנים רבות בחלקות:448, 451, 454,452, 455 בגוש 4 מאדמות תאמרה במקום חידוע כ"חלח מאלחה" בנפת בית-לחם. חעתקים מספרי רישום חמבנים וחקרקעות לכפר תאמרה ("מאליח") מצ"ב. חאדמות חנ"ל מעובדות את מרשיי לחקלאות (בעיקר חיטה ושעורה).

ביום 28/9/94 ראו מרשיי או חלק מהם משאית המעמיסה אדמת מחלקותיהם

رسالة المحامي أسامة حلبي، 9.10.1994

حديقة داخل الجيب الواقع ضمن مستوطنة نوكديم

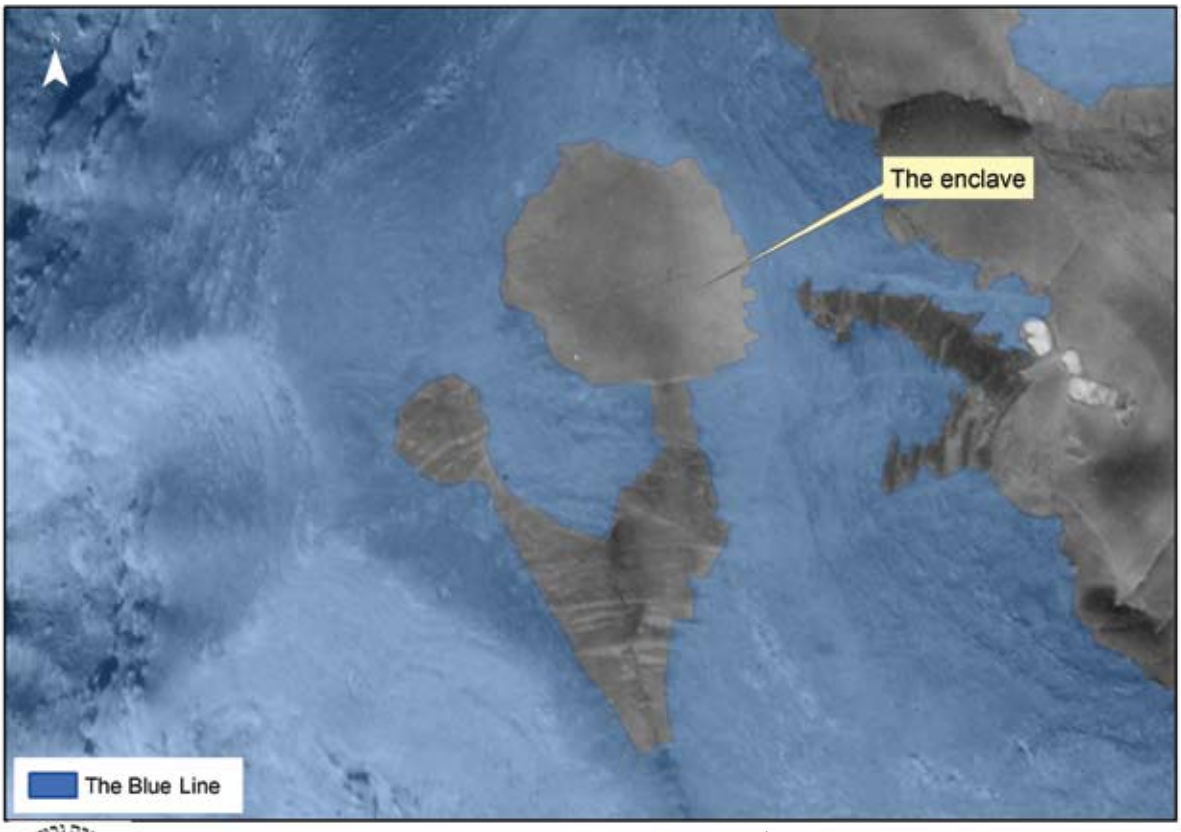

الجَيب الواقع داخل مستوطنة نوكديم سنة 1982

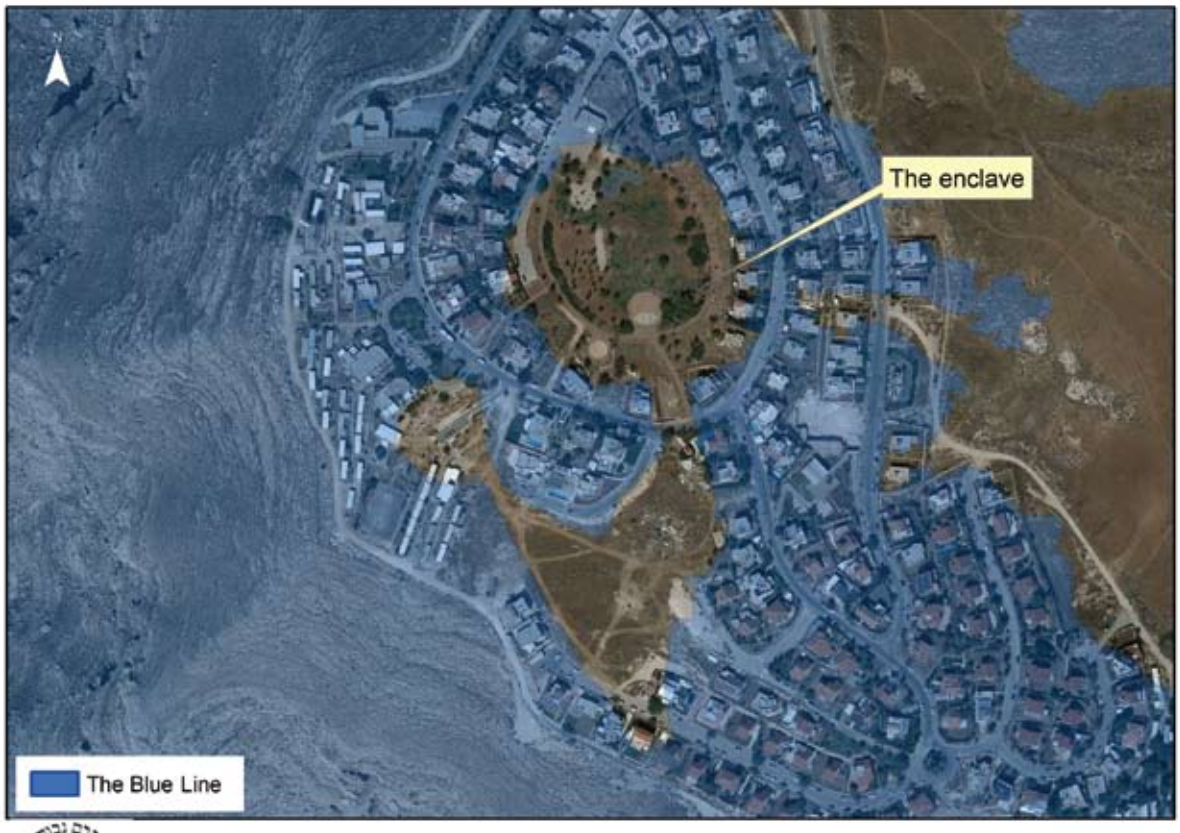

الجَيب الواقع داخل مستوطنة نوكديم اليوم

يمكن رؤية مثال آخر يُبيّن هذه الظاهرة في مستوطنة بيتار عيليت : إلى جانب البناء المكثف لمئات الوحدات السكنية هناك، بُنيت في العامين 2005–2004 وسط المستوطنة (التلة B)، حديقة بلدية، معظمها قائم على جَيب مكوّن من 20 دونم لأراضٍ خاصة تعود ملكيتها لأهالي قرية حوسان.

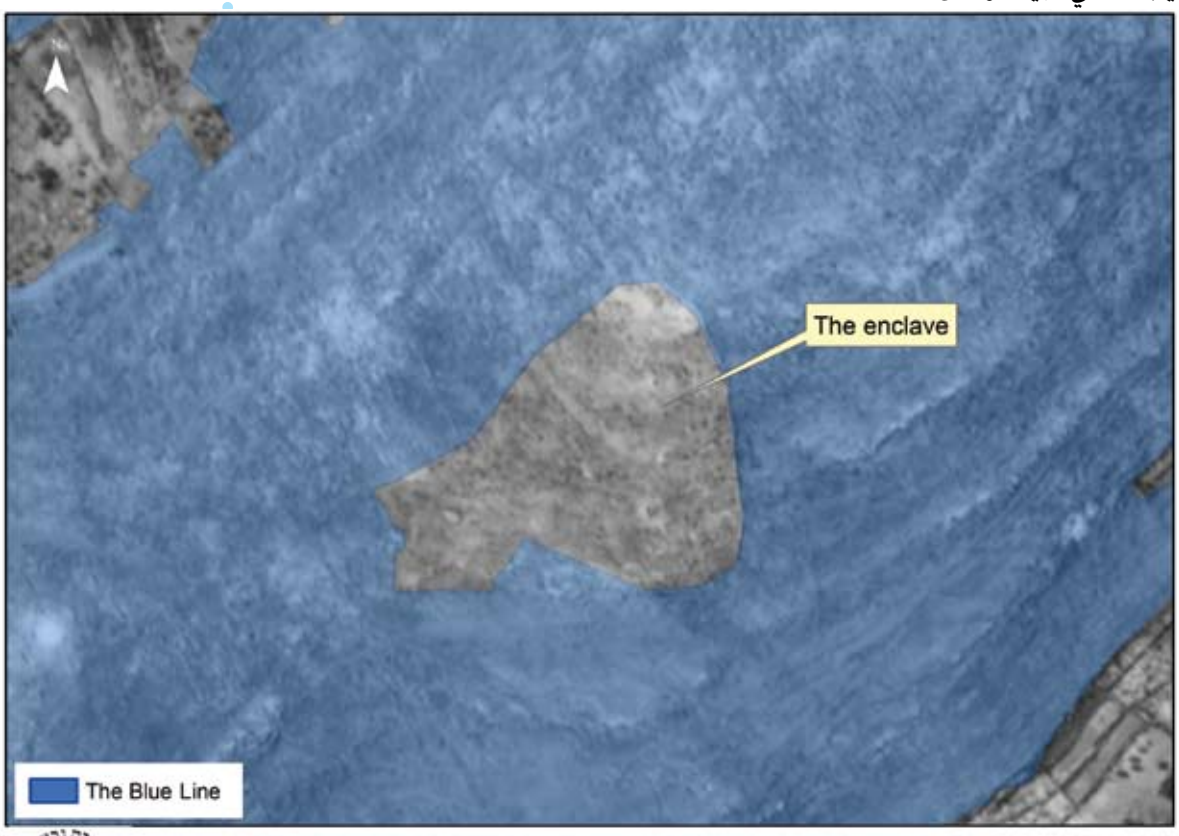

الجَيب الموجود بمستوطنة بيتار عيليت سنة 1982

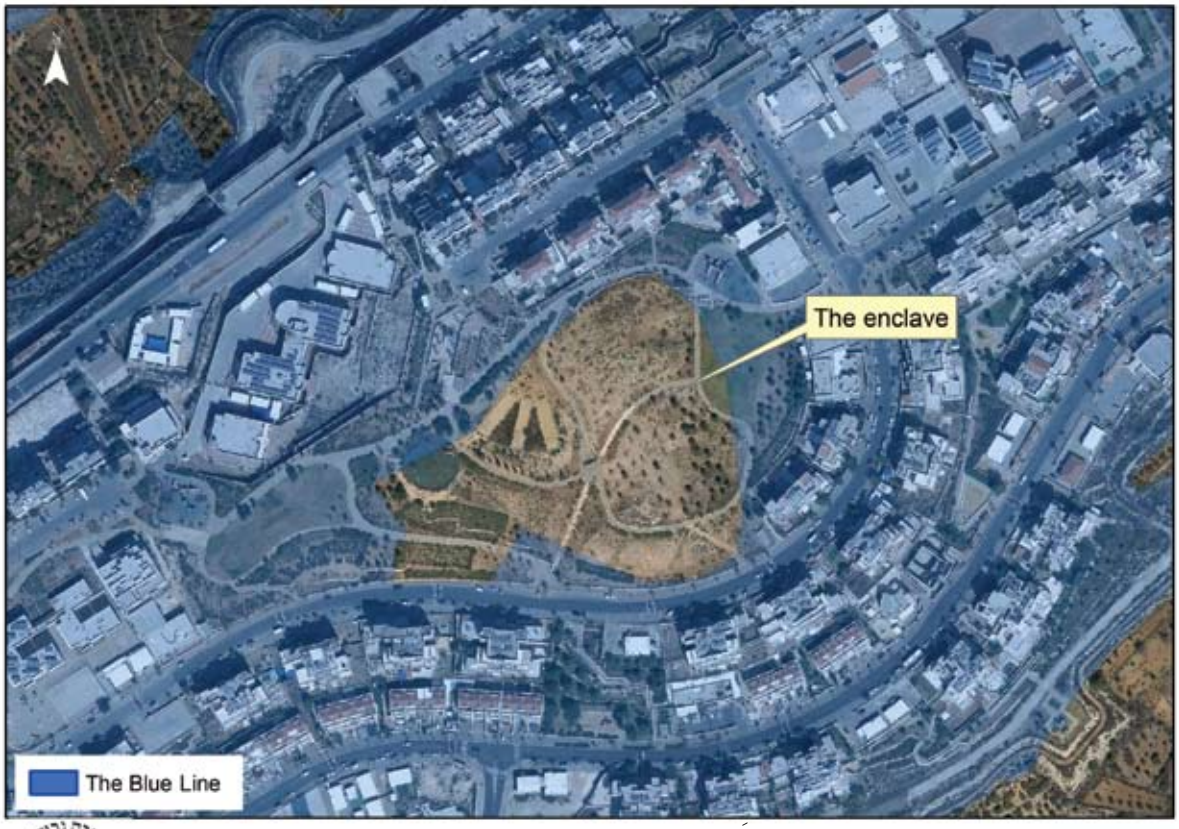

الجَيب الموجود بمستوطنة بيتار عيليت اليوم

مناطق النفوذ المتقطعة للمستوطنات

ثمّة صورة معكوسة لجيوب الملكية الخاصة الفلسطينية ضمن مناطق نفوذ المستوطنات، وهي جيوب معلن عنها للدولة ومحاطة بأراضٍ خاصة يملكها فلسطينيون. إن مناطق نفوذ العديد من المستوطنات المبنية فوق مساحات معلنة أراضي دولة، متقطعة وغير متسلسلة، بحيث تفصل فيما بينها أراضٍ مفلوحة لفلسطينيين، لم يُعلن عنها كأراضي دولة. يشكّل هذا الواقع صعوبة وصول إلى جيوب أراضي الدولة هذه، تستوجب خرقاً دائماً لحقوق ملكية الفلسطينيين على هذه الأرض. المثال الأكثر تطرفاً هو مستوطنة كريات أربع التي تتكون منطقة نفوذها من 32 قطعة أرض غير متسلسلة، ممتدة على مساحة مجملها حوالي 4،100 دونم تقريباً.[36] بملاحظة جانبية، تجدر الإشارة هنا إلى أن ظاهرة مناطق النفوذ الجَيبية التي تتخللها أراضٍ فلسطينية بملكية خاصة، موجودة أيضاً في المستوطنات التي إستولت إسرائيل على أراضيها بأساليب أخرى، وليس بالضرورة عبر إشهارها أراضي دولة.[37]

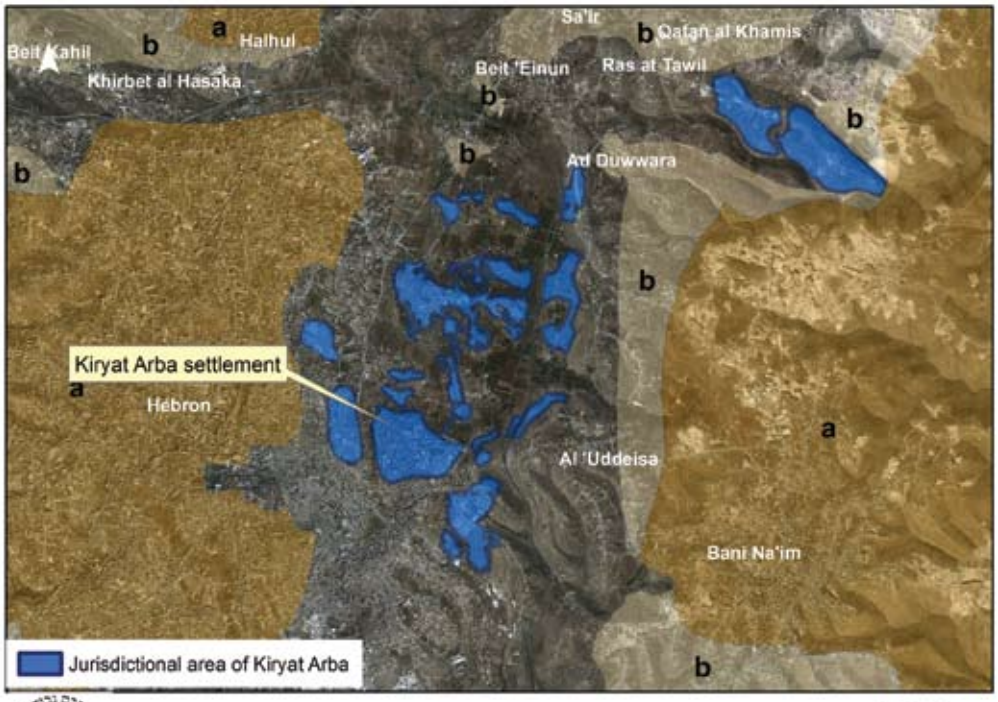

منطقة نفوذ مستوطنة كريات أربع المكوّنة من 32 قطعة أرض غير متسلسلة

الخلاصة : عند دخول إسرائيل في حزيران 1967 إلى الضفة الغربية، لم يكن سوى ثلث أراضيها مسجّلاً. علماً أن تجميد تنظيم الأراضي وتسجيلها قد أبقى على ذلك الوضع دون تغيير كبير، إلى يومنا هذا. بينما تمكّنت إسرائيل، بفضل سلسلة أوامر الإستيلاء العسكرية التي أصدرتها، من إقامة ما يزيد عن 40 مستوطنة، إلى أن ألغى قرار المحكمة العليا الإسرائيلية في العام 1979 (الصادر بقضية ألون موريه) مواصلة سير الأمور على هذا الشكل. بعد هذا القرار، شرعت إسرائيل بعملية واسعة من إستقصاء أراضي الضفة، أعلن على أثرها عن مئات آلاف الدونمات كأراضي دولة. قسم كبير من هذه الأراضي، أُعطي للمستوطنات بينما فُرض على الفلسطينيين حظر جارف حرمهم من أي إستخدام لها، كما هو الحال ببقية الأراضي المعلنة للدولة، والتي ضُمّت غالبيتها أو كلّها لمناطق نفوذ المجالس الإقليمية الإسرائيلية الموجودة في الضفة الغربية.

مع مرور السنين، خلقت المشاكل البنيوية المتعلقة بطريقة عمل منظومة إشهار أراضي الدولة، نوعاً من المستوطنات "المنقسمة" لعدد من الأجزاء التي تصل أحياناً العشرات (كما في كريات أربع)، وتركت أيضاً جيوباً من الأراضي ذات الملكية الخاصة الفلسطينية، في قلب المستوطنات. نتيجة لذلك، تمّ سلب مساحات هائلة من الأرض الفلسطينية بملكية خاصة، واقعة حول المستوطنات وداخلها، والتي لم تُشمل رسمياً أبداً ضمن المناطق المعلنة.

[36] كريات أربع هي من المستوطنات المقامة منذ أوائل السبعينيات فوق أرض تمّ الإستيلاء عليها لأغراض عسكرية. مع الوقت ومنذ الثمانينيات إلى الآن، ضُمّ لمناطق نفوذ المستوطنة المزيد من عشرات قِطع الأرض المعلنة أراضي دولة.

[37] يمكن رؤية ذلك بالمستوطنات ريحان، حرمش ومقو دوتان، التي سُجّلت غالبية أراضيها في الطابو كأراضي دولة، قبل 1967.

الفصل الثاني : إشهار أراضي الدولة والإنتقال للإجراء المسمى "أراضي 'سيكر'"

إشهار أراضي الدولة – البعد الكمّي[38]

على مرّ السنين، أعلنت إسرائيل عن نحو 755،000 دونم من أراضي الضفة الغربية أراضي دولة. منها حوالي 100،000 دونم مشمولة ضمن المساحات المنقولة لاحقاً للسلطة الفلسطينية، خلال تطبيق إتفاقيات أوسلو في التسعينيات (المنطقتان A و B)، ليبقى ضمن المنطقة C نحو 655،000 دونم من الأراضي المعلنة. حوالي 273،000 دونم منها (أي 42% من المساحات المعلنة التي بقيت ضمن المنطقة C)، ضُمّت لمناطق نفوذ المستوطنات، بينما تمّ ضمّ بقية المساحات المعلنة أراضي دولة إلى مناطق نفوذ المجالس الإقليمية الإسرائيلية الستة الموجودة داخل الضفة الغربية.

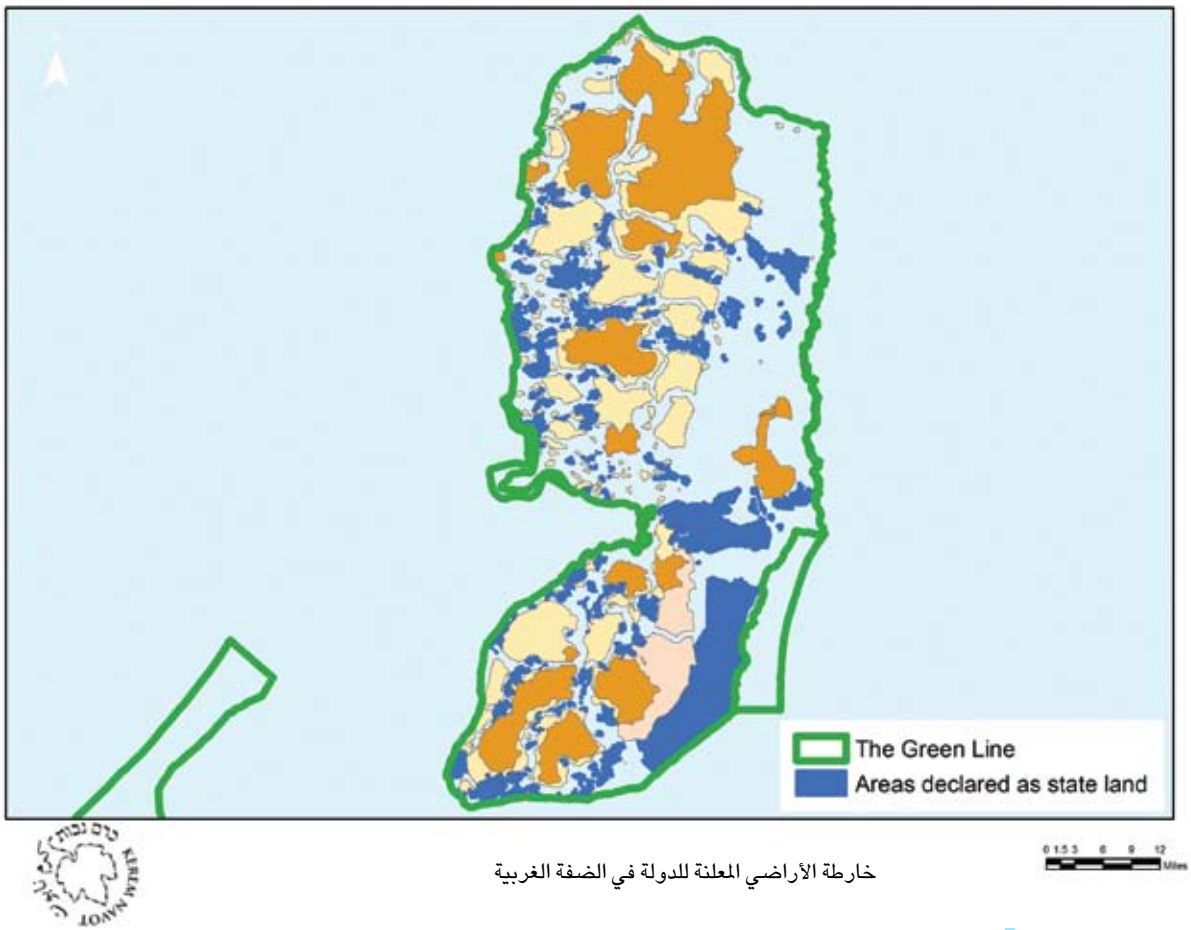

خارطة الأراضي المعلنة للدولة في الضفة الغربية

على الرغم من أن إشهارات أراضي الدولة قد تمّت بجميع أنحاء الضفة الغربية، لكنها تركّزت أكثر في أقضيتها الجنوبية : القدس، بيت لحم والخليل (وهي 71% من المساحة المعلنة)، لأن عمليات تنظيم وتسجيل الأرض في هذه الأقضية كانت قبل العام 1967 بمراحلها الأولى فقط، أو لم تبدأ بعد. مقابل ذلك، كانت في الأقضية الشمالية من الضفة، سنة 1967، مساحات أكبر من الأرض مسجّلة، فحصلت هناك إشهارات أقلّ.

[38] تستند معطيات الأرقام الواردة في هذا الفصل إلى طبقات المسح الجغرافي (ماج) لدى الإدارة المدنية والتي حُوّلت إلينا في إطار طلب حرية المعلومات خلال العام 2014. وهي تقلّ عن الأرقام الواردة بتقارير وإصدارات منظمات أخرى وكذلك تقرير مراقب الدولة في ذات الشأن.

خارطة إشهارات أراضي الدولة بحسب الأقضية

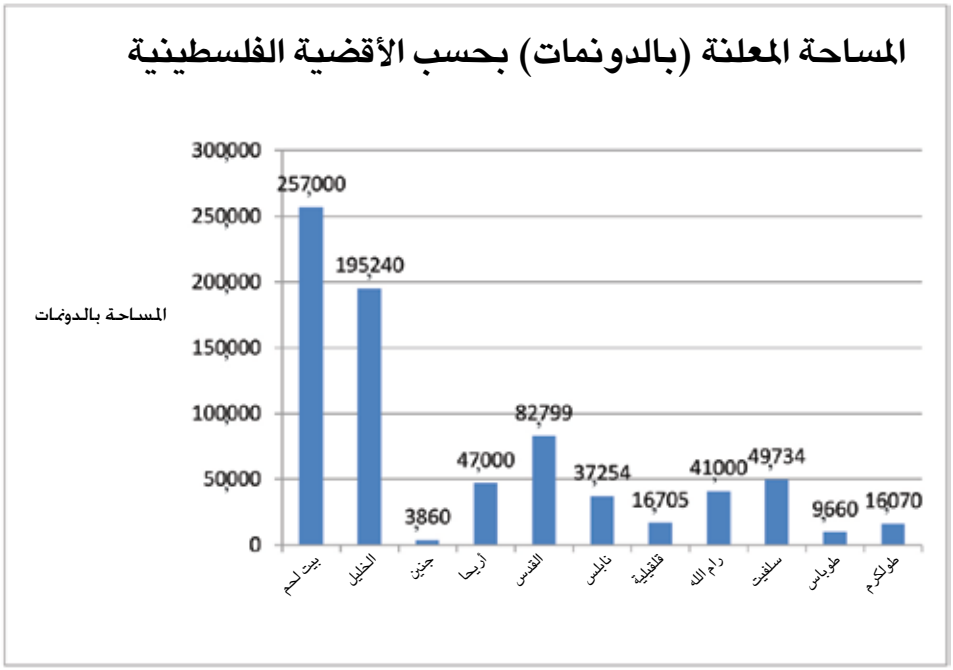

71% من المساحات المعلنة، كانت بأقضية القدس وبيت لحم والخليل [39]

[39] يشمل هذا الرسم البياني كافة الأراضي المعلن عنها وليس فقط الموجودة اليوم ضمن المنطقة C.

إنخفاض عدد إشهارات أراضي الدولة

خلال سنوات التسعين، إنخفض عدد إشهارات أراضي الدولة.[40] إلاّ أنه بهذه المرحلة، كانت بيد دولة إسرائيل مئات آلاف الدونمات المعلنة كأراضي دولة في سنين مضت، تفوق كثيراً قدرتها على التوطين في المدى المنظور. لذا، لم تكن هناك حاجة حقيقية لإشهار المزيد من الأراضي. ثمّة وثيقة سُلّمت سنة 2009 إلى منظمة "بمكوم"، تبيّن أنه في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تمّ الإعلان عن بعض آلاف الدونمات الإضافية، لكن تبقى وتيرة الإشهارات متواضعة وكذلك عددها، مقارنة مع ثمانينيات القرن العشرين.

الإدارة المدنية (أيوش)
ديوان رئيس الإدارة
هاتف : 02-9977002/3/4
فاكس : 02-9977341
ف ن ح م 277438
27 تموز 2009

لحضرة :
السيد نير شليف – "بمكوم"
هاتف : 02-5669655
فاكس : 02-5660551

الموضوع : **طلب بموجب قانون حرية المعلومات – أملاك حكومة وأراضي دولة**

1. أقرّ بهذا إستلامي توجهك المرفق، وفيما يلي ردّنا .
2. نظراً للوقت الطويل المستغرق في جمع المعلومات، نُرسل إليك المعلومات المطلوبة على أجزاء، وذلك تفادياً لتأخير تسليمك إياها أكثر من اللزوم.
3. فيما يلي ردّنا على البند 3 من توجهك، المتعلق بالحجم الإجمالي لأراضي المنطقة c **والتي أُعلنت** ملكاً حكومياً في السنوات السبع الأخيرة :
   2003 – حوالي 1708 دونم
   2004 – حوالي 1773 دونم
   2005 – حوالي 897 دونم
   2008 – حوالي 24 دونم
   2009 – حوالي 712 دونم
4. المعلومات الأخرى الواردة في طلبك، تُرسل إليك لاحقاً.
5. لعلمك.

مع تحيات،
عنبال ليدان، نائبة مدير
ضابطة متابعة وتوجهات الجمهور
ديوان رئيس الإدارة المدنية

الوثيقة التي سُلّمت لمنظمة "بمكوم"، وفيها تفصيل حجم الإشهارات بالأعوام 2003–2009

[40] قد يرتبط الإنخفاض، أيضاً، بتغيّر المناخ السياسي الذي حصل في إسرائيل مع التوقيع على إتفاقيات أوسلو، إبتداءً من العام 1993.

إشهارات عامَيْ 2012–2013

ليس من المستغرب أننا لا نملك كامل المعلومات عن عدد الإشهارات الحاصلة خلال السنوات 2009–2013 وعن حجم الأراضي التي تشملها، لكننا نقدّر أنه بحال كان هناك إشهارات لا نعلم بها، فهي قليلة وتشمل مساحات محدودة للغاية، ربما مئات الدونمات في المجمل. الإشهارات الثلاثة المعروفة لنا خلال السنوات المذكورة، حصلت في سياق شرعنة وتبييض البؤر الإستيطانية وأجزاء من المستوطنات، التي بُنيت خلافاً للقانون. في هذه الحالات الثلاث، كانت المساحة المعلنة أكبر بكثير من المساحة المبنية التي قصدوا تبييضها لاحقاً، وذلك بغية تبييض المزيد من المساحات الواسعة حول هذه الأماكن، تحضيراً للبناء عليها مستقبلاً.

المستوطنة	التاريخ	مساحة الأرض المعلنة (بالدونمات)	القرية التي تعود لها هذه الأرض
البؤرة الإستيطانية هيوڤيل (عيلي)[42]	31.1.2012	189	قريوت
البؤرة الإستيطانية حرشاه (طلمون)[43]	31.1.2012	815	المزرعة القبلية وراس كركر
كوخاف يعكوف[44]	16.5.2013	224	كفر عقب

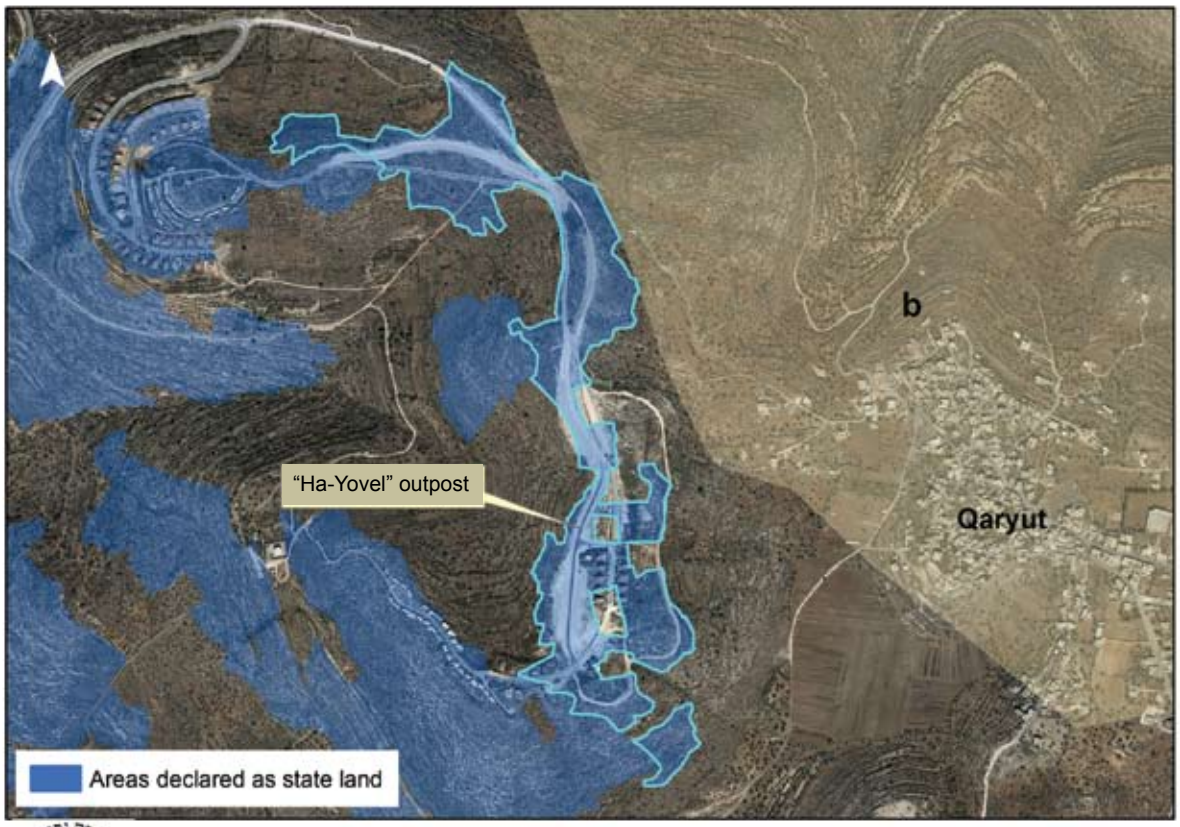

189 دونم من أراضي قرية قريوت، التي أُعلن عنها أراضي دولة بغية تبييض البؤرة الإستيطانية هيوڤيل

[41] التواريخ الواردة هنا مستندة للوائح الإدارة المدنية التي سُلّمت لنا، وهي متأخرة عن تلك الواردة بوثائق الإشهار الأصلية، على ما يبدو. هي تواريخ تسجيل هذه الأراضي في الإدارة المدنية، أشهر بعد الإعلانات نفسها.

[42] حاييم ليفينسون، "تعلن الإدارة المدنية عن أراضٍ فلسطينية كأراضي دولة، لصالح توسيع البؤرة الإستيطانية هيوڤيل"، هآريتس، 8.7.2011، http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1179747

[43] يهوشواع برينر، "لتبييض بؤرة إستيطانية: أُعلن عن 815 دونم كأراضي دولة"، "والاّه"، 6.9.2011، http://news.walla.co.il/item/1860608

[44] يوتام برغر، "قضاة عسكريون يلغون الإعلان عن 224 دونم قرب رام الله كأراضي دولة"، هآريتس، 7.8.2016، http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.3031562

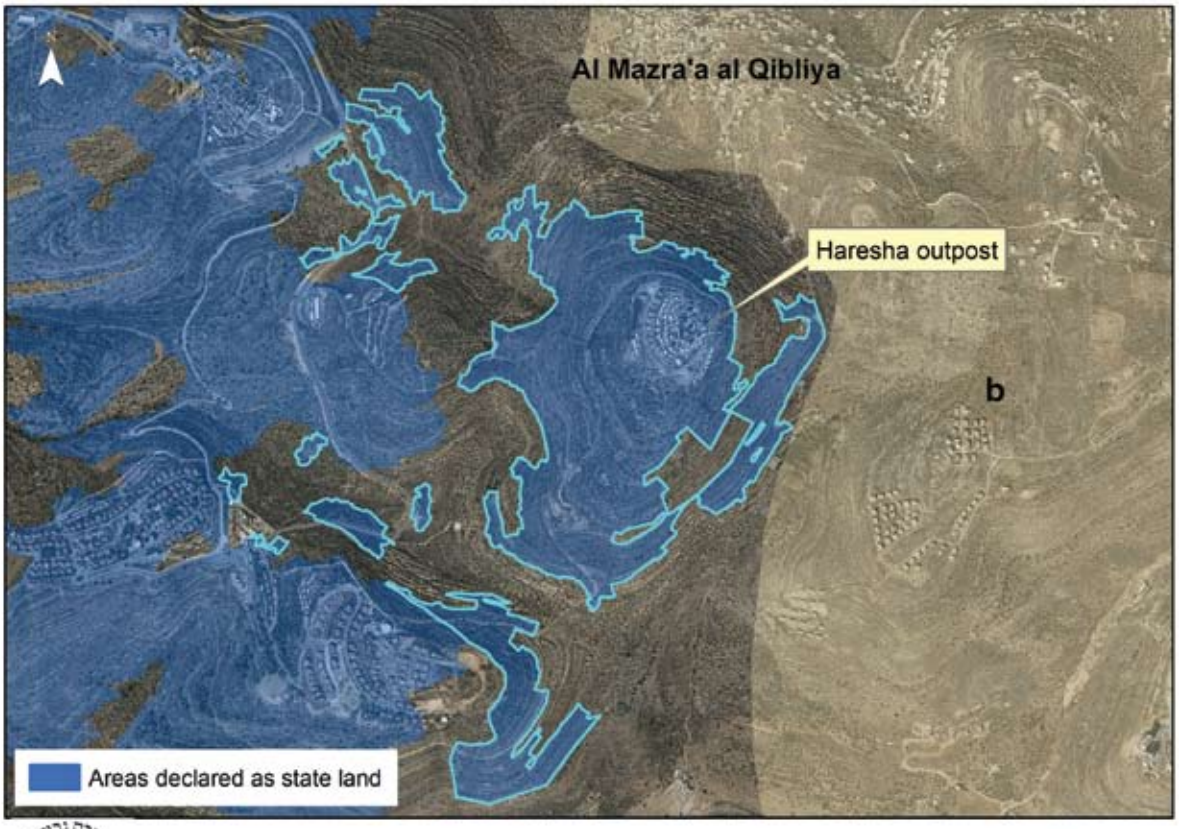

815 دونم من أراضي قريتي المزرعة القبلية وراس كركر
التي أُعلن عنها أراضي دولة لتبييض البؤرة الإستيطانية حرشاه

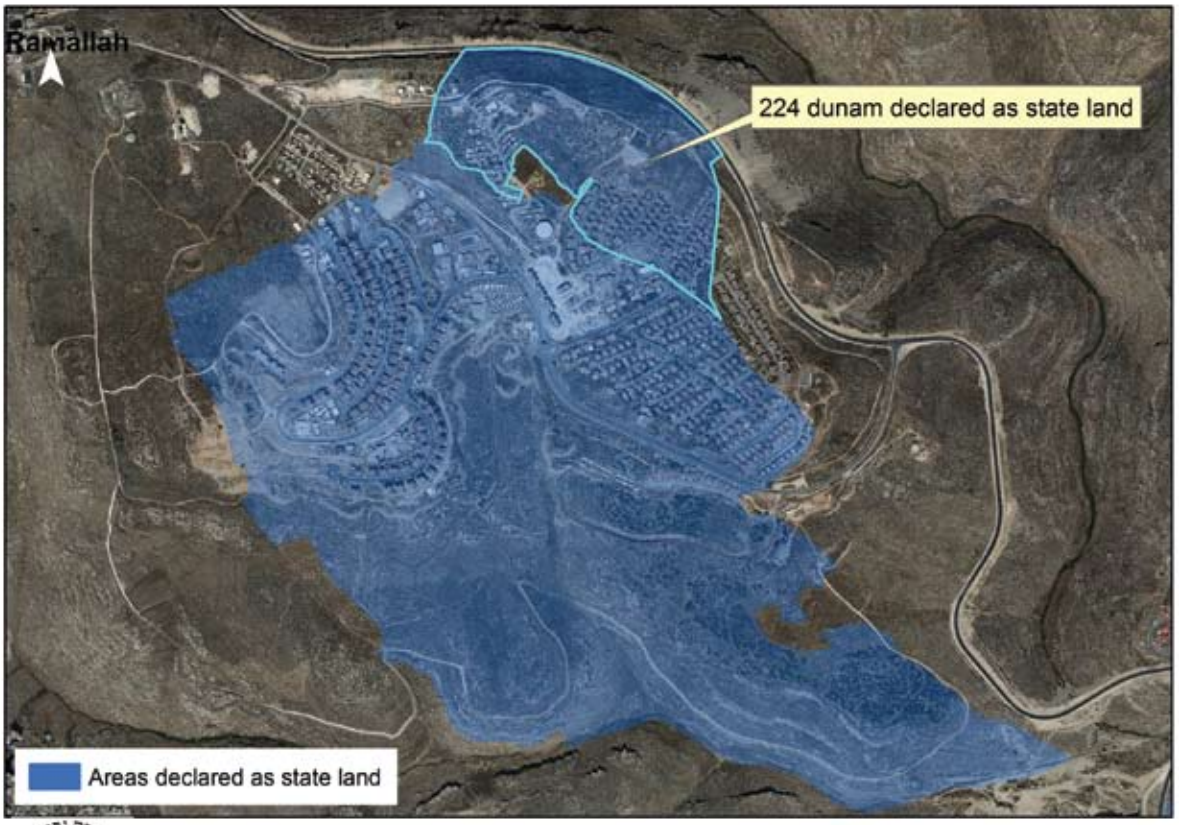

224 دونم من أراضي كفر عقب التي أُعلن عنها أراضي
دولة لتبييض البناء غير القانوني في مستوطنة كوخاف يعكوف

الإشهارات منذ 2014 و 2016

سنة 2014، جرى الإعلان عن عمليتي إشهار كبيرتين في الأراضي الواقعة جنوب غرب بيت لحم، وهي أراض تريد إسرائيل ضمها للمجلس الإقليمي غوش عتسيون. سعى الإشهار الأول إلى تأهيل لاحق للبؤرة الإستيطانية "ديرخ هأڤوت" التي أُقيمت منذ أوائل 2001 على أراضي ملكية خاصة لأهالي قرية الخضر،[45] بينما سعى الثاني لتجهيز بناء مستوطنة "جفَعوت" التي ستقام بلصق الخط الأخضر وإلى الشرق منه، على أراضي قريتي صوريف ونحالين، وقد تمّ عرض الإشهار كعقاب إسرائيلي على قتل طلاب المدرسة الدينية الثلاثة في حزيران 2014.[46]

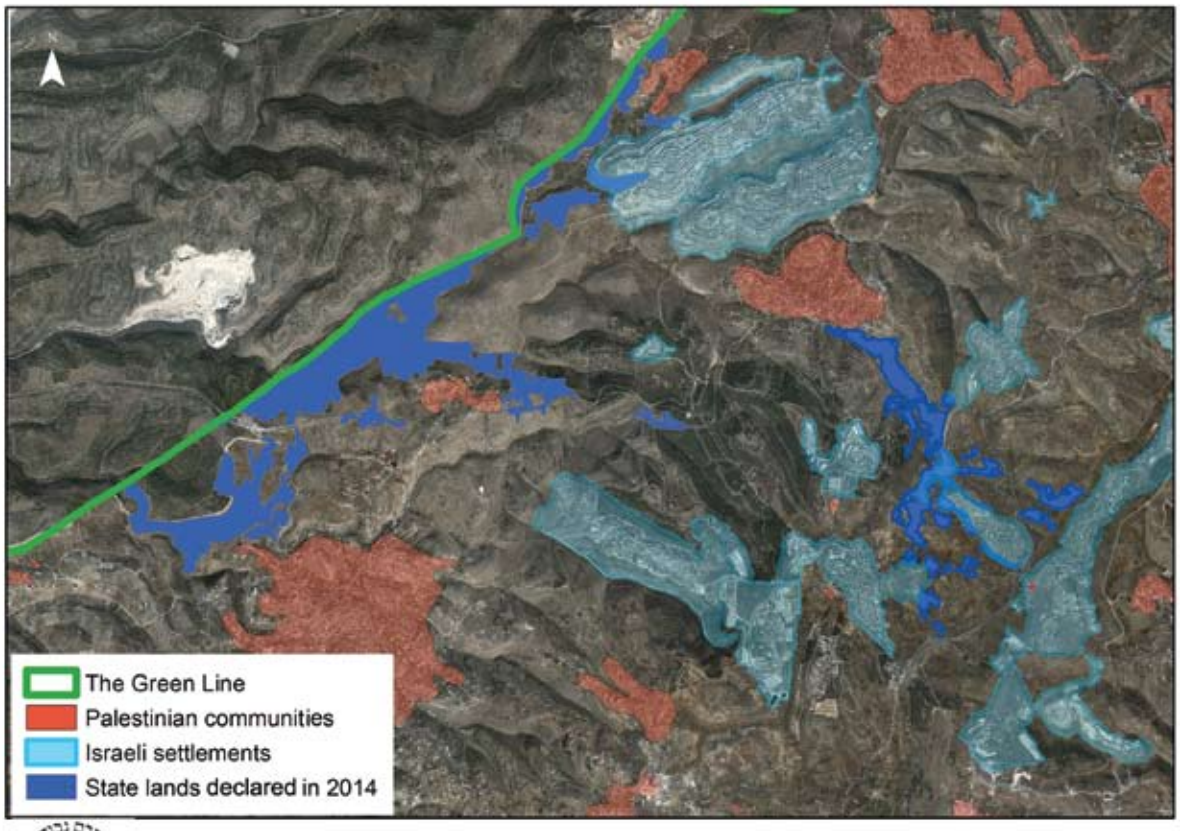

5،000 دونم أراضي دولة، أُعلن عنها في المناطق الواقعة جنوب غرب بيت لحم، سنة 2014

[45] بتاريخ 1.9.2016، أمرت المحكمة العليا الإسرائيلية بهدم 17 منزلاً في البؤرة الإستيطانية ديرخ هأڤوت. كانت قد أُقيمت على أراضٍ لم تُشمل ضمن الإعلان عن أراضي دولة. أنظروا يوتام برغر ويهونتان ليس، "المحكمة العليا تأمر الدولة بهدم 17 بناية في البؤرة الإستيطانية ديرخ هأڤوت"، هآريتس، 1.9.2016، http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.3056389

[46] أنظروا حاييم ليڤينسون، "يوسّعون غوش عتسيون : صادق يعلون على الإشهار الأكبر منذ سنوات لأراضي الدولة"، هآريتس، 13.4.2014، http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2296024 وكذلك حاييم ليڤينسون، "حوالي 4،000 دونم من الجهة الأخرى للخط الأخضر أُعلنت كأراضي دولة، رداً على قتل الفتية"، هآريتس، 31.8.2014، http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2420890

سنة 2015، لم تتخللها إشهارات أراضي دولة، لكن بتاريخ 10.3.2016 تمّ إشهار 2،342 دونم واقعة جنوب أريحا.[47] قسم كبير من هذه المنطقة المعلنة محاذٍ فعلاً لشوارع قائمة، أمّا بقيتها فهي صحراوية، يقوم المستوطنون اليوم بفلاحة جزء بسيط منها.[48]

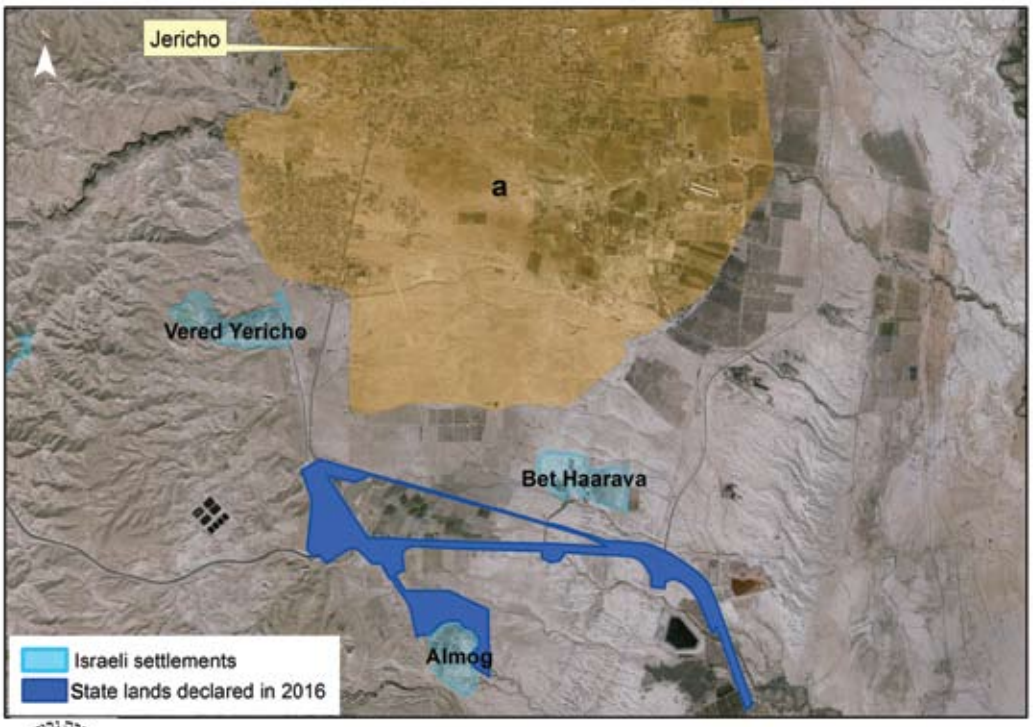

الإشهار جنوبي أريحا، 10.3.2016

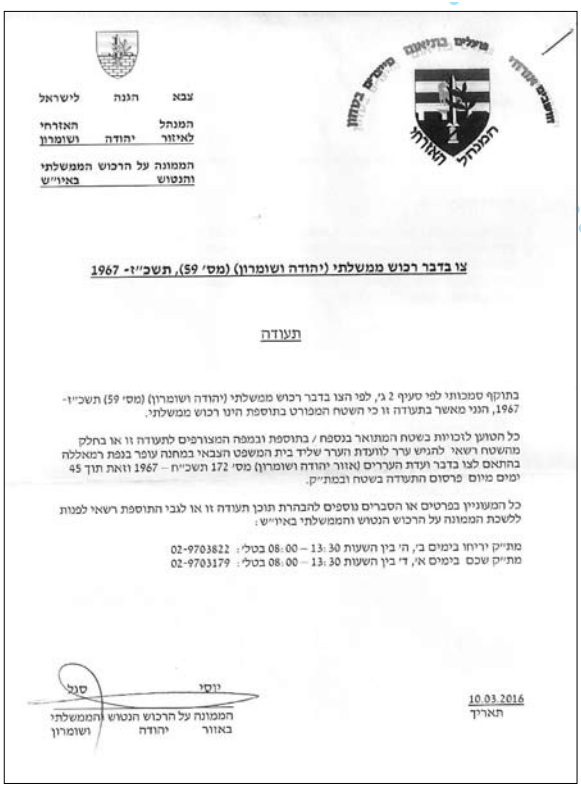

צו בדבר רכוש ממשלתי (יהודה ושומרון) (מס' 59), תשכ"ז- 1967

תעודה

בתוקף סמכותי לפי סעיף 2 ג', לפי הצו בדבר רכוש ממשלתי (יהודה ושומרון) (מס' 59) תשכ"ז-1967, הנני מאשר בתעודה זו כי השטח המפורט בתוספת הינו רכוש ממשלתי.

כל הטוען לזכויות בשטח המתואר בנספח / בתוספת ובמפה המצורפים לתעודה זו או בחלק מהשטח רשאי להגיש ערר לוועדת הערר שליד בית המשפט הצבאי במחנה עופר בנפת רמאללה בהתאם לצו בדבר ועדת העררים (אזור יהודה ושומרון) מס' 172 תשכ"ח – 1967 וזאת תוך 45 ימים מיום פרסום התעודה בשטח ובמת"ק.

כל המעוניין בפרטים או הסברים נוספים להבהרת תוכן תעודה זו או לגבי התוספת רשאי לפנות ללשכת הממונה על הרכוש הנטוש והממשלתי באיו"ש:

מת"ק יריחו בימים ב', ה' בין השעות 08:00 – 13:30 בטל': 02-9703822
מת"ק שכם בימים א', ד' בין השעות 08:00 – 13:30 בטל': 02-9703179

יוסי סגל
הממונה על הרכוש הנטוש והממשלתי באזור יהודה ושומרון

10.03.2016
תאריך

[47] في النشر الأول حول الموضوع بجليه تساهل. جرى الحديث عن 1,500 دونم. إتضح فيما بعد أن المساحة أكبر بكثير. أنظروا عنبال تمير. "نشر للمرة الأولى : سيُعلن عن أكثر من 1,500 دونم في منطقة أريحا كأراضي دولة". جليه تساهل. 20.1.2016. http://glz.co.il/1064-75349-he/Galatz.aspx

[48] ظاهرياً. يبدو أن هذا الإعلان لا لزوم له وأن هدفه غير واضح. لكننا نعتقد أن الدوافع من وراء هذه الخطوة هي سياسية بالدرجة الأولى ومرتبطة بالصراعات الدائرة بين الليكود والبيت اليهودي على قيادة معسكر اليمين.

وثائق إعلان أراضي الدولة جنوبي أريحا، 10.3.2016

الإنتقال للإجراء "أراضي 'سيكر'" وفحص وضعية الأرض بموجب "القانون الأساس"

لم يمسّ إنخفاض إشهارات أراضي الدولة الحاد في التسعينيات بالعملية الكبيرة التي أشرفت عليها إسرائيل، وكان هدفها (وما زال) الإستيلاء على معظم أراضي المنطقة C (التي تشكّل 61% من مساحة الضفة الغربية). حيث وعلى مرّ السنين، أُستبدل الإشهار النشط لأراضي الدولة ولزوم تمكين المالكين من الإستئناف على الإعلان خلال فترة محدّدة (إلزام مذكور بكل وثائق الدراسات الإستقصائية التي أجرتها ألبيك)، بإجراء يُدعى "أراضي 'سيكر'" (الأراضي التي تطالب الدولة بملكيتها دون إشهارها). دخل هذا الإجراء حيّز التنفيذ سنة 1998، وهو يعتمد الحجة القانونية بأن قانون الأراضي العثماني لا يقتضي من صاحب السيادة على الأرض (الذي هو القائد العسكري الإسرائيلي منذ 1967) نشر إعلان نشط عن أرض ما كأرض دولة، وأنه ما دامت الأرض "أميرية" لم يتمّ تسجيلها في السجل العقاري (كما هو حال معظم أراضي الضفة) تكفي معاينة وضع إستصلاحها زراعياً من أجل تحديد ملكيتها. بمعنى آخر: تدعي الدولة هنا أن الإشهار ليس هو ما يحدد مكانة ووضعية الأرض، بل "القانون الأساس"، أي وضع إستصلاحها زراعياً بشكل فعال طيلة فترات معرّفة بقانون الأراضي العثماني (في المادتين 68 و 78). وقد تمّ رفض الإلتماسات المقدّمة للمحكمة العليا الإسرائيلية، وفيها إدّعى الملتمسون أن هذا الإجراء غير قانوني لكونه لا يتيح لأصحاب الأراضي الإعتراض على مصادرتها. كما أن السلطات الإسرائيلية تتصرف بهذه الأراضي على أنها أراضي دولة بكلّ ما تحمله الكلمة من معنى.[49]

واحدة من إسقاطات تبنّي هذا الإجراء هي أنه لا توجد اليوم صورة وافية عن حجم الأراضي التي تعتبرها إسرائيل أراضي دولة، ولا أين تقع بالضبط، رغم أنه من الواضح أنها مساحة أكبر بكثير من تلك التي أعلنتها إسرائيل أراضي دولة (أي كما ذكرنا من قبل، حوالي 655،000 دونم ضمن المنطقة C).

[49] المادة 4 بقرار المحكمة العليا 3998/06 أحمد عيسى عبد الله ياسين وآخرون ضد القائد العسكري في الضفة الغربية وآخرين, http://psakim.com/verdicts/no-cat/elyon51063-htm, 9.11.2006.

جيش الدفاع الإسرائيلي
الإدارة المدنية
أيوش
شعبة البنى التحتية
هاتف: 02-9977752
م.ب- 535- - 296842
19 كانون الثاني 2011

الموضوع : **طاقم لتحديد أراضي الدولة في منطقة يهودا وشومرون (فريق "الخط الأزرق") – قواعد عمل**

بشكل عام

1. كما هو معروف، منذ العام 1999، يعمل داخل الإدارة المدنية الفريق المختص بتحديد أراضي الدولة ("فريق الخط الأزرق"). ووظيفته المركزية مراجعة إشهارات أراضي الدولة التي أُجريت في السابق، للتأكد من إحقاق الإجراءات التخطيطية (إحقاق خرائط التخطيط) وتلك المتعلقة بالأراضي (تخصيص الأراضي) فقط بالمساحات المشمولة ضمن أملاك الحكومة، دون التجاوز لأراضي الملكية الخاصة الفلسطينية، وذلك تحقيقاً للقرار الحكومي المذكور.
مع ذلك، يستطيع الفريق أيضاً مراجعة مسائل تخطيطية أخرى متعلقة بالأرض، أينما قد تُطلب خبرته.
2. يُشتق لزوم التأكد من أن الأرض المعدّة للتخطيط أو التخصيص هي ملك حكومي، من أحكام القانون الدولي العرفي التي تحظر بشكل باتّ أي مسّ بملك يُشتبه أنه ملك خاص للشخص، وكذلك من القرار الحكومي رقم 145 الصادر يوم 11.11.79، الذي بموجبه يتم توسيع بلدات يهودا وشومرون وإقامة أخرى جديدة على "أراضٍ تملكها الدولة".
3. تنبع الحاجة الرئيسية لعمل الفريق من عدم الدقة التي شابت وضع خطوط حدود مناطق الإشهارات بالأدوات المساعدة، الصادرة عن الطاقم الذي ترأسته مديرة القسم المدني بوزارة القضاء آنذاك، السيدة بليا ألبيك (رحمها الله)، وهي الحدود التي إستخدمتها السلطات سابقاً. وهكذا إستندت شهادات الإشهار الصادرة عن مسؤول الأملاك الحكومية في الإدارة المدنية، بشكل عامّ، على خرائط بمقياس 1:20،000 أو 1:50،000 أُشير فيها، بخط عريض رُسم يدوياً، إلى حدود المساحة المُعلنة. هذه الطريقة النابعة من عدم وجود وسائل تكنولوجية أساسية، التي أصبحت متوفرة في السنوات الأخيرة لدى الإدارة المدنية، كانت الأساس الذي إعتمدته السلطات في اتخاذ عموم الإجراءات التخطيطية المتعلقة بالأرض.

الهدف

4. تعريف طريقة عمل فريق "الخط الأزرق"، علماً أن وظيفته مراجعة إشهارات أراضي الدولة التي أُجريت في السابق، للتأكد من إحقاق الإجراءات التخطيطية والمتعلقة بالأراضي، فقط بتلك المشمولة ضمن "أملاك الحكومة". زيادة على الضرورة ولإبعاد أي شك، نوضّح أن المراجعة التي يجريها الفريق لا تستبدل أو تغني عن القيام بإجراء "أراضي 'سيكر'"، أينما قد يتطلب ذلك، وأن فحصه يتعلق بحدود أراضي الدولة كما أُعلنت في السابق، على خلفية عدم الدقة بوضع الإشارات حولها.

تركيبة الفريق

5. يضمّ الفريق مندوبين عن الهيئات المختلفة التابعة للإدارة المدنية العاملة بإدارة أراضي الدولة، وفق التفصيل التالي :
أ. مركّز فريق "الخط الأزرق" – مدير وحدة المراقبة أو من ينوب عنه.
ب. مندوب مسؤول أملاك الحكومة – عضو.
ت. مندوب دائرة التخطيط – عضو.
ث. مندوب ضابط قيادة السجل العقاري – عضو.
ج. مندوب المستشار القضائي لمنطقة يهودا وشومرون – عضو.
ح. مندوب ضابط قيادة القياسات – عضو.
خ. مندوب شعبة البنى التحتية – عضو.

6. عموماً، الإجراءات التخطيطية والمتعلقة بالأرض، الموضوعة لمراجعة ومصادقة الهيئات المختصة، خاصة خرائط التخطيط وتصاريح التخطيط والتطوير، تُقدّم لمراجعة الفريق، **وفق ما يلي** :
أ. كلّ إذن تخطيط و/أو تمديد سريان إذن تخطيط.
ب. كلّ خريطة جديدة تُقدّم لمصادقة سلطات التخطيط، وليست مشمولة ضمن خريطة هيكلية سابقة سارية المفعول.
ت. كلّ خريطة موجودة ضمن إجراءات المصادقة القانونية ومشروطة بموافقة وزير الأمن، قبل التقدم فيها للمرحلة التالية.
ث. كلّ إذن تطوير ضمن خريطة مفصّلة مصادق عليها، ولم يسبق أن صادق عليها فريق رسم حدود أراضي الدولة (فريق "الخط الأزرق").

7. مع ذلك، يُخوّل منتدى التحضير لمجلس التخطيط الأعلى بأن يقرر، أن إحقاق أي إجراء، غير منوط بفحص الفريق، لإعتبارات يسجلها هو، وتكون خاضعة لوجوب التأكد من أن الأرض المخططة أو المخصصة هي ضمن أملاك الحكومة، **وفق ما يلي** :
أ. كلّ مخطط مشمول ضمن أرض فحصها سابقاً "فريق الخط الأزرق" – يُفحص ويصادق عليه من قبل ضابط قيادة الوصي العام. وبوجود شكّ (أو رصد معلومات لم تكن معروفة للفريق أثناء إتخاذ القرار)، يُحوّل المخطط إلى الفريق بغية فحصه والمصادقة عليه.
ب. الأراضي المنظمة والمسجلة في الطابو و/أو الأراضي المسجلة في التطويب الأول – تخضع للتحقق من ملكيتها عند ضابط قيادة السجل العقاري.
ت. الإشهارات الجديدة التي تمّت منذ العام 1998 وفق إجراء أراضي 'سيكر' واستناداً لخرائط قياس دقيقة. وبوجود شكّ أو رصد معلومات لم تكن معروفة أثناء تنفيذ الإشهار، يُحوّل المخطط إلى الفريق بغية فحصه والمصادقة عليه.
ث. التغييرات الموضعية بأنظمة خريطة أو خريطة محدّدة، في موقع سبق وأُجريت فيه أعمال تطوير أو هناك بناء قائم فيه، وفق خريطة مفصّلة سارية المفعول وبموجب إذن تطوير تمّ تسليمه عن هذه الأرض.
ج. تخصيص الأحواض ضمن خرائط مفصّلة سارية المفعول، والتي لا تحدها أراض غير معلنة.
ح. التدبير العقدي لبناء قائم ضمن حدود خريطة بناء بلدية سارية المفعول وضمن إشهار موجود.
خ. إحقاق إجراءات تخطيطية لخرائط منظمة قانونياً، هدفها تنظيم وضع قائم على الأرض (مبني فعلياً).

8. **سلّم أولويات المعالجة لدى فريق "الخط الأزرق"**
أ. الأراضي المتداولة في الأجهزة القضائية (المحكمة العليا الإسرائيلية، لجان الإعتراض، المحاكم الإسرائيلية).
ب. الأراضي المتنازع عليها (بين الفلسطينيين والسكان الإسرائيليين وكذلك بين الفلسطينيين والدولة).
ت. **الكتل السكانية (غوش عتسيون، م. أدوميم، بكعات هيردين مع مجيلوت، غلاف القدس، أرنيل).**
ث. ما يخدم تقدم الإجراءات لدى المؤسسات التربوية والعامة.
ج. مواضيع أخرى إضافية، يُعرّفها أصحاب المناصب العليا المخوّلون، على أنها مستعجلة.

وحدة المراقبة- مركّز الفريق- **الزامي** — السكرتيرة

مركّز "الخط الأزرق" — مركّز "الخط الأزرق"

مندوب المستشار القضائي- عضو- **إلزامي**
مندوب شعبة البنى التحتية- عضو
مندوب ضابط قيادة القياسات- عضو
مندوب ضابط قيادة تطويب الأراضي- عضو

مندوب ضابط قيادة الوصي العام- عضو - **الزامي** — مندوب مديرية التخطيط- عضو

وحدة المراقبة- مركّز ميداني يهودا — وحدة المراقبة- مركّز ميداني بنيامين — وحدة المراقبة- مركّز ميداني شومرون

تعريف أولويات عمل فريق "الخط الأزرق"

9. رئيس الإدارة المدنية هو المخوّل بتحديد سلّم أولويات ما يعالجه فريق "الخط الأزرق"، من حين لآخر.

تسفيكا كوهين، لفتنانت كولونيل
رئيس شعبة البنى التحتية

"الإجراء أراضي 'سيكر'"، 2011

إنها ليست المرّة الأولى التي يصاغ فيها، وبشكل جليّ، التوجه القانوني القاضي بأن لا حاجة للإعلان عن أراضي دولة، بل يكفي قياس مدى الإستصلاح الزراعي لتحديد مكانة الأرض، وذلك في معرض ردّ الدولة على إلتماس مجموعة من الفلسطينيين أقامت مجمّع الخِيام "باب الشمس" في المنطقة E1 أوائل العام 2013.[50] حيث جاء في البندين 16–15 من ردّ الدولة على الإلتماس ما يلي:[51]

15. الأرض المملوكة قانونياً من قبل مسؤول الأملاك الحكومية، والمناسبة لتُعلن أراضي دولة (فيما يلي: أراضي مسؤول الأملاك الحكومية) (التشديد في النص الأصلي، د أ)

يجري الحديث هنا عن أرض غالبيتها وعرية غير قابلة للإستصلاح الزراعي. يجب التذكّر في هذا السياق أن أحكام قوانين الأرض الأساسية السارية على المنطقة، تعتبر هذا النوع من الأراضي أملاكاً حكومية. نشير أيضاً، وبدون إستنفاد مناقشة الموضوع، إلى أن شرط امتلاك الحقوق في أرض غير مسجّلة وفق القانون الملزم، يتمّ بالإستصلاح الزراعي الفعلي المترافق مع إمتلاك تلك الأرض. بعبارات بسيطة ومفهومة، إنّ الأرض غير القابلة بتاتاً للإستصلاح الزراعي، لا يستطيع الفرد إمتلاك الحق فيها بهذه الطريقة [...]، علماً أن الصور الجوية من السنوات 2012–1980 توفّر قاعدة أدلة إدارية، يقتضي جانبها الجوهري أن تكون هذه الأرض مناسبة للإعلان عنها أراضي دولة، نظراً لكونها غير مستصلحة طيلة السنين.

16. لم تُدرج هذه الأرض بإشهار أراضي الدولة من العام 2005، لكن هذا لا يعني أنه لا يمكن جوهرياً الإعلان عنها أراضي دولة. السبب وراء ذلك هو أن إشهار أراضي الدولة، يتمّ أحياناً كثيرة على مراحل. على سبيل المثال، أكمل إشهار العام 2005 إشهاراً سابقاً من العام 1982، بحيث قلّص جَيباً أبقى عليه إشهار 1982.

أوامر الإخلاء من أراضي الدولة

لقد أصدرت الإدارة المدنية حتى اليوم أكثر من 600 أمر إخلاء لما تعرّفه "غزو أراضي الدولة". بعض أوامر الإخلاء هذه، صدرت بحق فلسطينيين فلحوا أراضٍ لم تُعلن أراضي دولة، لكن تعرّفها الإدارة المدنية بمصطلح "أراضي 'سيكر'". هذا ما حصل على سبيل المثال، بحزيران 2015 في أراضي قرية وادي فوقين، حيث أُقتلعت مئات أشجار الزيتون المزروعة بأراضٍ تعرّفها الإدارة المدنية على أنها "أراضي 'سيكر'".[52]

---

[50] حاييم ليفينسون. جاكي خوري وورويترز: "العشرات من الفلسطينيين أقاموا بؤرة إستيطانية في المنطقة E1: 'لن نخلي المكان'". هآريتس. 11.1.2013. http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1905295

[51] مأخوذ من ردّ الدولة "العاجل" يوم 15.1.2013. بملف المحكمة العليا الإسرائيلية رقم 248/13 مفيد فؤاد أبو غانم وآخرون ضد اللجنة الفرعية لمراقبة البناء وآخرين.

[52] B. Lynfield, "Israel accused of 'war crime' over bulldozing of Palestinian olive groves", The Independent, 15.6.2015, http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/israel-accused-of-war-crime-over-bulldozing-of-palestinian-olive-groves-10321936.html

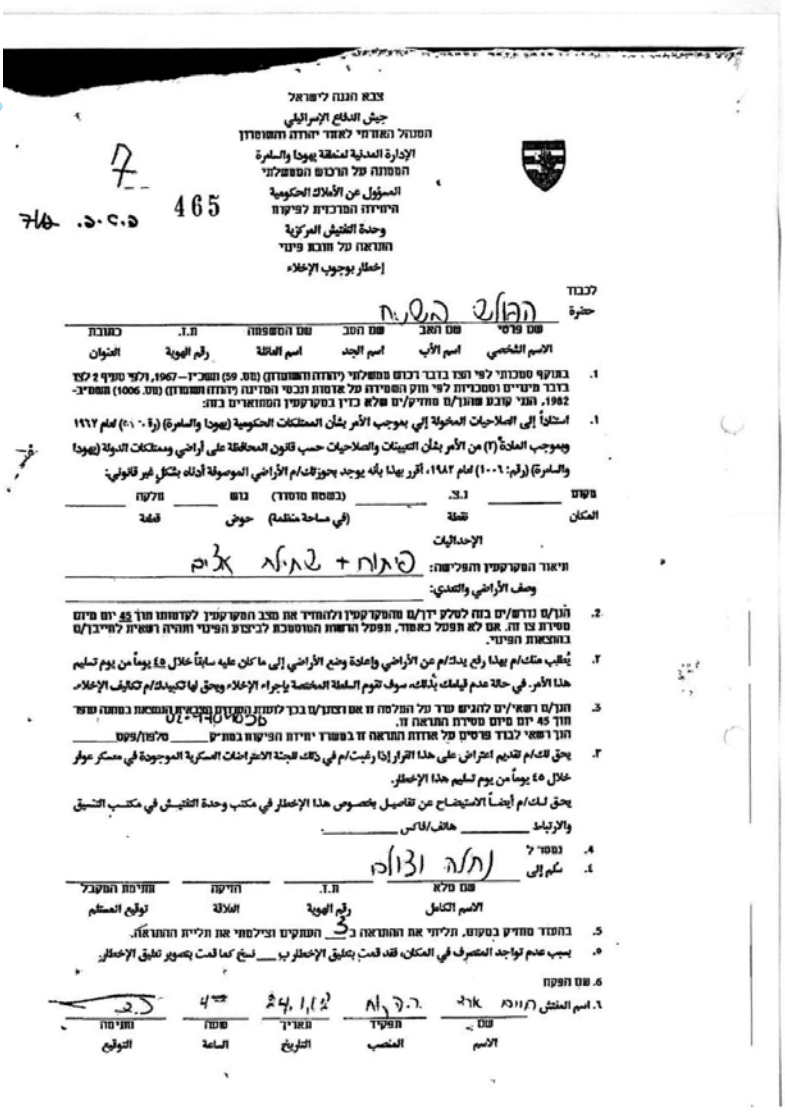

צבא הגנה לישראל
جيش الدفاع الإسرائيلي
המנהל האזרחי לאזור יהודה והשומרון
الإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة
המסונה על הרכוש הממשלתי
المسؤول عن الأملاك الحكومية
היחידה המרכזית לפיקוח
وحدة التفتيش المركزية
התראה על חובה פינוי
إخطار بوجوب الإخلاء

465

לכבוד
حضرة

שם פרטי / שם האב / שם המשפחה / ת.ז. / כתובת
الاسم الشخصي / اسم الأب / اسم العائلة / رقم الهوية / العنوان

1. בהוקף סמכותי לפי הצו בדבר רכוש ממשלתי (יהודה והשומרון) (מס. 59), תשכ"ז–1967, ולפי סעיף 2 לצו בדבר תיקונים וסמכויות (מס. 1006) תשמ"ב-1982, הנני קובע שהנך/ה מחזיק/ים שלא כדין במקרקעין המתוארים בזה:

1. استناداً إلى الصلاحيات المخولة إلي بموجب الأمر بشأن الممتلكات الحكومية (يهودا والسامرة) (رقم ٥٩) لعام ١٩٦٧ وبموجب المادة (٢) من الأمر بشأن التعيينات والصلاحيات (تعديل) (رقم ١٠٠٦) لعام ١٩٨٢، أقرر بهذا بأنه يوجد بحوزتك/م الأراضي الموصوفة أدناه بشكل غير قانوني:

מקום / גוש / חלקה / מגרש
المكان / كتلة / قطعة / قسيمة

(בשטח מוסדר) / (في مساحة منظمة) / حوض

הקואורדינטות

תיאור המקרקעין המפורטים: כיתות + בתים אבנים
وصف الأراضي والمباني:

2. הנך/ה נדרש/ים בזה לסלק ידך/ם מהמקרקעין ולהחזיר את מצב המקרקעין לקדמותו תוך 45 יום מיום מסירת צו זה. אם לא תפעל כאמור, תפעל הרשות המוסמכת לביצוע הפינוי ותהיה רשאית לחייבך/ם בהוצאות הפינוי.

2. يُطلب منك/م بهذا رفع يدك/م عن الأراضي وإعادة وضع الأراضي إلى ما كان عليه سابقاً خلال 45 يوماً من يوم تسليم هذا الأمر. في حالة عدم قيامك بذلك، سوف تقوم السلطة المختصة بإجراء الإخلاء ويحق لها تكليفك/م تكاليف الإخلاء.

3. הנך/ה רשאי/ים להגיש עתר על הצלטה זו אם ראצנך/ם בכך לבית המשפט המנהלי בהתאם בתוך 45 יום מיום מסירת התראה זו.
הנך רשאי לבקר פרטים על אודות התראה זו במשרד יחידת הפיקוח בטל"מ _____ מ/קון/פקס _____

3. يحق لك/م تقديم اعتراض على هذا القرار إذا رغبت/م في ذلك للجنة الاعتراضات العسكرية الموجودة في معسكر عوفر خلال ٤٥ يوماً من يوم تسليم هذا الإخطار.
يحق لك/م أيضاً الاستيضاح عن تفاصيل بخصوص هذا الإخطار في مكتب وحدة التفتيش في مكتب التنسيق والارتباط _____ هاتف/فاكس _____.

4. נמסר ל
5. שלח אל

שם פרטי / ת.ז. / דרגה / תאריך המסירה
الاسم الكامل / رقم الهوية / الدرجة / توقيع المستلم

6. בהמצד מחזיק בשטח, תלויתי את ההתראה ב 3 המקומות וצילמתי את תלויית ההתראה.
7. בשל עדם הצאצר הנמצא במקום, הצאר נמסר בתלויה ההתראה ב___ נסח כמו כן בצילום תלויה ההתראה.

8. שם העדה
9. שם המפקח תומר אדרי / דרגה רב"ט / תאריך 24.1.12 / שעה 4:00 / חתימה
الاسم / المنصب / التاريخ / الساعة / التوقيع

نموذج لأمر إخلاء صادر بتاريخ 24.1.2012

الخلاصة : على مرّ السنين، أعلنت إسرائيل عن أكثر من 750،000 دونم في الضفة الغربية كأراضي دولة. وبقي حوالي 655،000 دونم ضمن المنطقة C بعد التطبيق المرحلي الذي أعقب إتفاقيات أوسلو. غالبية المساحة المعلنة (71%) موجودة في الأقضية الجنوبية من الضفة الغربية، التي كانت عملية تسجيل أراضيها قبل 1967، في مراحلها الأولى، أو أنها لم تبدأ بعد. منذ التوقيع على إتفاقيات أوسلو، إنخفض عدد الإشهارات بشكل حادّ، إلاّ أنها لم تتوقف تماماً. في مقابل إنخفاض عدد الإشهارات النشطة الرسمية، تطورت قناة موازية من المسح الهندسي، تسمّيه السلطات الإسرائيلية "أراضي 'سيكر'"، أي أراضٍ كان بالإمكان إعلانها أراضي دولة لأنها وفقاً لسلطات الدولة غير مستصلحة أساساً أو بشكل كافٍ، لذا وبموجب "قانون الأساس"، يجب إعتبارها أراضي دولة بكلّ تأكيد. وبما أن إسرائيل لم تقم أبداً بإجراء إستقصاء كامل لجميع أراضي المنطقةC ، يصبح معنى هذه السياسة اليوم، إفتقار أي جهة سلطوية أو مدنية لصورة وافية عن الموقع والحجم الإجمالي للأراضي التي تعرّفها إسرائيل (إن لم يكن فعلياً، فبالقوة حتماً) "أراضي دولة".

الفصل الثالث : فريق الخط الأزرق – إنشاؤه وطرق عمله

إنشاء فريق الخط الأزرق

خلفية إنشاء فريق الخط الأزرق هي إشهار أراضي الدولة لمئات ألوف الدونمات في انحاء الضفة الغربية، أواخر العام 1999. كانت الوظيفة الأساسية لهذا الفريق التأكد من إشتمال الإشهارات السابقة لأراضي الدولة من قبل طاقم بليا ألبيك، فقط على مساحات يمكن تعريفها حقاً أراضي دولة، أي تلك التي لا تتعدى نسبة إستصلاحها حدّ 50%. وقد أُتيحت فرصة إنشاء هذا الفريق (إن لم تكن ضرورة مطلوبة) على أثر التطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال المسح الهندسي وإدارة منظومة البيانات الجغرافية. من المفروض أن يستند عمل الفريق، بشكل أساسي، على الصور الجوية للأراضي من مختلف السنوات، والتي يمكن من خلالها إستنباط درجة إستصلاح كلّ موقع تمّ إشهاره. عند الإنتهاء من هذا الفحص، يتوجب على الفريق إجراء مسح هندسي للأراضي التي أظهرت نتائج الفحص عدم إستصلاحها مدّة ثلاث سنوات على الأقل، وحينها تُضمّ إلى ما يسمّى "الخط الأزرق".[53] بأغلب الحالات، تُصبح الأراضي الممسوحة هندسياً، جزءاً من منطقة النفوذ الرسمية للمستوطنة القريبة منها، نظراً لكونها (شكلياً) تشتمل فقط على الأراضي التي تعرّفها إسرائيل "أراضي دولة" ويمكن تخصيصها للمستوطنين.

عَبر مستند من بداية سنة 2011 بعنوان "فريق مختص برسم حدود أراضي الدولة في يهودا والسامرة (فريق الخط الأزرق") – إجراءات عمل"، أوضح الليفتنانت كولونيل تسفيكا كوهين الذي أشغل منصب رئيس فرع البنى التحتية آنذاك، الأهمية القانونية لعمل الفريق (الذي ذكرنا سابقاً أنه يتناقض كليّة مع الواقع على الأرض[54].

ينبثق وجوب التأكد من أن الأرض المعدّة للتخطيط أو التخصيص هي مُلك حكومي، من أحكام القانون الدولي العرفي التي تمنع منعاً باتاً أي مسّ بمُلك يُشتبه أنه خاص، ومن قرار الحكومة رقم 145 الصادر بتاريخ 11.11.79 والقاضي بأن أي توسيع لبلدات يهودا والسامرة وإقامة أخرى جديدة، يجب أن يتمّ على "أراضٍ تملكها الدولة".

نفهم من هذا المستند أنه إضافة لفحص إشهارات أراضي الدولة الذي قام به طاقم ألبيك، يعمل فريق الخط الأزرق، بين الفينة والأخرى، أيضاً على عمليات فحص ومسح هندسي لمسائل متنوعة متعلقة بالأرض، موضوعة أمام الإدارة المدنية بغية حسمها، مثل رسم حدود الأوامر العسكرية وكذلك، الأراضي اليهودية التي تمّ شراؤها قبل العام 1948.

في البند 6 من المستند، نجد تفصيلاً للإجراءات التي يجب أن يصادق عليها فريق الخط الأزرق بغية إنجازها :

بشكل عام، جميع إجراءات التخطيط المتعلقة بالأرض الموضوعة لمعاينة ومصادقة الجهات المختصة، بما فيها برامج التخطيط وتصاريح التخطيط والتطوير، يُؤتى بها إلى الطاقم بغية معاينتها، وهي كالتالي :

أ. كلّ إذن تخطيط و/أو تمديد سريان إذن تخطيط.

ب. كلّ خريطة جديدة تُقدّم لمصادقة سلطات التخطيط، وليست مشمولة ضمن خريطة هيكلية سابقة سارية المفعول.

ت. كلّ خريطة موجودة ضمن إجراءات المصادقة القانونية ومشروطة بمصادقة وزير الأمن، بغية التقدم فيها للمرحلة التي تليها.

ث. كلّ إذن تطوير ضمن خريطة مفصّلة مصادق عليها، ولم يسبق أن صادق عليه طاقم رسم حدود أراضي الدولة (فريق "الخط الأزرق").

في البند 7 من المستند، يوجد تفصيل للحالات التي لا تحتاج فحص فريق الخط الأزرق، ومنها كلّ إشهارات أراضي الدولة إبتداءً من سنة 1998 حتى الآن (البند 7 ت)، لأنه من المفترض أن من قام بها (طاقم أراضي 'سيكر') إعتمد ذات المعايير المهنية التي توجه فريق الخط الأزرق.[55]

---

[53] بموجب المادة 68 من قانون الأراضي العثماني.

[54] تمّ تمرير المستند إلى القسم القانوني لدى منظمة "شومري منشباط - حاخامات لحقوق الإنسان" في إطار طلب حرية المعلومات.

[55] أنظروا لاحقاً في الفصل الرابع ص 45

ما يلفت الإنتباه هنا هي الحالات الأربع الأخيرة المشمولة في البند 7 (ث–خ) : في جميع هذه التفصيلات الأربع، يجري الحديث عن حالات تشمل إمّا خرائط مصادق عليها أو أخرى قد تمّ فيها البناء فعلياً. هذا يعني أن الإدارة المدنية تتنازل مسبقاً في هذه الحالات عن إجراء فحص دقة الإشهارات، وذلك تحاشياً لإكتشاف معطيات تشكك بقانونية البناء القائم على هذه الأراضي. وكما سنرى لاحقاً ضمن الفصل التالي، هناك حالات كثيرة، تمّ فيها البناء على أراضٍ قام فريق الخط الأزرق بمسحها هندسياً وصادق على كونها أراضي دولة، على الرغم من أنها كانت مفلوحة سابقاً ولم يكن من المفروض إدخالها ضمن فئة أراضي الدولة.[56]

يجدر بالطبع الإنتباه أيضاً إلى السياق الجيوسياسي الذي يعمل بظلّه فريق الخط الأزرق، حيث تُساق الأمور بكلّ وضوح في البند 8 ت من المستند ذاته :

سلّم أولويات المعالجة لدى فريق "الخط الأزرق"

أ. الأراضي المتداولة في الأجهزة القضائية (المحكمة العليا الإسرائيلية، لجان الإعتراض، المحاكم الإسرائيلية).

ب. الأراضي المتنازع عليها (بين الفلسطينيين والسكّان الإسرائيليين وكذلك بين الفلسطينيين والدولة).

ت. الكتل السكانية (غوش عتسيون، م. أدوميم، بكعات هيردين مع مچيلوت، غلاف القدس، أريئيل).

ث. ما يخدم تقدم الإجراءات لدى المؤسسات التربوية والعامة.

ج. مواضيع أخرى إضافية، يُعرّفها أصحاب المناصب العليا المخوّلون، على أنها مستعجلة.

إذاً، يتضح من هذا المستند أن فريق الخط الأزرق هو فقرة ضرورية في سلسلة الجهود التي تبذلها إسرائيل لنقل الأراضي في الضفة الغربية إلى المستوطنين، وأولها تلك الواقعة بمناطق عرّفتها الدولة على أنها "كتل سكّانية" حيوية بشكل خاص.[57]

---

[56] أنظروا لاحقاً في الفصل الرابع ص 56

[57] عكيفا إلدار، "الجيش الإسرائيلي يقود عملية إستيلاء على أراضٍ محيطة بالكتل الإستيطانية وفي الغور"، هآريتس، 22.7.2011، http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1181251

جيش الدفاع الإسرائيلي
الإدارة المدنية
أيوش
شعبة البنى التحتية
هاتف: 02-9977752
مرب- 535- - 296842
19 كانون الثاني 2011

الموضوع : **طاقم لتحديد أراضي الدولة في منطقة يهودا وشومرون (فريق "الخط الأزرق") – قواعد عمل**

بشكل عام

1. كما هو معروف، منذ العام 1999، يعمل داخل الإدارة المدنية الفريق المختص بتحديد أراضي الدولة ("فريق الخط الأزرق"). ووظيفته المركزية مراجعة إشهارات أراضي الدولة التي أجريت في السابق، للتأكد من إحقاق الإجراءات التخطيطية (إحقاق خرائط التخطيط) وتلك المتعلقة بالأراضي (تخصيص الأراضي) فقط بالمساحات المشمولة ضمن أملاك الحكومة، دون التجاوز لأراضي الملكية الخاصة الفلسطينية، وذلك تحقيقاً للقرار الحكومي المذكور.
مع ذلك، يستطيع الفريق أيضاً مراجعة مسائل تخطيطية أخرى متعلقة بالأرض، أينما قد تُطلب خبرته.
2. يُشتق لزوم التأكد من أن الأرض المعدّة للتخطيط أو التخصيص هي ملك حكومي، من أحكام القانون الدولي العرفي التي تحظر بشكل بات أي ممن يملك يُشتبه أنه ملك خاص للشخص، وكذلك من القرار الحكومي رقم 145 الصادر يوم 11.11.79، الذي بموجبه يتم توسيع بلدات يهودا وشومرون وإقامة أخرى جديدة على "أراض تملكها الدولة".
3. تتبع الحاجة الرئيسية لعمل الفريق من عدم الدقة التي شابت وضع خطوط حدود مناطق الإشهارات بالأدوات المساعدة، الصادرة عن الطاقم الذي ترأسته مديرة القسم المدني بوزارة القضاء آنذاك، السيدة بليا ألبيك (رحمها الله)، وهي الحدود التي إستخدمتها السلطات سابقاً. وهكذا إستندت شهادات الإشهار الصادرة عن مسؤول الأملاك الحكومية في الإدارة المدنية، بشكل عام، على خرائط بمقياس 1:20،000 أو 1:50،000 أشير فيها، بخط عريض رُسم يدوياً، إلى حدود المساحة المُعلنة. هذه الطريقة النابعة من عدم وجود وسائل تكنولوجية أساسية، التي أصبحت متوفرة في السنوات الأخيرة لدى الإدارة المدنية، كانت الأساس الذي إعتمدته السلطات في اتخاذ عموم الإجراءات التخطيطية المتعلقة بالأرض.

الهدف

4. تعريف طريقة عمل فريق "الخط الأزرق"، علماً أن وظيفته مراجعة إشهارات أراضي الدولة التي أُجريت في السابق، للتأكد من إحقاق الإجراءات التخطيطية والمتعلقة بالأراضي، فقط بتلك المشمولة ضمن "أملاك الحكومة". زيادة على الضرورة ولإبعاد أي شك، نوضّح أن المراجعة التي يجريها الفريق لا تستبدل أو تغني عن القيام بإجراء "أراضي 'سيكر'"، أينما قد يتطلب ذلك، وأن فحصه يتعلق بحدود أراضي الدولة كما أعلنت في السابق، على خلفية عدم الدقة بوضع الإشارات حولها.

تركيبة الفريق

5. يضمّ الفريق مندوبين عن الهيئات المختلفة التابعة للإدارة المدنية العاملة بإدارة أراضي الدولة، وفق التفصيل التالي :
أ. مركّز فريق "الخط الأزرق" – مدير وحدة المراقبة أو من ينوب عنه.
ب. مندوب مسؤول أملاك الحكومة – عضو.
ت. مندوب دائرة التخطيط – عضو.
ث. مندوب ضابط قيادة السجل العقاري – عضو.
ج. مندوب المستشار القضائي لمنطقة يهودا وشومرون – عضو.
ح. مندوب ضابط قيادة القياسات – عضو.
خ. مندوب شعبة البنى التحتية – عضو.

6. عموماً، الإجراءات التخطيطية والمتعلقة بالأرض، الموضوعة لمراجعة ومصادقة الهيئات المختصة، خاصة خرائط التخطيط وتصاريح التخطيط والتطوير، تُقدّم لمراجعة الفريق، **وفق ما يلي** :
أ. كلّ إذن تخطيط و/أو تمديد سريان إذن تخطيط.
ب. كلّ خريطة جديدة تُقدّم لمصادقة سلطات التخطيط، وليست مشمولة ضمن خريطة هيكلية سابقة سارية المفعول.
ت. كلّ خريطة موجودة ضمن إجراءات المصادقة القانونية ومشروطة بموافقة وزير الأمن، قبل التقدم فيها للمرحلة التالية.
ث. كلّ إذن تطوير ضمن خريطة مفصّلة مصادق عليها، ولم يسبق أن صادق عليها فريق رسم حدود أراضي الدولة (فريق "الخط الأزرق").

7. مع ذلك، يُخوّل منتدى التحضير لمجلس التخطيط الأعلى بأن يقرر، أن إحقاق أي إجراء، غير منوط بفحص الفريق، لإعتبارات يسجلها هو، وتكون خاضعة لوجوب التأكد من أن الأرض المخططة أو المخصصة هي ضمن أملاك الحكومة، **وفق ما يلي** :
أ. كلّ مخطط مشمول ضمن أرض فحصها سابقاً "فريق الخط الأزرق" – يُفحص ويصادق عليه من قبل ضابط قيادة الوضع العام. وبوجود شك (أو رصد معلومات لم تكن معروفة للفريق أثناء إتخاذ القرار)، يُحوّل المخطط إلى الفريق بغية فحصه والمصادقة عليه.
ب. الأراضي المنظمة والمسجلة في الطابو و/أو الأراضي المسجلة في التطويب الأول – تخضع للتحقق من ملكيتها عند ضابط قيادة السجل العقاري.
ت. الإشهارات الجديدة التي تمّت منذ العام 1998 وفق إجراء أراضي 'سيكر' واستناداً لخرائط قياس دقيقة. وبوجود شكّ أو رصد معلومات لم تكن معروفة أثناء تنفيذ الإشهار، يُحوّل المخطط إلى الفريق بغية فحصه والمصادقة عليه.
ث. التغييرات الموضعية بأنظمة خريطة أو خريطة محدّدة، في موقع سبق وأجريت فيه أعمال تطوير أو هناك بناء قائم فيه، وفق خريطة مفصّلة سارية المفعول وبموجب إذن تطوير تمّ تسليمه عن هذه الأرض.
ج. تخصيص الأحواض ضمن خرائط مفصّلة سارية المفعول، والتي لا تحدها أراضٍ غير معلنة.
ح. التدبير العقدي لبناء قائم ضمن حدود خريطة بناء بلدية سارية المفعول وضمن إشهار موجود.
خ. إحقاق إجراءات تخطيطية لخرائط منظمة قانونياً، هدفها تنظيم وضع قائم على الأرض (مبني فعلياً).

8. **سلّم أولويات المعالجة لدى فريق "الخط الأزرق"**
أ. الأراضي المتداولة في الأجهزة القضائية (المحكمة العليا الإسرائيلية، لجان الإعتراض، المحاكم الإسرائيلية).
ب. الأراضي المتنازع عليها (بين الفلسطينيين والسكان الإسرائيليين وكذلك بين الفلسطينيين والدولة).
ت. **الكتل السكانية (غوش عتسيون، م. أدوميم، بكعات هيردين مع مجيلوت، غلاف القدس، أرينيل).**
ث. ما يخدم تقدم الإجراءات لدى المؤسسات التربوية والعامة.
ج. مواضيع أخرى إضافية، يُعرّفها أصحاب المناصب العليا المخوّلون، على أنها مستعجلة.

مندوب ضابط قيادة الوضع العام- عضو - **الزامي** مندوب مديرية التخطيط- عضو

وحدة المراقبة- مركّز ميداني يهودا وحدة المراقبة- مركّز ميداني بنيامين وحدة المراقبة- مركّز ميداني شومرون

تعريف أولويات عمل فريق "الخط الأزرق"

9. رئيس الإدارة المدنية هو المخوّل بتحديد سلّم أولويات ما يعالجه فريق "الخط الأزرق"، من حين لآخر.

تسفيكا كوهين، لفتنانت كولونيل
رئيس شعبة البنى التحتية

إجراءات عمل فريق الخط الأزرق من أواخر العام 2011

الإعتراض على مسوحات فريق الخط الأزرق منذ العام 2015 – مستوطنة عيلي كمثال

مع مرور السنين، أقامت إسرائيل وسهّلت تطور بعض المستوطنات، دون أن يُصادق لها بيوم من الأيام، على أية خرائط هيكلية خريطة بناء مدينة)، التي من خلالها كان يمكن إستصدار تراخيص بناء.[58] هذا على الرغم من كونها مستوطنات أقامتها حكومات إسرائيل رسمياً (خلافاً "للبؤر الإستيطانية غير المرخّصة"). واحدة منها هي مستوطنة عيلي (أنظروا المقدمة أيضاً، ص 12–11) الواقعة بين رام الله ونابلس. وخلال السنوات السابقة، قُدّمت عدة إلتماسات للمحكمة الإسرائيلية العليا، ضد البناء غير القانوني المتواصل في عيلي.[59] على أثر إلتماسين إثنين، قُدّما سنة 2011، تعهدت الحكومة بالمبادرة لعملية تخطيط منظّم، تفضي بالنهاية إلى المصادقة على "خريطة بناء مدينة" للمستوطنة.[60] بغية الشروع بعملية التخطيط، وطُلب من فريق الخط الأزرق (كما ورد في البند 6ب بمستند اللفتنانت كولونيل تسفيكا كوهين)، إعادة المسح الهندسي لأراضي الدولة هناك. وحين إنتهى فريق الخط الأزرق من عمله في تموز 2012، فُتح باب المصادقة على "ت ب ع" 237، وهو مخطط إمتد على مساحات واسعة لم ترِد بخريطة الإعلان الأصلية التي رسمتها ألبيك في العام 1983. بأعقاب المصادقة على "ت ب ع" 237 لدى مؤسسات التخطيط والبناء في الإدارة المدنية، قدّمت منظمة "بمكوم" ومعها رؤساء مجالس القرى الفلسطينية المجاورة، إلتماساً للمحكمة العليا الإسرائيلية، مطالبين بإلغاء سريان هذه الخطة أو الإقرار بأنه لن يصادَق عليها ما دامت الأراضي المضافة لمساحتها من قبل فريق الخط الأزرق (حوالي 22% من مجمل مساحة "ت ب ع") لم تُعلن كأراضي دولة ويُعطى حق الإعتراض للأشخاص الذين يرون أنفسهم متضررين من هذا الإعلان.[61] نتيجة لهذا الإلتماس، تعهدت الدولة في ردّها للمحكمة العليا الإسرائيلية (بتاريخ 29.4.2015) بنشر نتائج المسح الهندسي المُجرى من قبل فريق الخط الأزرق وإعطاء مهلة زمنية مدتها 45 يوماً للإعتراض على هذه النتائج أمام رئيس الإدارة المدنية، وهو الذي يقرر قبول الإعتراض أو رفضه.[62]

إستعراض عمل فريق الخط الأزرق 2015–1999[63]

إستناداً للمعلومات التي إستلمناها في آذار 2016، أجرى فريق الخط الأزرق، منذ تأسيسه سنة 1999 حتى نهاية العام 2015، 296 مسحاً هندسياً. وكما ذكرنا سابقاً، تمّت الغالبية الساحقة من المسوحات بغية رسم حدود الأراضي التي أُعلن عنها في الماضي أراضي دولة. نتحدث هنا عن مساحة تفوق 268،000 دونم معلنة كأراضي دولة، والتي مسحها حتى اليوم فريق الخط الأزرق – أي ما يزيد عن 40% من المساحة المعلنة أراضي دولة (قبل سنة 1999) التي بقيت ضمن المنطقة C.[64] إضافة لذلك، أجرى فريق الخط الأزرق مسحاً هندسياً لعدد من الأماكن التي إشتراها يهود قبل سنة 1948. تتواجد غالبية هذه المواقع ("أراضي يهود") بمنطقة غوش عتسيون، جنوب غرب بيت لحم، لكن أربعة منها واقعة على تخوم الخط الأخضر، غربي قرية دير بلوط، داخل مساحة مشمولة ضمن منطقة التدريب 203، ومن المرجّح جداً الإعتقاد بأن مسحها من جديد، هو بغية الدفع بخطة إنشاء مستوطنة جديدة في هذا المكان.[65]

الغاية من المسح	عدد المسوحات	مجمل المساحة المسوحة (بالدونمات)	نسبة المساحة العينية من مجمل ما مسحه فريق الخط الأزرق
أراضٍ معلن عنها للدولة	263	322،268	84.38
"أراضٍ بإدارة المسؤول"[66]	7	898،40	12.8
أراضي يهود قبل 1948	13	924،7	2.5
أوامر وضع يد	5	952	0.3
أوامر مصادرة	8	68	0.02
المجمل	**296**	**163،318**	

[58] نتحدث عن المستوطنات عيلي، إيتمار، عوفرا وكريات نطافيم.

[59] أقيمت مستوطنة عيلي سنة 1984 ويعيش فيها اليوم أكثر من 4،000 مستوطن.

[60] الحديث عن إلتماسين قُدّما للمحكمة العليا الإسرائيلية من قبل أهالي قريتي لبن الشرقية والساوية اللتين أقيمت مستوطنة عيلي على أراضيهما. "بغاتس" 1936/11 جمال ضراغمة وآخرون ضد وزير الأمن وآخرين و"بغاتس" 3819/11 محمود حسن أسعد أحمد وآخرون ضد وزير الأمن وآخرين.

[61] "بغاتس" 7986/14، "بمكوم" - مخططون لحقوق التخطيط وآخرون ضد رئيس الإدارة المدنية وآخرين.

[62] إذا قرر رئيس الإدارة المدنية رفض الإعتراض، يمكن عندها الإلتماس ضد قراره أمام المحكمة العليا الإسرائيلية فقط.

[63] تستند المعطيات الواردة هنا على المعلومات التي سلّمتها لنا الإدارة المدنية، وتحوي مسوحات هندسية أجريت لغاية آذار 2016.

[64] الحديث عن مساحة تبلغ حوالي 645،000 دونم.

[65] الحديث عن أراضي قرية خربة مسمار المهدمة سنة 1948. كانت هذه الأراضي محور نزاع قضائي بين ورَثة، تداولته المحكمة اللوائية في القدس. دعاوى مدنية رقم 00-2572،00-2076 م. شوف وآخرون ضد ضابط مكتب تسجيل الأراضي وآخرين.

[66] يشمل هذا التعريف عدداً من وسائل الإستيلاء على أراضٍ بالضفة، ومنها "أراضي 'سيكر'" التي تعتبرها إسرائيل أراضي دولة حتى لو لم تُشهر؛ ويشمل أيضاً الأراضي المصادرة، كما هو الحال في معاليه أدوميم وعوفرا.

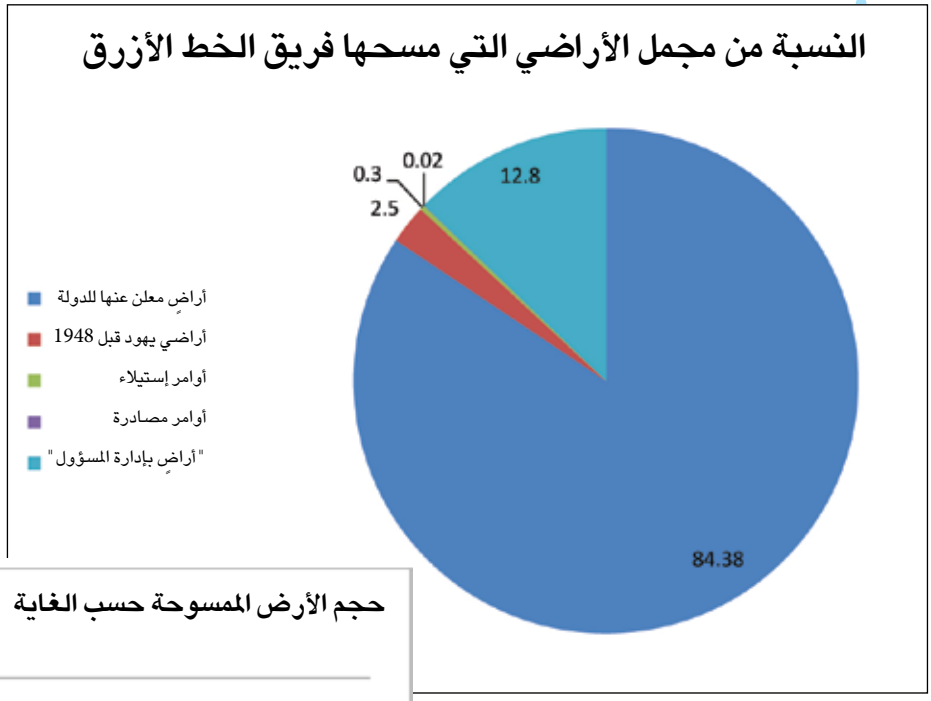
النسبة من مجمل الأراضي التي مسحها فريق الخط الأزرق
أراضٍ معلن عنها للدولة
أراضي يهود قبل 1948
أوامر إستيلاء
أوامر مصادرة
"أراضٍ بإدارة المسؤول"
84.38
2.5
0.3
0.02
12.8

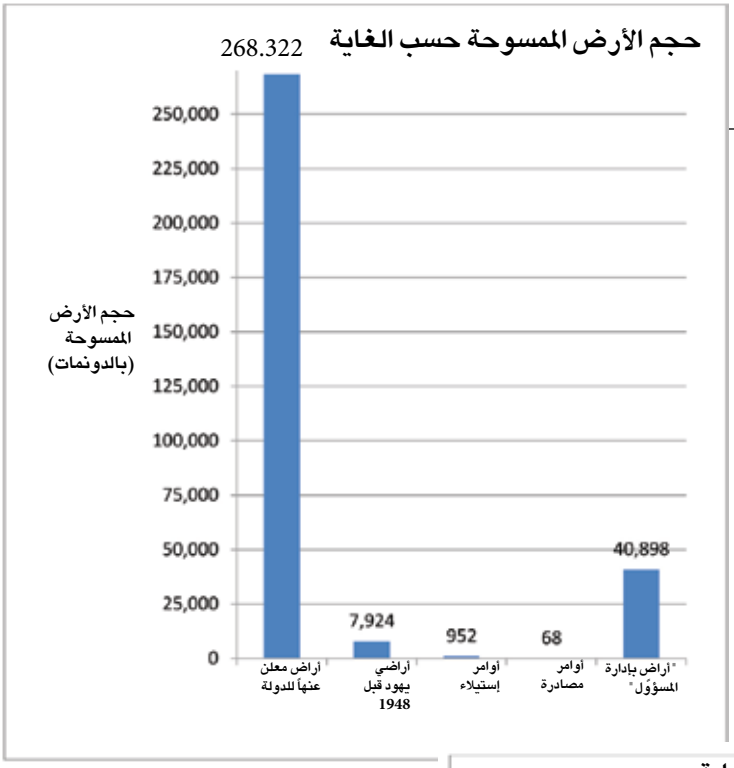
حجم الأرض المسحوبة حسب الغاية
حجم الأرض المسحوبة (بالدونمات)
268.322
7,924
952
68
40,898
أراضٍ معلن عنها للدولة
أراضي يهود قبل 1948
أوامر إستيلاء
أوامر مصادرة
"أراضٍ بإدارة المسؤول"

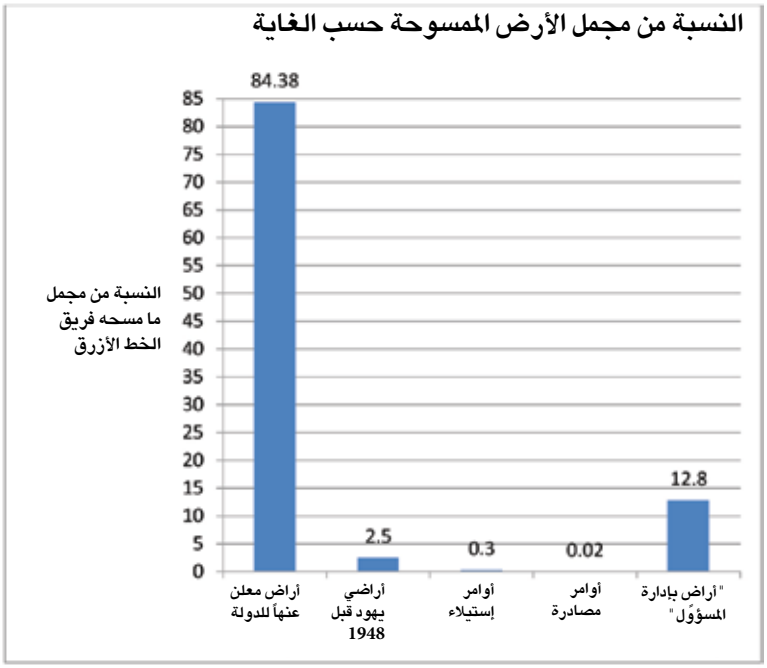
النسبة من مجمل الأرض المسحوبة حسب الغاية
النسبة من مجمل ما مسحه فريق الخط الأزرق
84.38
2.5
0.3
0.02
12.8
أراضٍ معلن عنها للدولة
أراضي يهود قبل 1948
أوامر إستيلاء
أوامر مصادرة
"أراضٍ بإدارة المسؤول"

عمل فريق الخط الأزرق بحسب السنة

كما هو ظاهر في الرسم البياني أعلاه، هناك فجوات كبيرة بين سنة وأخرى من حيث عدد المسوحات الهندسية التي أُجريت. يمكننا أن نرى أيضاً أن 2005 كانت "عام الذروة" من حيث عدد المسوحات، وأنه منذ 2009 (سنة عودة نتنياهو للحكم)، طرأ إرتفاع حادّ على هذا العدد.[67]

عند معاينة حجم الأراضي الممسوحة هندسياً، يتبين أن 2005 كانت أيضاً السنة التي مُسح فيها الحجم الأكبر من الأراضي (64،000 دونم، وسنة 2015، مُسحت فيها المساحة الثانية حجماً، 62،000 دونم). في هذا البُعد أيضاً، هناك تقلّب كبير بين سنة وأخرى، مع أنه في كل عام منذ عودة نتنياهو إلى الحكم سنة 2009، تُلاحظ زيادة حجم الأراضي الممسوحة هندسياً.

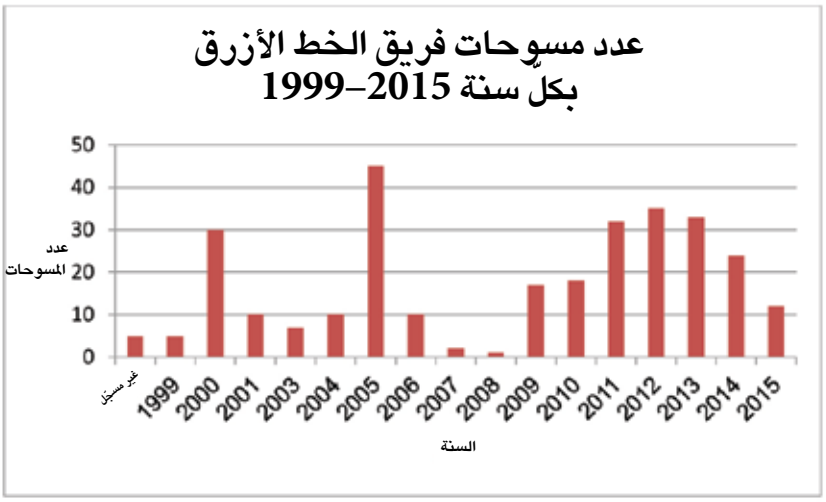

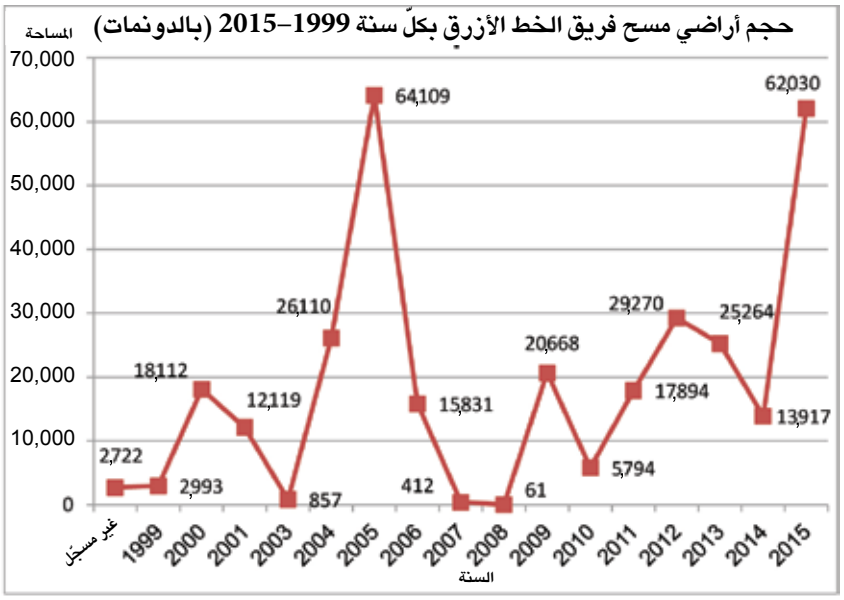

الخط الأزرق ومناطق نفوذ المستوطنات

تبلغ مساحة مناطق نفوذ مستوطنات الضفة الغربية نحو 538،000 دونم. تُظهر معاينة عمل فريق الخط الأزرق أن حوالي 222،500 دونم من الأراضي التي مسحها هذا الفريق (أي حوالي 70%)، مشمولة ضمن مناطق النفوذ الحالية للمستوطنات. معنى هذا الرقم هو أن فريق الخط الأزرق قد جهّز لضمّ ما يقارب 100،000 دونم من أراضي الدولة، مستقبلاً، إلى بقية مناطق نفوذ المستوطنات.[68]

---

[67] كما نذكر، في العام 2005، أخلت إسرائيل مستوطنات قطاع غزة، إضافة لأربع مستوطنات شمال الضفة الغربية. لا تدلّ معاينة الأماكن الممسوحة تلك السنة على وجود أية صلة بين هذه الأمور.

[68] تنطوي طبقة مناطق نفوذ المستوطنات، ومصدرها الإدارة المدنية، على عدم دقة كبير جداً، ما إضطرنا لوضع أرقام تقريبية فقط.

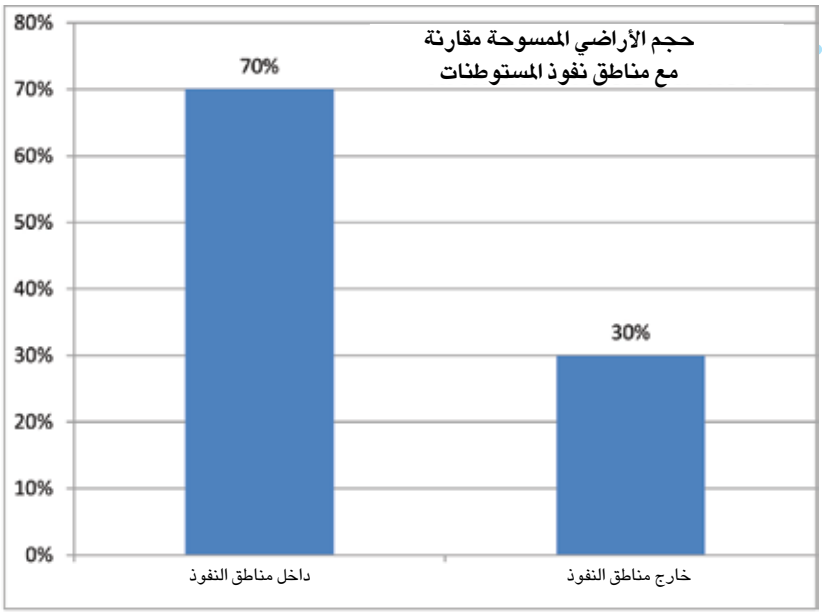

ننوّه هنا إلى أن إدعاءنا بوجود صلة بين عمل فريق الخط الأزرق وضم أراضٍ للمستوطنات، ليس مجرد "تكهن"، بل إستناداً لعدد من سوابق الماضي:[69]

تمّت زيادة منطقة نفوذ مستوطنة شيلو يوم 28.5.2013، بحوالي 600 دونم، في أعقاب عمل فريق الخط الأزرق هناك سنة 2000.

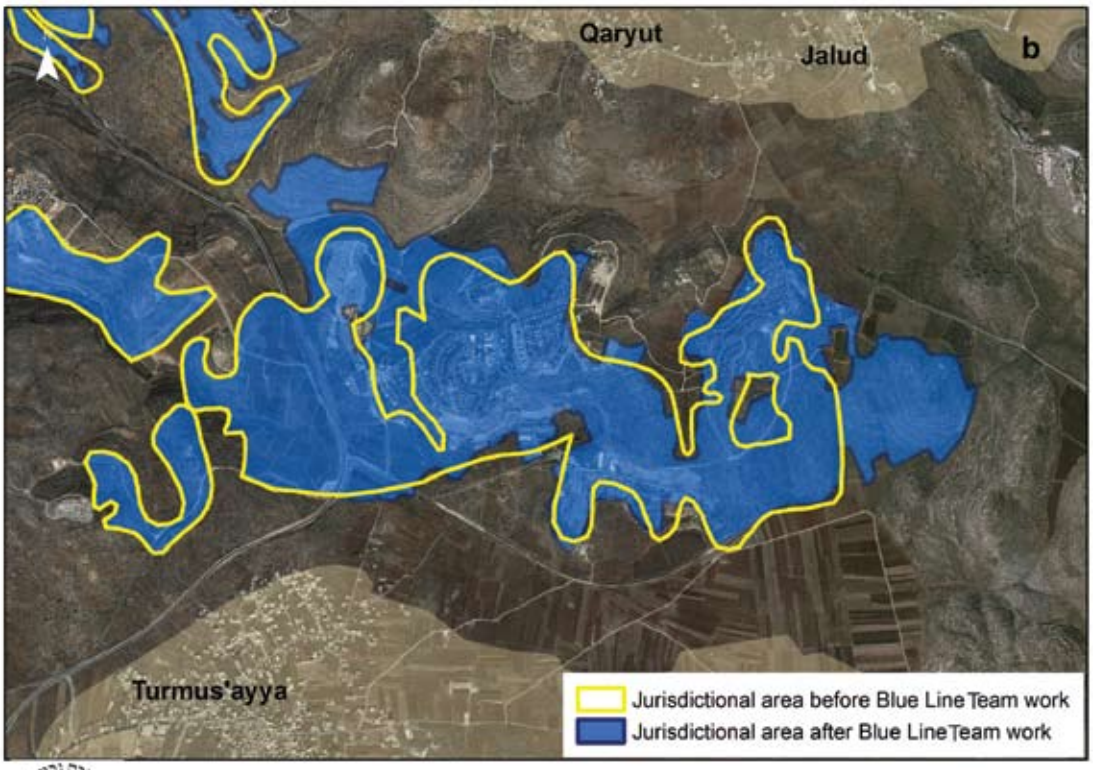

إزدادت منطقة نفوذ مستوطنة شيلو بحوالي 600 دونم، في أعقاب عمل فريق الخط الأزرق

•تمّت زيادة منطقة نفوذ مستوطنة إيتمار بنحو 600 دونم يوم 6.1.2013، عقب عمل فريق الخط الأزرق في السنوات 2000، 2001 و 2012.

[69] حاييم ليفينسون. "تستعد الدولة لتوسيع كبير بمساحة أربع مستوطنات في السامرة وجنوب الغور". هآريتس. 9.2.2015, http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2560401

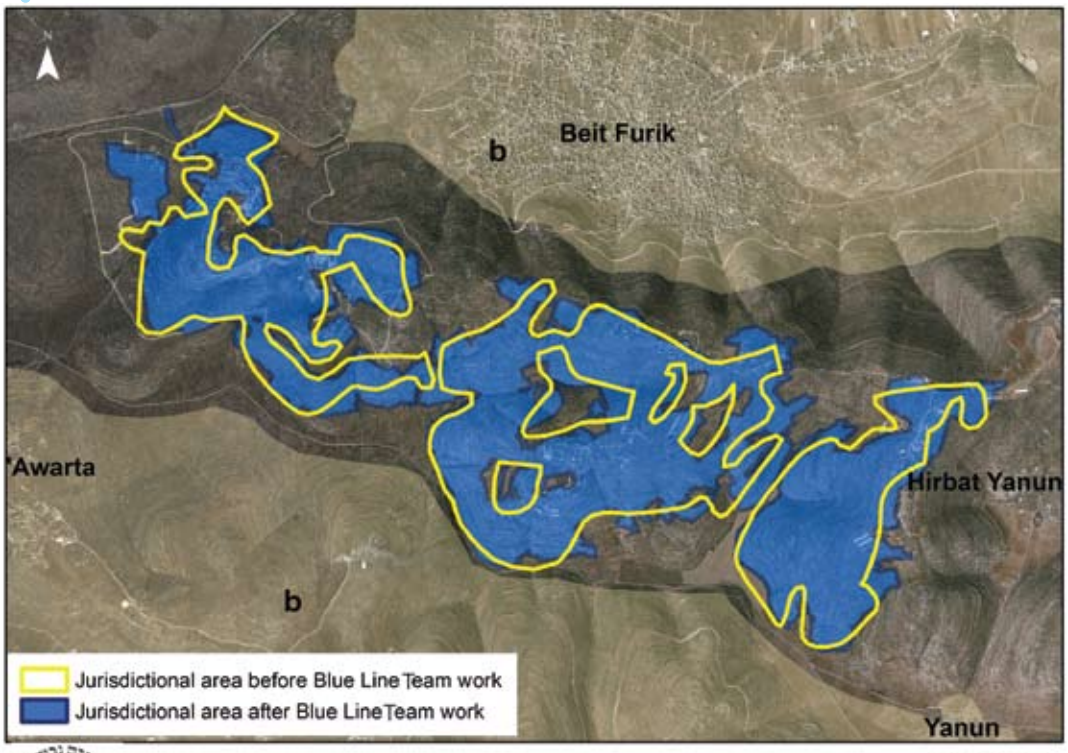

إزدادت منطقة نفوذ مستوطنة إيتمار بحوالي 600 دونم، في أعقاب عمل فريق الخط الأزرق

•تمّت زيادة منطقة نفوذ مستوطنة كدوميم مرّتين، بتاريخ 24.5.2011 وبتاريخ 28.8.2012، بحوالي 1،022 دونم، عقب عمل فريق الخط الأزرق في السنتين 2009 و 2012.

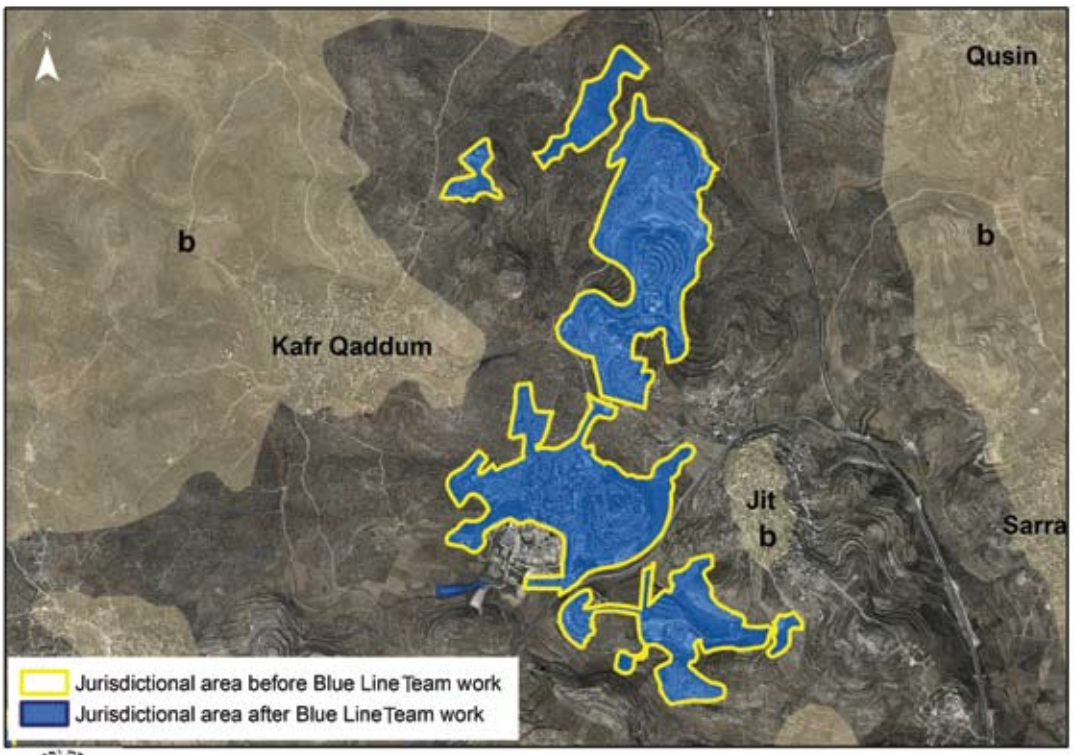

إزدادت منطقة نفوذ مستوطنة كدوميم بحوالي 1،022 دونم، في أعقاب عمل فريق الخط الأزرق

أراضي الدولة التي مسحها فريق الخط الأزرق والمحوّلة للفلسطينيين

الأراضي التي خُصّصت لخرائط تخدم الفلسطينيين، تزيد قليلاً عن 718 دونم (حوالي 0.2%) من مجمل ما مسحه هندسياً فريق الخط الأزرق حتى اليوم. نتحدث عن المساحة المشمولة بخرائط الإدارة المدنية بغية "تثبيت" قبيلة الجهالين في المنطقة الواقعة بين أبو ديس ومستوطنة معاليه أدوميم.[70] إذاً، يبلغ حجم هذه المساحة أكثر قليلاً من خُمس النسبة المئوية لمجمل الأراضي التي مسحها فريق الخط الأزرق حتى اليوم. ما نستخلصه من هذه الحقيقة واضح وجليّ: إنّ فريق الخط الأزرق هو فقط أو تقريباً فقط، لخدمة حاجات المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

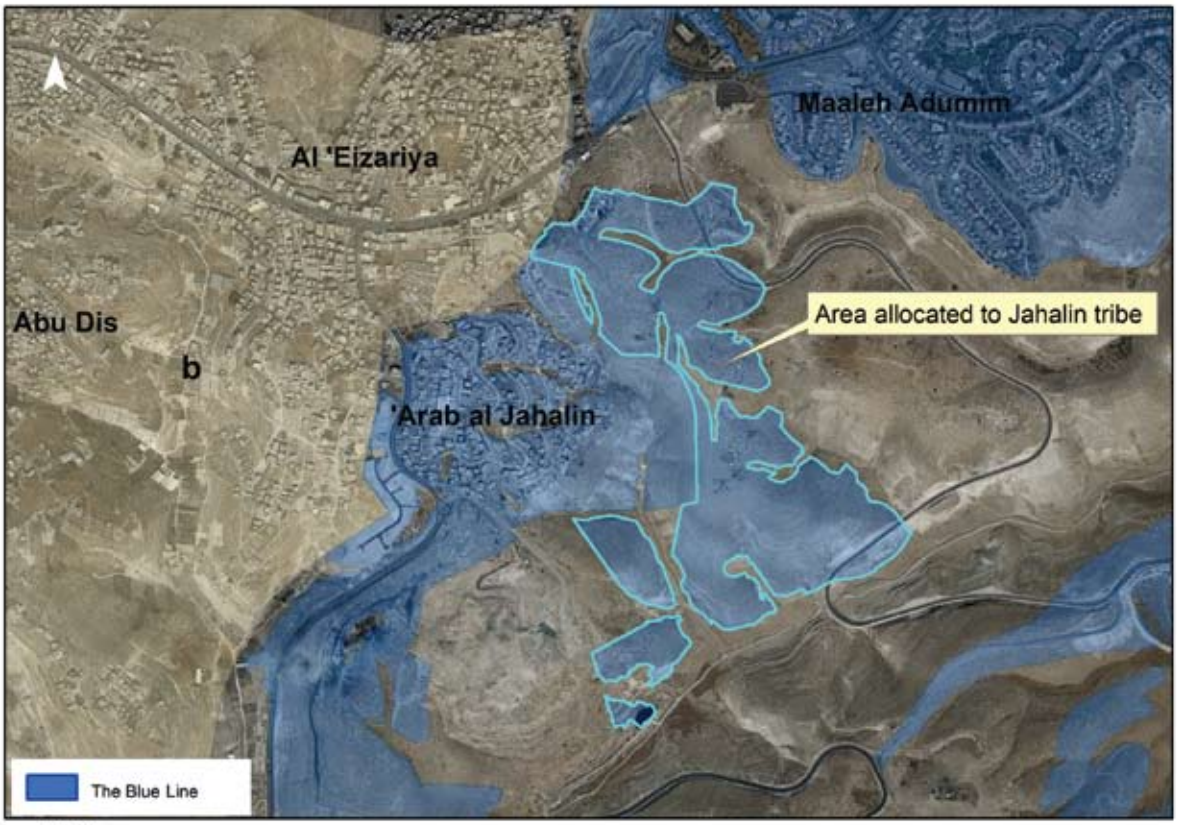

718 دونم من مجمل ما مسحه فريق الخط الأزرق،
خُصّصت لخرائط غايتها "تثبيت" قبيلة الجهالين في منطقة أبو ديس

عمل فريق الخط الأزرق بمناطق إطلاق نار[71]

حتى اليوم، أتمّ فريق الخط الأزرق مسح أكثر من 68،500 دونم واقعة داخل مناطق معلنة كمناطق تدريب للجيش.[72] لقد بدأ مسح الأراضي الواقعة داخل مناطق تدريب منذ العام 2000، واستمر حتى في العام 2015، الذي شهد مسحاً هندسياً هائلاً لأراضٍ تفوق 32،700 دونم واقعة داخل ثلاث مناطق تدريب معلنة. يتبيّن من نظرة شاملة أن ما يزيد عن 21% من الأراضي التي مسحها فريق الخط الأزرق حتى اليوم، هي داخل مناطق تدريب معلنة. يدعم هذا المعطى الإعتقاد الذي يرى بمناطق التدريب التي يعلن عنها الجيش، مجرد "بنك أراضٍ" تحتفظ به إسرائيل لتلبية حاجات المستوطنات.[73]

---

[70] تبادر الإدارة المدنية لخطة أوسع هدفها نقل كافة الأهالي البدو القاطنين اليوم في المساحة الواقعة بين القدس وأريحا، لعدد من المواقع. أبو ديس هي فقط أحد هذه المواقع. أنظروا عميرة هيس، "تعمل إسرائيل على إخلاء آلاف البدو الفلسطينيين من منطقة القدس إلى بلدة جديدة في الغور"، هآريتس، 16.9.2014، http://www.haaretz.co.il/news/local/.premium-1.2434799

[71] أنظروا حاييم ليفينسون، "المخططات تكشف: تقوم الدولة بتأهيل مناطق إطلاق نار تحضيراً لتوسيع المستوطنات"، هآريتس، 9.12.2014، http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2507505

[72] أنظروا "حديقة مقفلة - إعلان المناطق المغلقة داخل الضفة الغربية"، تقرير كرم نابوت، آذار 2015، ص 84-80، http://media.wix.com/ugd/cdb1a7_00b6ea35dd26481cb6c7e5c08cd03117.pdf

[73] أنظروا "حديقة مقفلة" (أعلاه، الملاحظة الجانبية رقم 65)، http://media.wix.com/ugd/cdb1a7_00b6ea35dd26481cb6c7e5c08cd03117.pdf

يتضح بعد تحليل مسوحات فريق الخط الأزرق في مناطق التدريب أن عمله تركّز على ثلاثة أهداف رئيسية، هي :

1. مسح أراضي مناطق التدريب القريبة من الخط الأخضر (غرب سلفيت وغرب الخليل). وهي أراضٍ معدّة، كما يبدو، لإقامة مستوطنات جديدة، التي ستشكّل بدورها سلسلة مع بلدات واقعة غرب الخط الأخضر.
2. مسح مناطق تدريب قد أُقيمت عليها بؤر إستيطانية، وأيضاً محيطها القريب، كجزء من عملية تبييضها لاحقاً وتوسيعها مستقبلاً.
3. مسح مناطق تدريب موجودة حول مستوطنات قائمة، بغية فسح المجال لتوسيع مناطق نفوذها مستقبلاً إلى داخل مناطق التدريب هذه.[74]

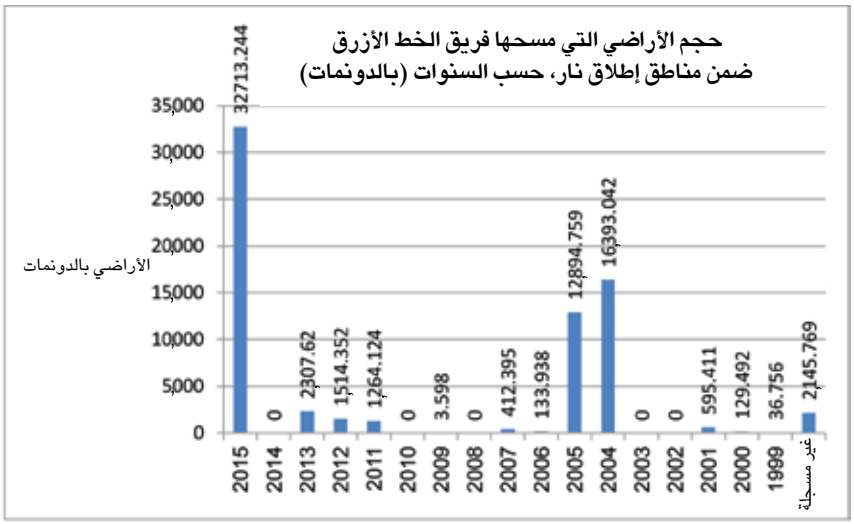

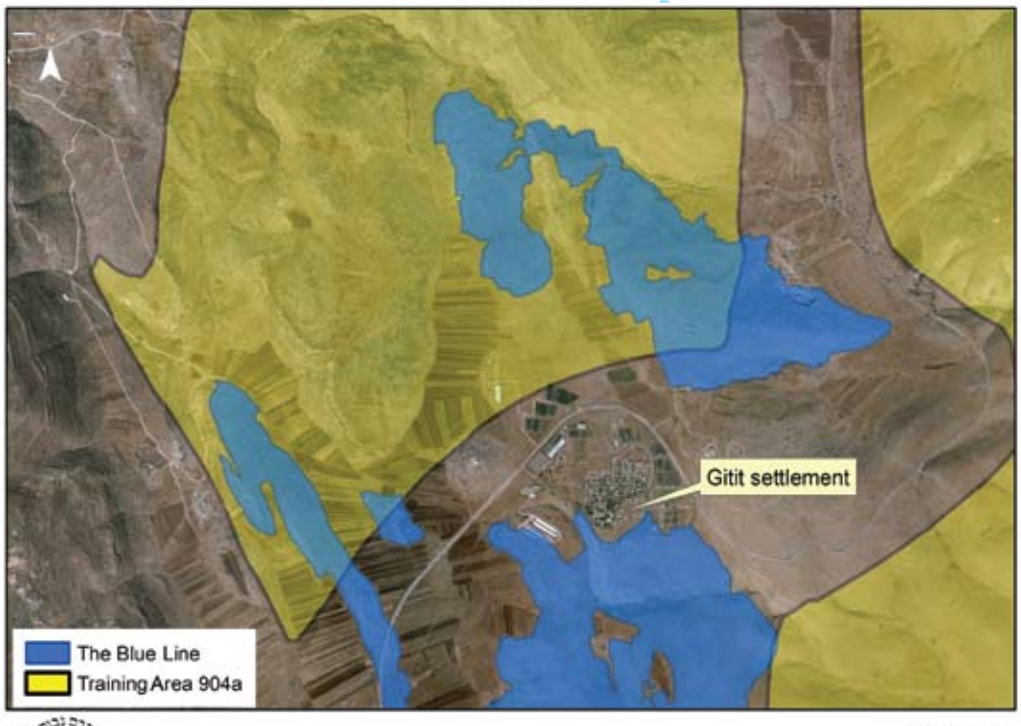

من مسوحات فريق الخط الأزرق سنة 2015 – حوالي 1,800 دونم
بمنطقة إطلاق النار 904أ، شمال وغرب مستوطنة چيتيت

[74] حاييم ليفينسون. "قائد المنطقة الوسطى يلغي منطقة إطلاق نار بغية توسيع معليه أدوميم". هآريتس. 8.3.2015, http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2583281

مسح هندسي ل 30،500 دونم داخل منطقة إطلاق النار "هبكعا" في صحراء يهودا [75]

منطقة التدريب	الأراضي التي مسحها فريق الخط الأزرق (بالدونمات)
203	15،856
309 أ	430
309 ب	4،297
903	68
904 أ	2،355
918	2،809
929	32
930	18
959	57
"هبكعا"	41،365

[75] منطقة إطلاق النار "هبكعا" أسم شامل، أُطلق على مناطق إطلاق النار 917-912 الممتدة كسلسلة على طول صحراء يهودا، من النبي موسى إلى أم دراج.

عمل فريق الخط الأزرق بحسب توزّع الأقضية الفلسطينية

طبعاً، كان جوهر عمل فريق الخط الأزرق في الأقضية الفلسطينية التي تتميز بعدد قليل من المساحات المنظمة ضمن سجل الأراضي. بينما أُجريت مسوحات قليلة في الأقضية التي غالبية أراضيها مسجلة ومنظمة، فخلت هذه الأقضية (أو كادت تخلو) من إشهارات أراضي الدولة.

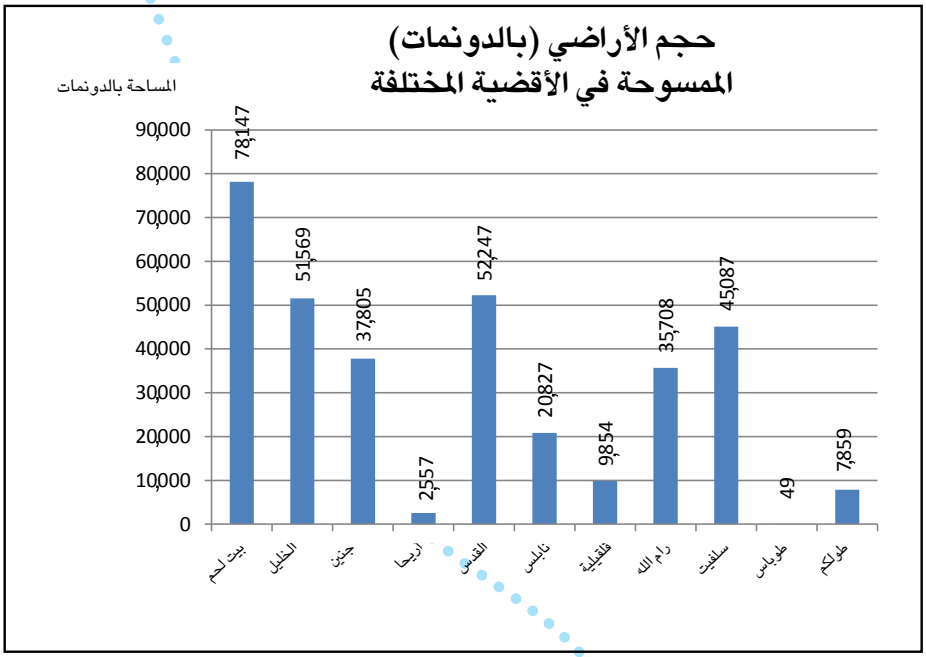

عمل فريق الخط الأزرق بحسب جدار الفصل[76] – أولويات هذا الفريق

وفق ما رأينا سابقاً، يحدّد البند 8 من المستند الذي يعرّف قواعد عمل فريق الخط الأزرق، والذي أعدّه اللفتنانت كولونيل تسفيكا كوهين بأوائل العام 2011، سلّم أولويات عمل هذا الفريق. من بين ما ورد في البند المذكور، أنه ستعطى الأولوية لمسح الأراضي داخل "الكتل الإستيطانية" (أي في المناطق الواقعة غربي جدار الفصل)، لكن أيضاً للأراضي الواقعة في غور الأردن ومنطقة مچيلوت (شمال البحر الميت).[77] من الملفت في هذا السياق إدراك أن ما يزيد عن 60% من مجمل الأراضي التي مسحها فريق الخط الأزرق واقعة شرقي جدار الفصل.

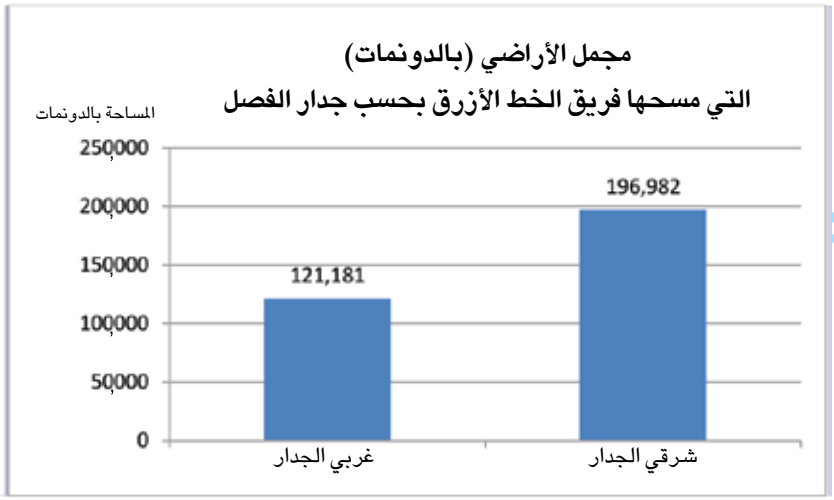

[76] القصد هو للجزء المصادق عليه من جدار الفصل، الذي تمّ بناء حوالي 64% منه.
[77] أنظروا ص 45 في هذا التقرير.

يظهر بعد فحص عمل فريق الخط الأزرق، ما بين أوائل 2011 (فترة نشر إجراءات اللفتنانت تسڤيكا كوهين) وأواخر 2015، أن ما يزيد عن 70% منه جرى بمواقع شرقي جدار الفصل. أي حول المستوطنات المنعزلة وخارج المناطق التي تدأب إسرائيل على تسميتها "كتلة المستوطنات" وتطالب بإبقاء سيادتها عليها، في كلّ إتفاقية. غنيّ عن القول إن هذا النشاط الدؤوب، الذي توظّف فيه موارد كثيرة، لا يتماشى مع ما يُسمّى "حلم الدولتين"، وعلى ما يبدو، أيضاً مع تصريحات رئيس الحكومة نتنياهو في خطاب بار إيلان (حزيران 2009) حول إلتزامه بمبدأ "الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح".

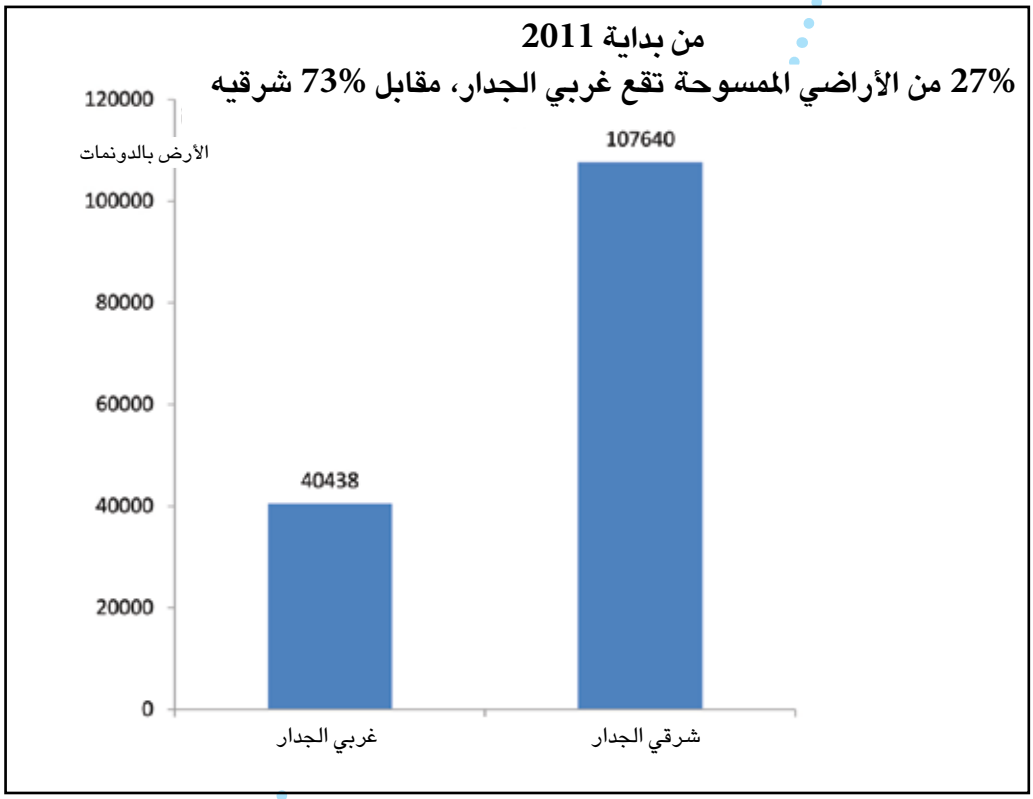

الخلاصة : حتى نهاية 2015، قام فريق الخط الأزرق بمسح ما يقارب 318،000 دونم. تتكون غالبيتها الساحقة من أراض، أُعلنت في السابق أراضي دولة. ويتميز عمل الفريق بالتقلب الكبير من حيث عدد المسوحات التي تمّت وحجم الأراضي الممسوحة سنوياً. فنجد أن نحو 70% من الأراضي الممسوحة هو ضمن مناطق نفوذ المستوطنات، بينما بقيتها (حوالي 100،000 دونم) فخارج مناطق نفوذها، وقد يدلّ مسحها على نوايا ضمّها مستقبلاً إلى المساحة الرسمية التابعة للمستوطنات. يتعزز هذا الإعتقاد بشكل قوي إزاء حقيقة أن جزءاً ضئيلا فقط من واحد بالمائة (0.2%)، من الأراضي التي مسحها فريق الخط الأزرق حتى اليوم، قد خُصّص لخدمة الفلسطينيين. والأنكى من ذلك، أن هذا الجزء الضئيل قد خُصّص لتثبيت البدو الفلسطينيين القاطنين شرق أبو ديس، كخطة تحاول إسرائيل تنفيذها بغية توسيع مستوطنات كتلة معليه أدوميم.

يجدر هنا الإنتباه إلى أن نحو 70% من الأراضي التي مسحها فريق الخط الأزرق غير الواقعة داخل مناطق المستوطنات (حوالي 100،000 دونم)، موجودة داخل مناطق تدريب معلنة. نتحدث عن حوالي 68،000 دونم، وهي أكثر من خُمس مجموع الأراضي التي مسحها فريق الخط الأزرق. ويجدر الإنتباه أيضاً إلى أنه في السنوات الأخيرة، طرأ إرتفاع حادّ جداً بحجم الأراضي التي يمسحها الفريق داخل مناطق تدريب.

حوالي 60% من الأراضي التي مسحها فريق الخط الأزرق حتى اليوم موجود شرقي مسار جدار الفصل، أي حول المستوطنات المنعزلة وشرق "كتلة المستوطنات". يتعزز هذا المنحى في السنوات الأخيرة (منذ العام 2011)، فيشكّل دليلاً إضافياً على أن سياسة إسرائيل الفعلية لا تتماشى مع تصريحات مسؤوليها حول إلتزامها بالحلّ القائم على أساس الدولتين.

الفصل الرابع : الإنتقادات التي طالت نوعية عمل فريق الخط الأزرق

المنهجية المتبعة

تستند معطيات هذا الفصل على كافة مسوحات فريق الخط الأزرق التي فحص من خلالها إشهارات أراضي الدولة، وقد نُقلت المسوحات إلينا من قبل الإدارة المدنية بآذار 2016. ونحن قمنا بمقارنة هذه المعطيات مع ما إستخلصناه من فكّ رموز الصور الجوية الملتقطة في العامين 1967 و 1969، وكذلك في الأعوام 1983–1980، والتي إشتريناها من مركز خرائط ومسوحات إسرائيل (مابي). أثناء العمل على الصور، رسمنا حدود كافة الأراضي التي يتضح أنها كانت مفلوحة بأوائل الثمانينيات (وفق مقياس 50% فلاحة)، ورغم ذلك، ليس فقط الطاقم برئاسة بليا ألبيك، هو من يعلنها "أراضي دولة" **بل أيضاً فريق الخط الأزرق، الذي يصادق على كونها أراضي دولة.**

إذاً، يُخصص هذا الفصل لمراجعة نوعية عمل فريق الخط الأزرق في ال 16 سنة الأولى من عمله (2015–1999)، التي فحص خلالها 268،000 دونم وصادق على إعلانها أراضي دولة. هنا، نذكّر مرّة أخرى بأن مسألة فلاحة غالبية أراضي الضفة غير المسجّلة في السجل العقاري (والمعروفة بالأراضي الأميرية)، هي مسألة حاسمة عند إقرار حق الملكية على الأرض، وأن السبب الرئيسي الذي من أجله تمّ إنشاء فريق الخط الأزرق هو توضيح هذا الشأن.[78]

ننوّه أيضاً إلى أن المعطيات الواردة في هذا الفصل لا تشمل الإشهارات المعلنة منذ العام 1998 وحتى الآن، التي لم يفحصها فريق الخط الأزرق، لأنها مُسحت هندسياً من قبل فريق "أراضي 'سيكر'" العامل بموازاة فريق الخط الأزرق ووفق ذات المعايير المهنية.[79]

ضم أراضٍ كانت مفلوحة إلى الخط الأزرق – عرض للنتائج الرئيسية

- رصدنا في بحثنا 752 قطعة، كانت مفلوحة بأوائل الثمانينيات ورغم ذلك، عرّفها فريق الخط الأزرق كأراضي دولة. يصل مجموع الأراضي المفلوحة التي ضُمّت للخط الأزرق إلى 14،716 دونم، أي نحو 5.5% من مجمل الأراضي التي مسحها فريق الخط الأزرق.
- 7،660 دونم (52%) من هذه الأراضي واقعة بمناطق مفتوحة خارج المساحات الفعلية للمستوطنات.
- 7،056 دونم (48%) من هذه الأراضي واقعة في مناطق النفوذ الفعلية للمستوطنات البالغ عددها 65، والمناطق الصناعية والبؤر الإستيطانية.[80]

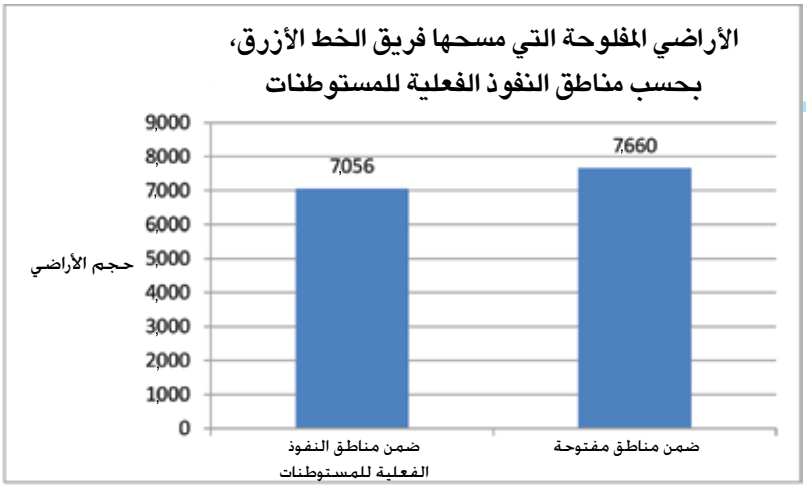

[78] أنظروا أعلاه. البند 2 من مستند اللفتنانت كولونيل تسفيكا كوهين. ص 45.
[79] أنظروا البند 7ت في المستند الكامل للفتنانت كولونيل تسفيكا كوهين.
[80] مستوطنة أريئيل على رأس القائمة. حيث ضُمّ لنفوذها 1،640 دونم. أعلنت أراضي دولة على الرغم من أنها كانت مفلوحة حتى أوائل الثمانينيات. هناك أماكن أخرى بارزة كمستوطنة شيلو والبؤر المحيطة بها. التي رصدنا فيها 1،122 دونم؛ وكذلك 394 دونم بالمنطقة الصناعية بَركان؛ 318 دونم بمستوطنة عيلي؛ 300 دونم بمستوطنة جيفع بنيامين (آدم)؛ 288 دونم بمعاليه أدوميم؛ 216 دونم بموديعين عيليت و114 دونم بمستوطنة سوسيا.

• على 5,952 دونم (40.4%) من هذه الأراضي، تجري عملية بناء أو تطوير (شوارع أو أعمال حفريات متصلة مباشرة بأعمال جارية في المستوطنات).
• 650 دونم (4.4%) من هذه الأراضي، يستخدمها المستوطنون اليوم للزراعة.

أرض تمّ "تبييضها" للزراعة سنة 2016، بعد أن ضُمّت للخط الأزرق التابع لمستوطنة شيلو

أمثلة لأراضٍ مفلوحة، ضُمّت إلى الخط الأزرق

لضيق المجال، نسلّط الضوء هنا على مكانيْن فقط، يمكننا من خلالهما الرؤية بوضوح كيف تمّ شمل مساحات مفلوحة ضمن الخط الأزرق، وهما : مستوطنة شيلو والمنطقة الصناعية بار أون–كدوميم.

الخط الأزرق لمستوطنة شيلو

أقيمت مستوطنة شيلو سنة 1978 بموجب أمري إستيلاء، تمّ إشهارهما لاحقاً كأراضي دولة.[81] في العام 2005، أجرى فريق الخط الأزرق مسحاً لهذه المنطقة وشمل فيه 2,580 دونم. بعد الإطلاع على صورة من الجو أُلتقطت سنة 1980، نرى أن حوالي 830 دونم من هذه الأراضي كانت مفلوحة بشكل مكثف. يبرز ذلك في الجزء الغربي من الأرض (أراضي قرية قريوت)، وهو الأكثر فلاحة. اليوم، تشكّل هذه الأرض جزءاً من الموقع الأثري الذي يديره مستوطنو شيلو، بينما أجزاء أخرى منها كبيرة مفلوحة من قبل

[81] أمر الإستيلاء 1/78 الذي شمل الجزء الشمالي من تل شيلو. وأمر الإستيلاء 15/79 الذي أقيمت عليه المستوطنة.

المستوطنين هناك.[82] هذه الصور الجوية، لا تدع مجالاً للشك بأن إعتبارات أفراد فريق الخط الأزرق كانت خاطئة، بل هي محاولة لشمل مساحة مفلوحة واسعة جداً، إستولى عليها مستوطنون بالقوة، ضمن فئة أراضي دولة، وذلك لتبييضها لاحقاً وجعلها جزءاً رسمياً من المستوطنة. إن السيطرة العنيفة التي مارسها المستوطنون على أراض داخل هذه المنطقة، هي وفق معلوماتنا، واحدة من الحالات الأولى الموثّقة لعنف المستوطنين الهادف إلى توسيع حدود المستوطنة. تسلسل الأمور مشروح في مستند، أعدّته يهوديت كارب، نائبة المستشار القضائي للحكومة، بشهر أيار 1983، في الفقرة المعنونة كالتالي "قصة العلاقة بين شيلو وقرية قريوت" :

في شهري أيلول وتشرين الثاني 1981، إشتكى المحامي خوري بأسم أهالي قرية قريوت، بأن موكليه يُطردون من أراضيهم على يد مستوطني شيلو الذين إستولوا عنوة على أراضي موكليه واقتحموها مخالفين القانون مستخدمين السلاح ومهددينهم فيه.[83]

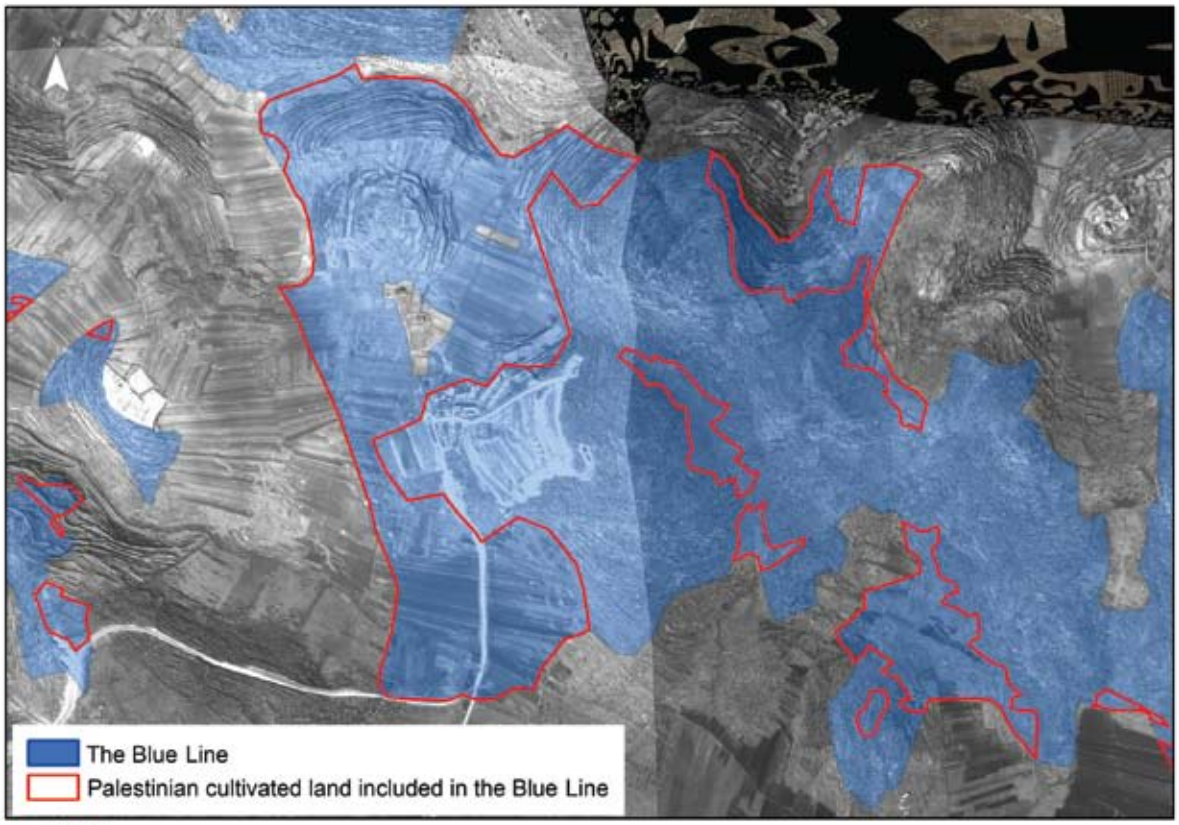

مستوطنة شيلو سنة 1980

[82] عن مستوطنة شيلو. أنظروا "كرم نابوت - الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية". تقرير كرم نابوت. تشرين الأول 2013، ص 89، http://media.wix.com/ugd/cdb1a7_00b6ea35dd26481cb6c7e5c08cd03117.pdf

[83] رسالة نائبة المستشار القضائي للحكومة إلى المستشار القضائي للحكومة، 23.5.1983، ص 13، http://media.wix.com/ugd/cdb1a7_3342db25459b43ff8dab68d9ee20e32e.pdf

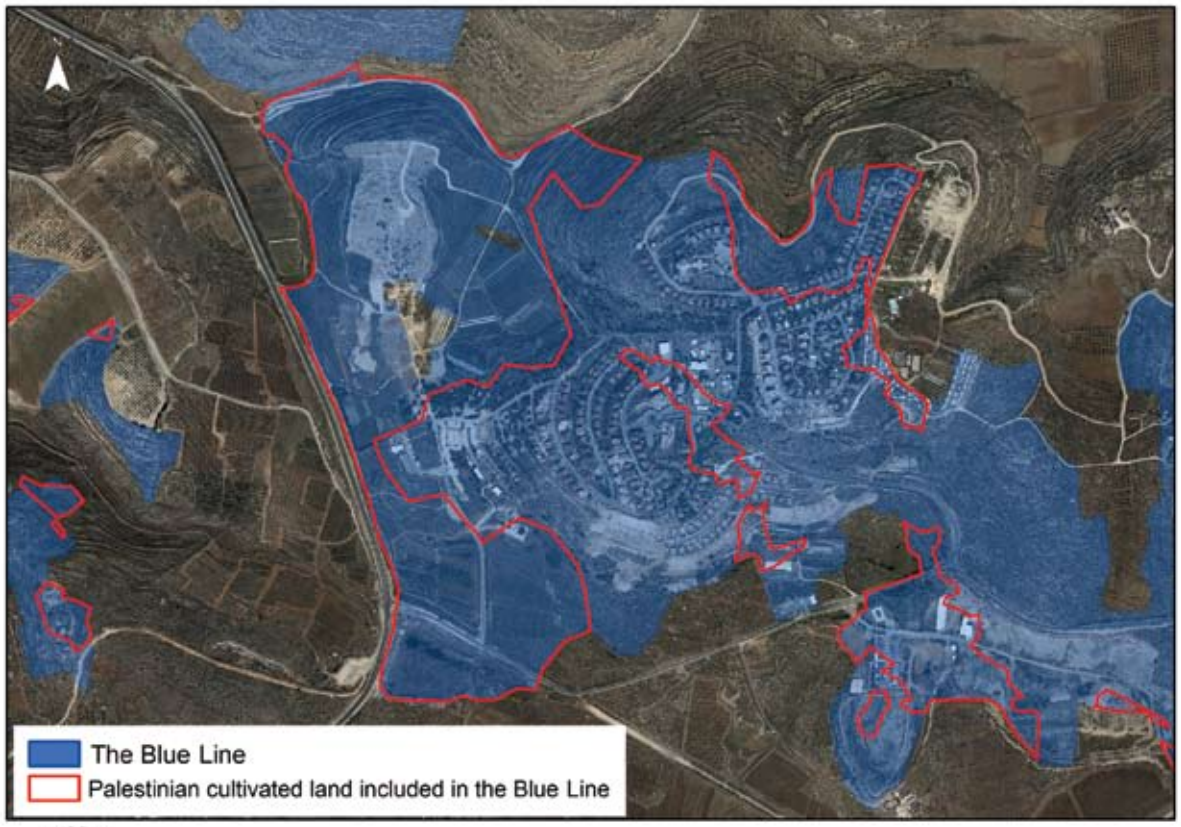

الخط الأزرق للمنطقة الصناعية بار أون–كدوميم

في العام 1999، بدأت وزارة البنى التحتية التجارة والصناعة ببناء المنطقة الصناعية بار أون–كدوميم، والمشتركة للمجلس الإقليمي شومرون ومستوطنة كدوميم (وهي مجلس محلي مستقل). وفي العام 2009، أجرى فريق الخط الأزرق مسحاً لأراضي الدولة، المعلنة هناك، وأقرّ أن مساحتها هي 1،010 دونم. إلاّ أن مراجعة عمل فريق الخط الأزرق في هذه المنطقة، تُظهر أن ما يقارب 360 دونم منها كانت مفلوحة بين أوائل الثمانينيات وسنة 1997. صحيح أن الفلاحة هنا كانت بأرض بعضها صخري ووعري، لكن يستحيل عدم رؤيتها.

بعد مراجعة الصور الجوية التاريخية لهذه المنطقة، يظهر عيب آخر يميّز عمل فريق الخط الأزرق في العديد من الأماكن التي قام بمسحها، ألا وهو قلّة إتساق المعايير المتعلقة بتحديد كثافة الإستصلاح الزراعي (مقياس ال 50% فلاحة) – إذ تمّ شمل قسائم معيّنة كانت مفلوحة بشكل جليّ ضمن الخط الأزرق، بينما تمّ تجاوز قسائم أخرى مجاورة تبدو مماثلة من حيث مستوى فلاحتها، ولم تُشمل فيه. هذه الحقيقة بحدّ ذاتها، تدلّ على نوعية عمل فريق الخط الأزرق بأماكن عديدة.

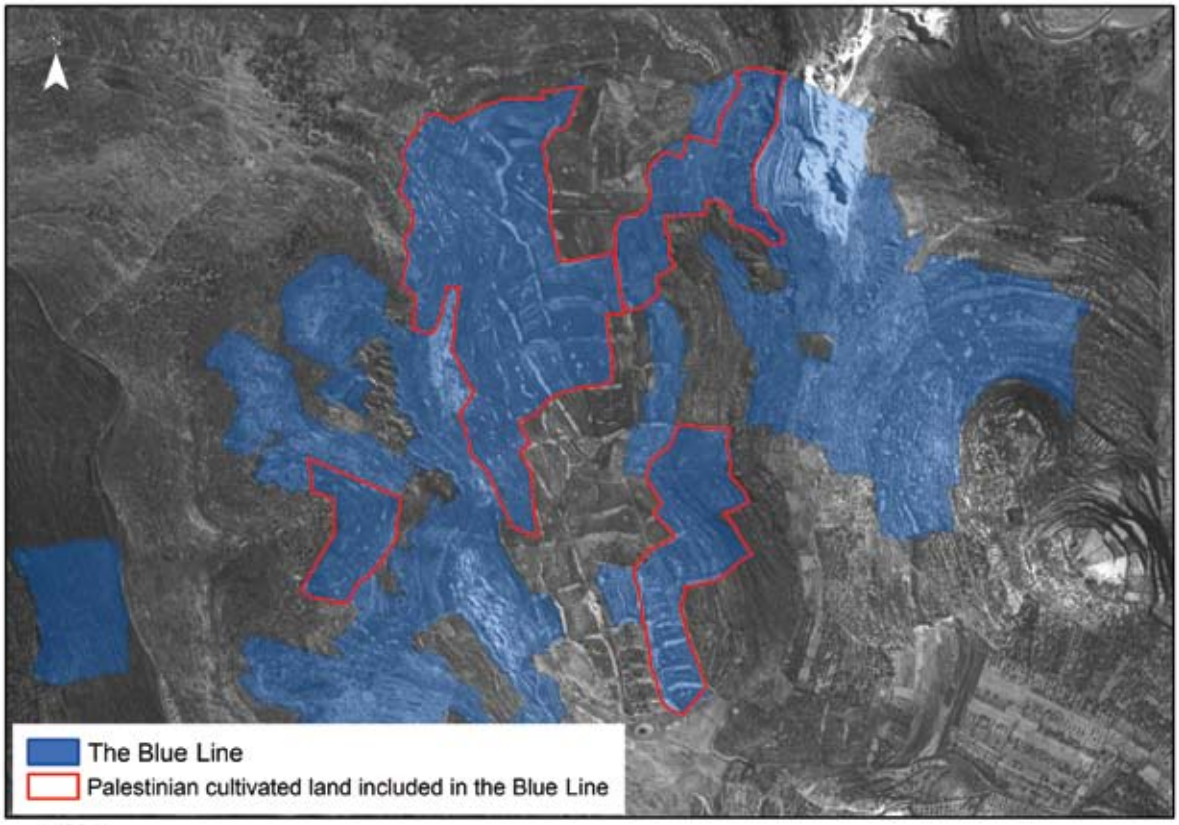

المنطقة الصناعية بار أون–كدوميم سنة 1983

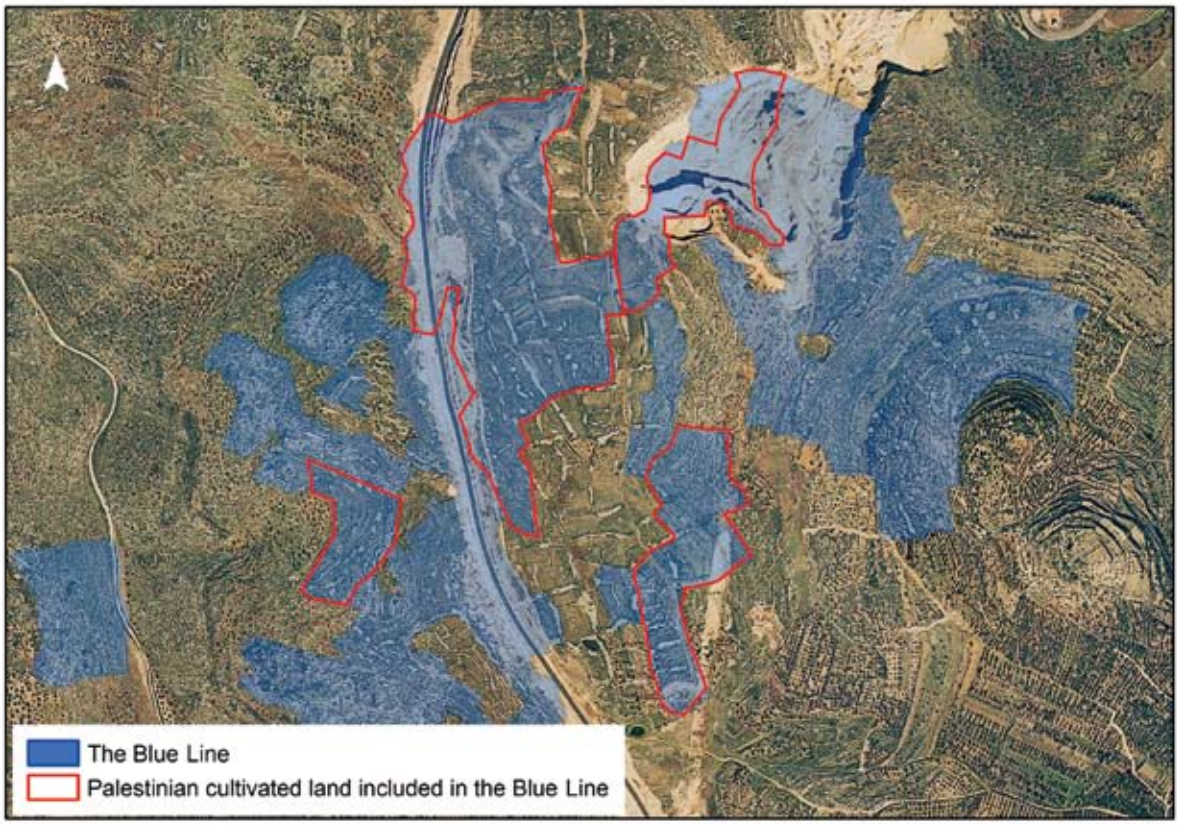

المنطقة الصناعية بار أون–كدوميم سنة 1997

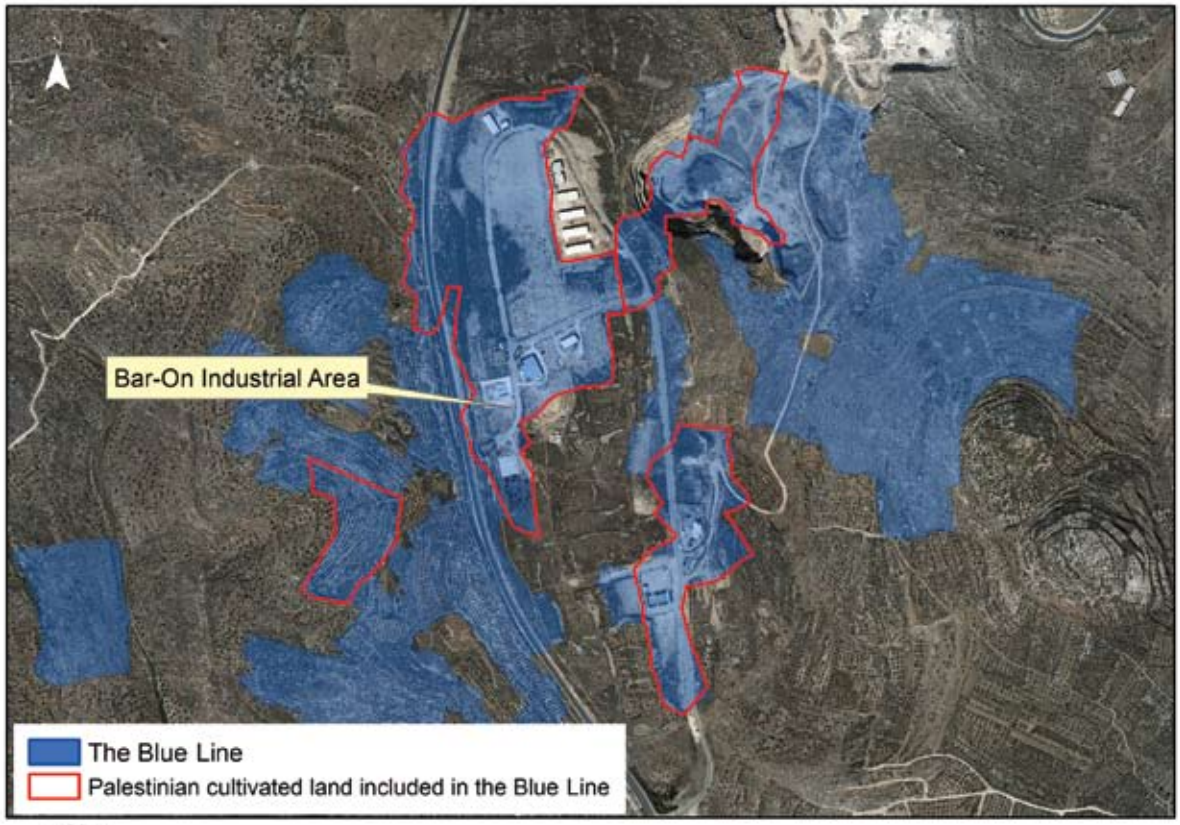

المنطقة الصناعية بار أون–كدوميم اليوم

فحص نوعية عمل فريق الخط الأزرق على طول السنين

تتيح لنا الفترة المنقضية منذ إنشاء فريق الخط الأزرق، مراجعة نوعية ودقة عمله على مدار السنوات. يبيّن لنا الجدول التالي أن الأعوام الأولى من عمل فريق الخط الأزرق، باستثناء العام 2008 الذي شهد مسحاً واحداً فقط ومعظمه كان خاطئاً، شهدت أعلى نسبة من حيث المساحة المفلوحة التي ضُمّت للخط الأزرق. أي أن هذه السنوات إحتوت على النسبة الأعلى من "الأخطاء". بالإمكان تفسير الأمر على أنه قلّة خبرة من طرف الفريق، لكن مراجعة عمله في السنوات التي تلت، تشير لوجود فجوات كبيرة بمستوى الدقة بين عام وآخر، ما يدلّ على فشله بتذويت معايير مهنية ملزمة له. ننوّه هنا إلى أن السنوات 2013 و2014 و2015 شهدت إنخفاض نسبة الأراضي المفلوحة المصادق عليها من فريق الخط الأزرق كأراضي دولة. سندع الأيام تخبرنا إن كنّا أمام منحى متسق من حيث تحسين مستوى دقة عمل هذا الفريق.

سنة	مجمل المساحة التي مسحها فريق الخط الأزرق (بالدونمات)	المساحة المفلوحة التي ضُمّت للخط الأزرق (بالدونمات)	نسبة المساحة المفلوحة التي ضُمّت للخط الأزرق من مجمل ما تمّ مسحه
1999	2,993	444	14.8
2000	18,112	2,191	12.1
2001	12,119	621	5.1
2003	857	34	4
2004	26,110	734	2.8
2005	64,109	4,642	7.2
2006	15,831	22	0.1
2007	412	0	0
2008	61	51	83.6
2009	20,668	665	3.2
2010	5,794	564	9.7
2011	17,894	607	3.4
2012	29,270	2,193	7.5
2013	25,264	992	3.9
2014	13,917	206	1.5
2015	62,030	652	1.05

التعديلات التي أجراها فريق الخط الأزرق على مسوحاته

يتضح أن الجودة المتدنية لعمل فريق الخط الأزرق، خاصة في سنواته الأولى، لم تخفَ عن أعين أفراد الفريق أنفسهم. الدليل على ذلك هو قيام هذا الفريق، بعد مرور سنوات وفي العشرات من المواقع التي مسحها سابقاً، بإجراء مسح إضافي هدفه تصحيح الأول. غالبية المواقع التي جرى التعديل فيها هي تلك المسوحة في الأعوام 2001–1999، ومع ذلك، ثمّة بعض المسوحات التي جرت فيما بعد وتمّ تعديلها أيضاً. يتبين من معاينة 19 مسحاً لإشهارات أراضي دولة التي تمّت بأعقاب عمل فريق الخط الأزرق سنة 1999، أن 11 منها (58%) قد عُدّلت في السنوات اللاحقة.[84] لكن وعلى الرغم من كون المسوحات التعديلية قد إقتطعت بعض الأرض من "الخط الأزرق"، إلاّ أنه يتضح بغالبية حالات التعديل قد تمّ إستغلال الفرصة لمسح أراضٍ شاسعة أخرى لم يشملها المسح الأول، وهكذا كبّر كثيراً حجم الأراضي المتاحة للتخطيط والبناء في المستوطنات التي مُسحت داخلها أو بمحيطها تلك الأراضي.

يعرض الجدول التالي المستوطنات التي مسحها فريق الخط الأزرق سنة 1999، وأعاد مسحها ثانية في سنوات لاحقة:

المستوطنة	سنة المسح الأول	الأرض المسوحة في المسح الأول (بالدونمات)	سنة المسح التعديلي	الأرض المسوحة بعد التعديل (بالدونمات)
أڤني حيفتس	1999	3،369	2014	3،883
بروخين	1999	730	2012	849
چيتيت	1999	1،512	2015	5،663
هار براخا	1999	950	2015	1،164
هار براخا شمال	1999	2،130	2015	2،020
مجداليم	1999	282	2015	244
نيلي	1999	1،539	2015	2،256
عطيرت چڤعات هسلاعيم	1999	346	2015	342
عليه زهاڤ	1999	447	2012	1،385
كريات أربع، قسيمة 21	1999	98	2014	102
رڤڤا	1999	1،127	2012	654

غير أنه ببعض المستوطنات، لم يجدِ التعديل نفعاً، حيث تمّ قبل إجرائه، البناء على الأراضي المقتطعة.

يعرض الجدول التالي المستوطنات التي أُقيمت فيها مبانٍ على أراضٍ حددها فريق الخط الأزرق، لاحقاً من خلال المسح الثاني التعديلي، على أنها ليست أراضي دولة :

المستوطنة	سنة المسح الأول	سنة المسح التعديلي	سنة / سنوات البناء
أڤني حيفتس	1999	2014	1998
المنطقة الصناعية غوش عتسيون	2000	2012	1999
براخا	1999	2015	خلال سنوات التسعين
چيتيت	1999	2015	غير معروف
يتسهار	2001	2014	غير معروف
موديعين عيليت	2006	2012	2010
نڤيه دانيئيل	2000	2012	2002
نيلي[83]	1999	2015	2013–2015
سلعيت	2000	2013	2014
عليه زهاڤ	1999	2012	سنوات التسعين
شني–لڤنا	2001	2012	1999

[84] في جدول الصفحة 46 من هذا التقرير، أوردنا أنه في العام 1999 قد أُجريت 5 مسوحات فقط. وذلك لأننا حسبنا بقية مسوحات العام ذاته وفق سنة مسحها التعديلي.

[85] دخول السكان إلى البيوت التي بُنيت بمستوطنة نيلي. كان بعد أن اتضح قيامها على الأرض التي أُقتطعت في المسح الثاني، لكونها أرضاً فلسطينية بملكية خاصة. أنظروا عنبال تمير، "تبيّن أن البيوت المبنية وفق القانون قائمة على أرض غير قانونية"، إذاعة الجيش الإسرائيلي، http://glz.co.il/1064-76531-HE/Galatz.aspx

قصة جَيب أريئيل – الإدارة المدنية بمواجهة الإدارة المدنية

بتاريخ 28.2.2005، صودق على الخريطة الهيكلية م/130 لمستوطنة أريئيل، والتي شملت أيضاً حيّاً جديداً، كان يجب أن يُبنى في الجزء الشرقي منها. وزارة الإسكان هي مَن بادرت لوضع هذه الخريطة، وهي الجسم المبادر بمعظم حالات البناء التي تجري في كبرى مستوطنات الضفة. بمرور شهر ونصف على ذلك، أنهى فريق الخط الأزرق مسحه للمنطقة، والذي جرى خلاله تحديد "جزيرة" من 22 دونم أراضي ملكية خاصة للفلسطينيين سكان بلدة سلفيت، في قلب أراضي الدولة، المعلن عنها هناك. لكن الخارطة الهيكلية التي صودق عليها قبل شهر ونصف من ذلك، بلجنة التخطيط العليا لدى الإدارة المدنية، شملت أيضاً وخلافاً للقانون أراضي هذه الجزيرة ذات الملكية الخاصة التي حدّدها فريق الخط الأزرق التابع لهذه الإدارة المدنية. بعد 8 سنوات، وفي العام 2013، بدأ في هذه المنطقة بناء مشروع إسكاني كبير من بيوت أرضية، إنتهوا منه سنة 2015. النتيجة أن بحدود هذه الجزيرة تنتصب 15 بناية، يصعب جداً تصديق أن الإدارة المدنية ووزارة الإسكان وبلدية أريئيل، لم يعرفوا حقيقتها. بل من المنطقي أكثر أنهم عرفوا وفضّلوا إسكات الأمر، آملين عدم إكتشافه.

أنظروا يوتام برغر، "16 بناية سكنية في أريئيل، بُنيت على أراضٍ يُشتبه أنها بملكية خاصة"، هآريتس، http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.3109938

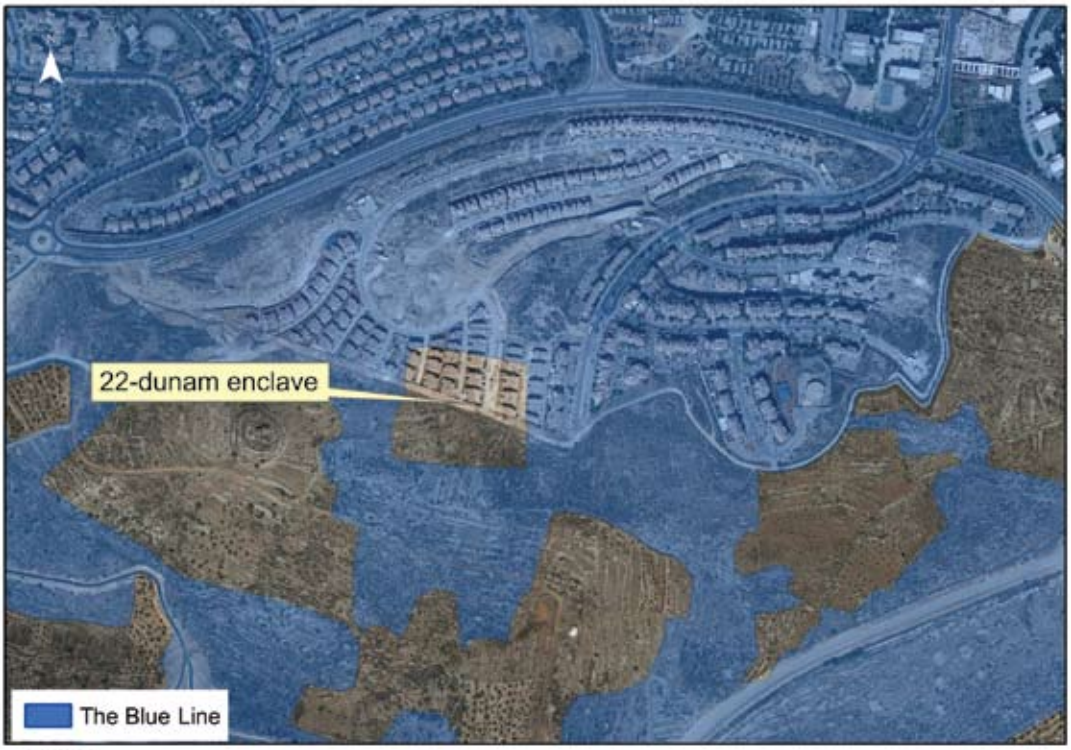

جَيب من 22 دونم في الجهة الشرقية لمستوطنة أريئيل

أنواع "الأخطاء" التي وقع فيها فريق الخط الأزرق

نعرض بالصفحات التالية أنواع "الأخطاء" التي إرتكبها فريق الخط الزرق في مسوحاته. الغاية من ذلك هي إستيضاح ما إذا كنا أمام أخطاء بريئة، أو أن هناك منطقاً ممنهجاً معيّناً يستتر من ورائها؟ ظاهرياً، الإجابة على هذا السؤال واضحة، لأنه من الجليّ أن فريق الخط الأزرق يعمل على توفير إحتياطيات الأرض للمستوطنات ومن مصلحته زيادة هذا الإحتياط قدر الإمكان، وبالتالي، تتضح دوافع غضه الطرف وشمله الأراضي التي كانت مفلوحة ضمن الخط الأزرق أيضاً. لكن وعلى الأقل ببعض حالات شمل الأراضي المفلوحة داخل الخط الأزرق، كان هناك هدف عينيّ جداً من ورائها.

فيما يلي بعض الأمثلة عن هذه الأهداف :

- "تبييض" الأراضي بغية تعبيد طرق الوصول إلى المستوطنات

إحدى المشاكل التي خلقتها منظومة إشهار أراضي الدولة هي صعوبة إيجاد المسار الملائم لشق طرق الوصول إلى المستوطنات، حيث من الأسهل فعل ذلك بالأودية، غير أن الأراضي القريبة من الأودية هي في الغالب مفلوحة. بحالات معيّنة، حُلّت المشكلة بواسطة أوامر مصادرة[86] أو أوامر إستيلاء[87]، أُستصدرت بغية شق طريق، لكن بحالات أخرى، طُلب من فريق الخط الأزرق توفير "الحلّ الخلّاق" الذي يتيح لاحقاً تبييض الشوارع التي شُقّت بأراضٍ كانت مفلوحة سابقاً.

مثال على ذلك هو طريق الوصول لمستوطنة سوسيا، حيث عمل فريق الخط الأزرق سنة 2000. تعبر هذه الطريق بوسط أراضٍ كانت مفلوحة بوضوح أوائل الثمانينيات، حين جرى إشهار أراضي دولة هناك.[88]

[86] مثلاً. بمستوطنة هار براخا. تمّ شق الشارع المؤدي إليها على أساس أمري المصادرة 14/82 و34/82.
[87] مثلاً. بمستوطنة عتنئيل. تمّ شق شارع الوصول إليها على أساس أمر المصادرة 3/83.
[88] للمزيد عن تناسخات الإشهار في منطقة سوسيا. أنظروا التفصيل ص 26-20 من هذا التقرير.

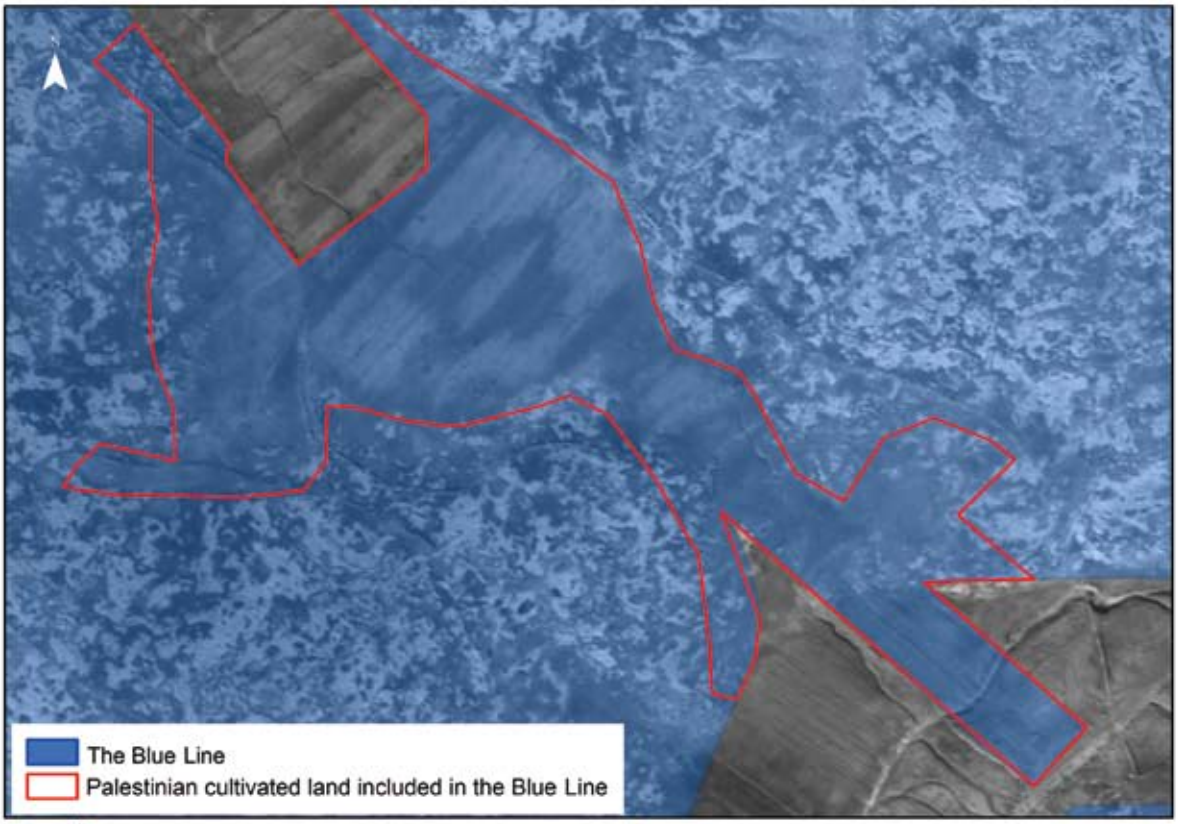

مستوطنة سوسيا سنة 1983

مستوطنة سوسيا اليوم

مثال آخر موجود بمستوطنة متسبيه يشاي (نظرياً، حيّ تابع لمستوطنة كدوميم)، حيث عمل فريق الخط الأزرق أيضاً سنة 2000.
يمكن من خلال الصورة الجوية رؤية عبور الطريق المؤدية للمستوطنة من قلب المدرجات المفلوحة هناك.

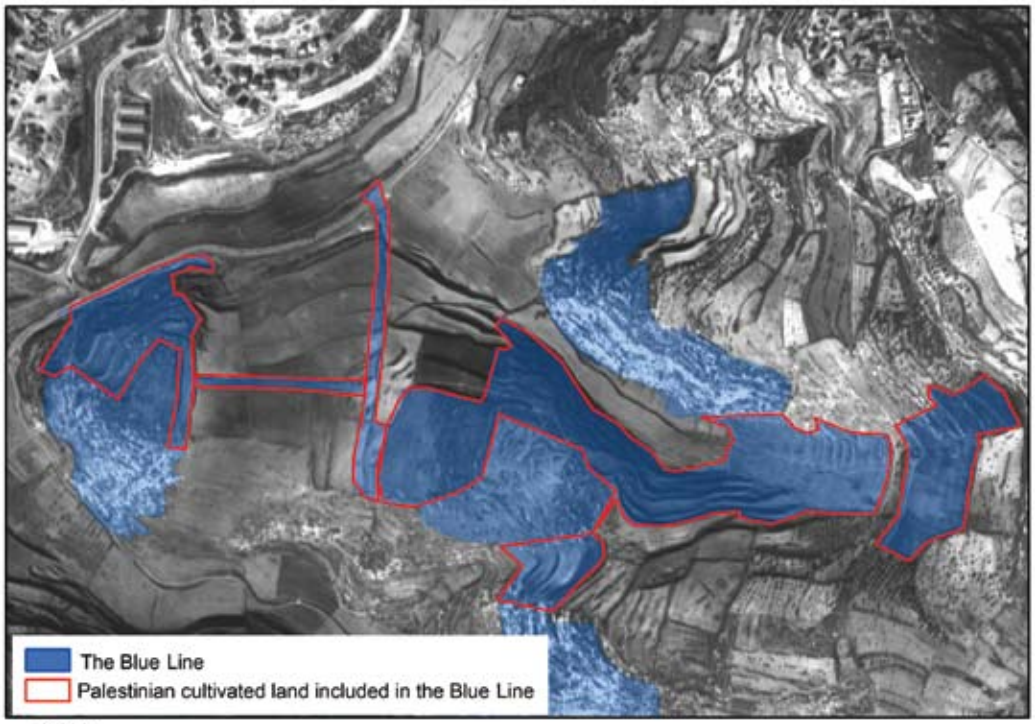

مستوطنة متسبيه يشاي سنة 1983

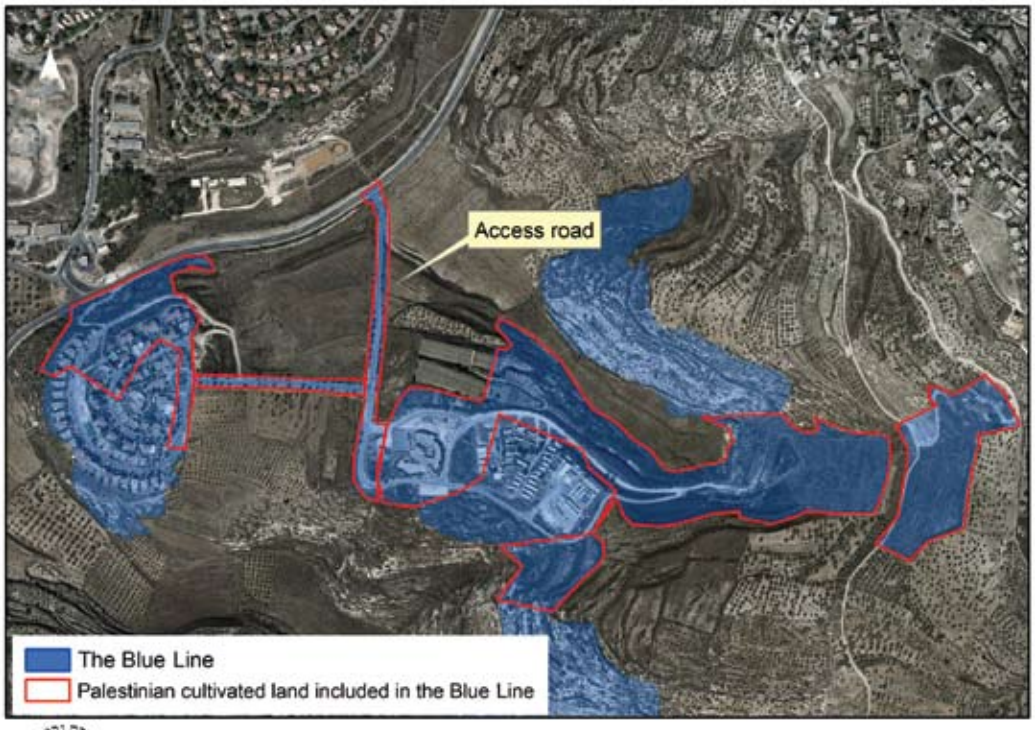

مستوطنة متسبيه يشاي اليوم

- "تبييض" أراضٍ معدّة للربط بين أجزاء منفصلة من المستوطنة ذاتها

الحديث هنا هو أيضاً عن سدّ ثغرة بنيوية في منظومة إشهار أراضي الدولة. إذ نظراً لوجود حالات عديدة تمّ فيها إشهار أراضي دولة بمناطق تلال (وهي عادة أقل فلاحة أو غير مفلوحة بالمرّة)، بُنيت مستوطنات كثيرة على حوضين منفصلين من الأراضي (أو أكثر)، وفصلت بينهما أودية مفلوحة. هنا أيضاً، طُلب من فريق الخط الأزرق توفير "الحلول الخلّاقة" لمشكلة وصل الأحواض ببعضها البعض، مما جعله يشمل ضمن خرائطه في بعض الأماكن، مساحات مفلوحة. يمكن رؤية هذه الظاهرة بمستوطنتي رڤڤا وعليه زهاڤ، اللتين عمل بهما الفريق سنة 2012.

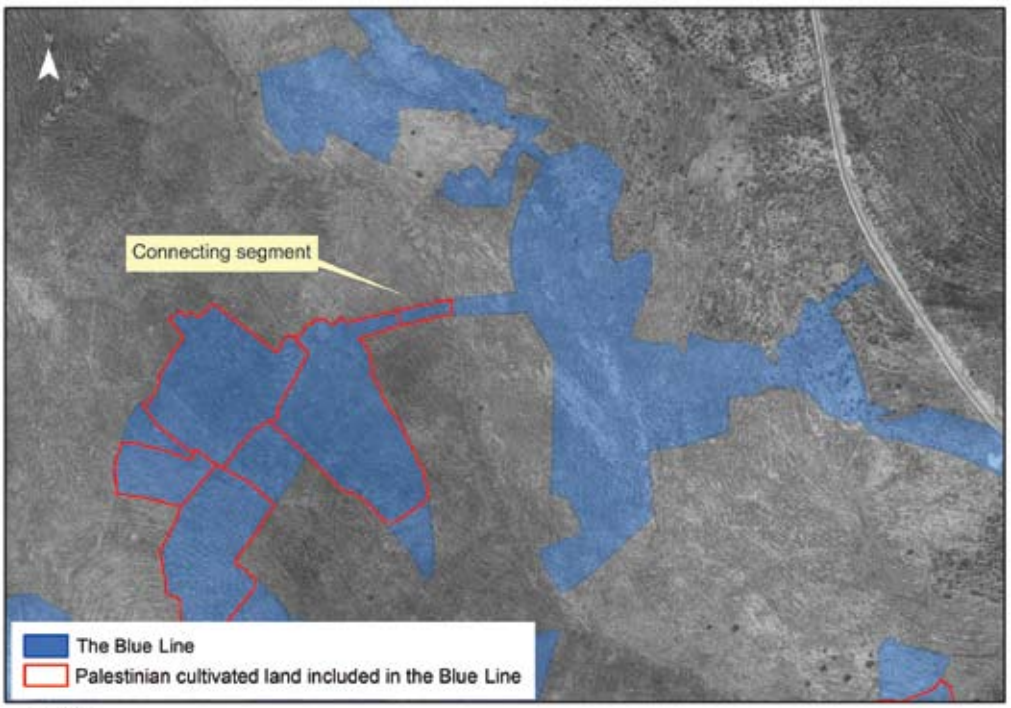

مستوطنة رڤڤاه سنة 1979

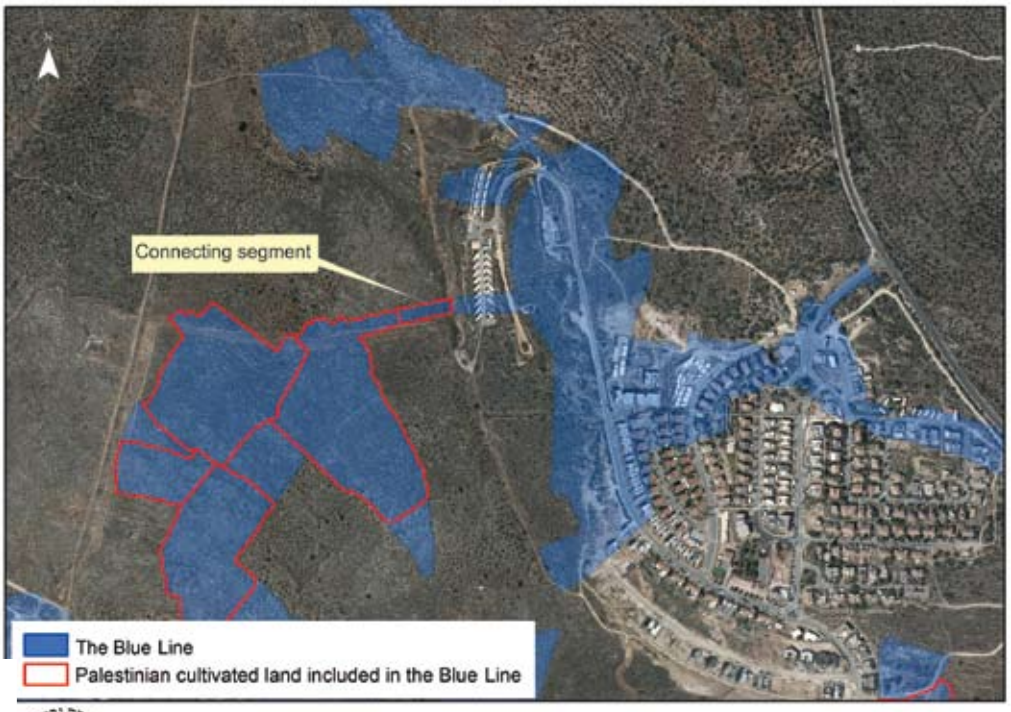

مستوطنة رڤڤاه اليوم

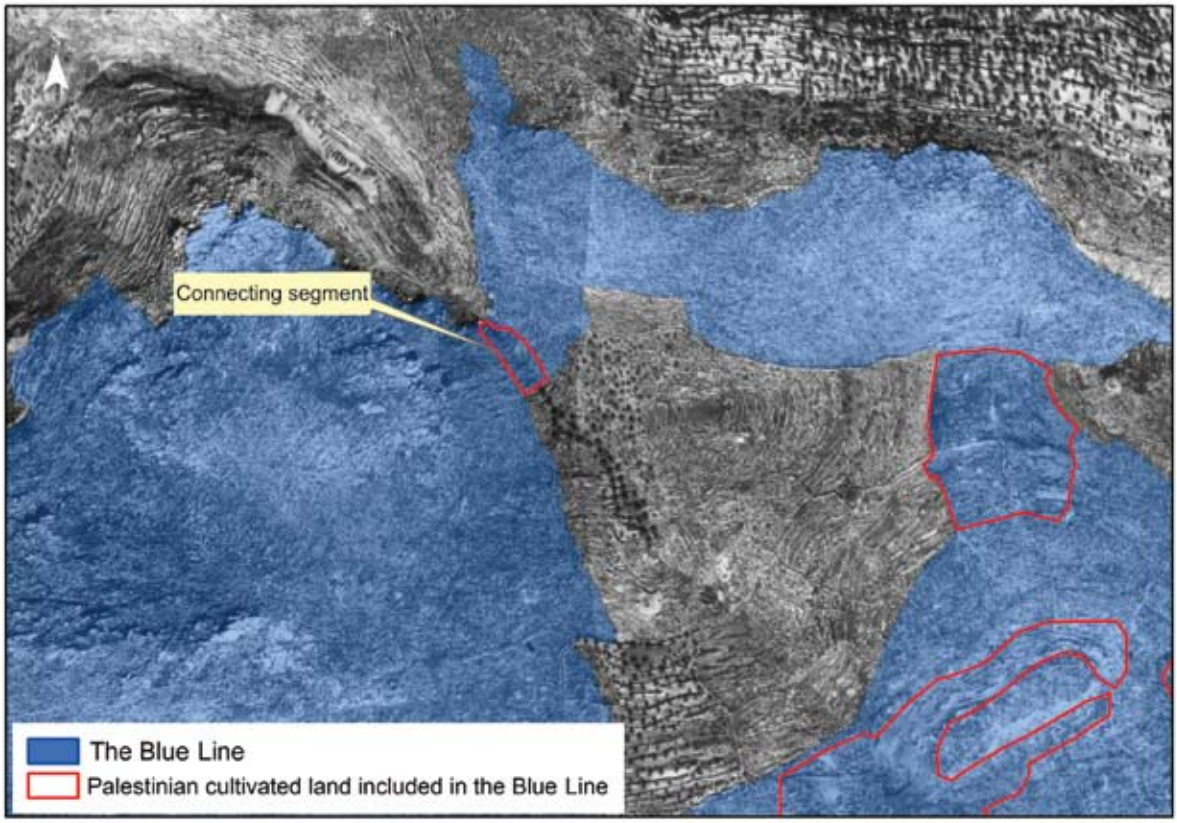

مستوطنة عليه زهاف سنة 1980

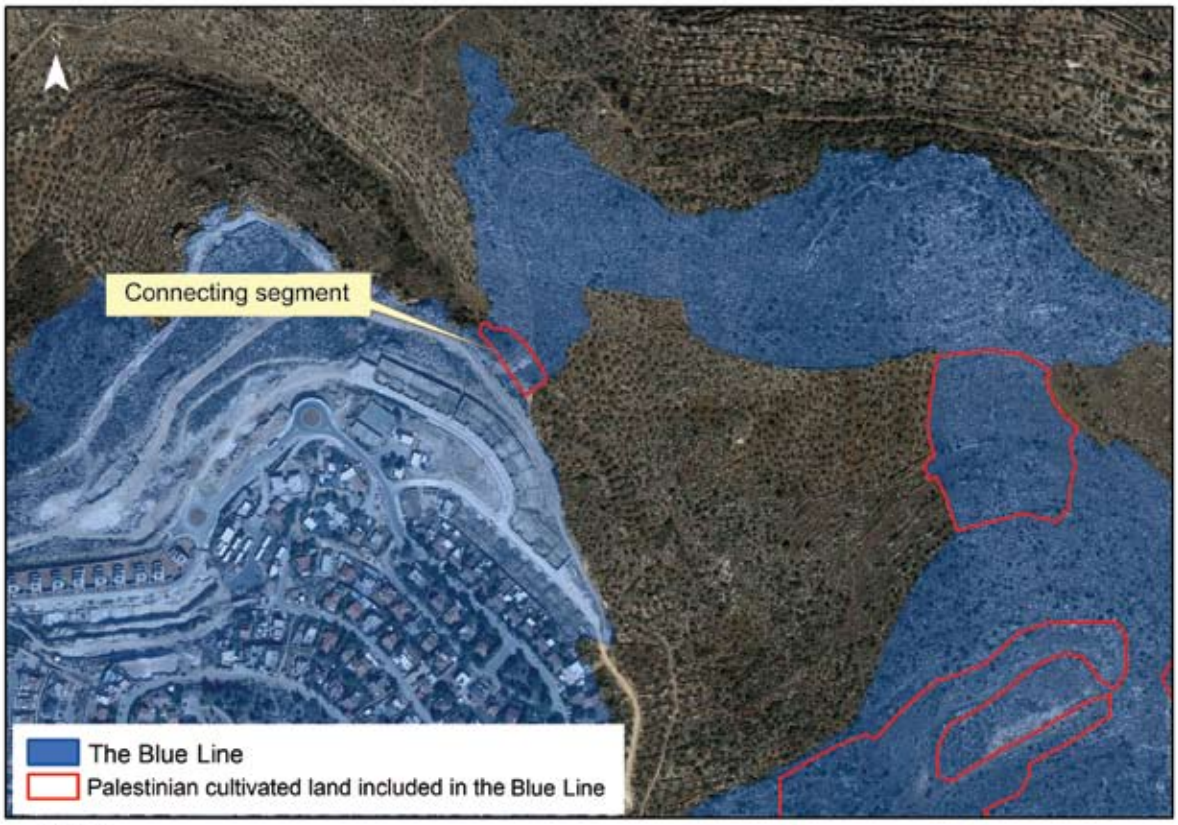

مستوطنة عليه زهاف اليوم

فريق الخط الأزرق وتمزيق نسيج حياة الفلسطينيين

أحد الأهداف الرسمية لحكومات إسرائيل من سياسة الإستيطان، منذ بدايتها ومع تكثيفها عند صعود الليكود إلى سدّة الحكم سنة 1977، كان تمزيق النسيج السكاني الفلسطيني. فلا غرابة إذاً من تجند فريق الخط الأزرق هو أيضاً لخدمة هذا الهدف الرئيسي. يمكننا التعرف على ذلك الهدف وسبل تحقيقه من بعض الأمكنة التي شمل فيها فريق الخط الأزرق عبر خرائطه، طُرُقات تاريخية ذات أطوال مختلفة ودرجات أهمية متباينة، لينتج عن ذلك حرمان الفلسطينيين من مواصلة إستخدامهم لأجزاء منها أو كلّها.

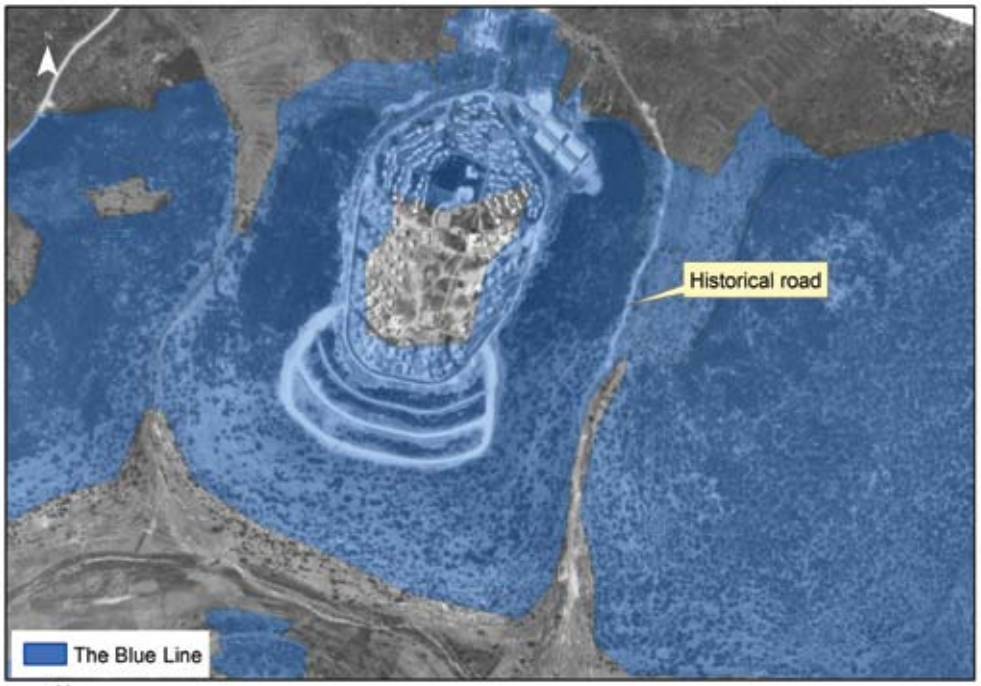

مسح أجراه فريق الخط الأزرق سنة 2012، وضُمّت فيه طريق تاريخية واقعة بأراضي قرية دير إستيا. سُدّت الطريق بأيدي مستوطني كرني شومرون

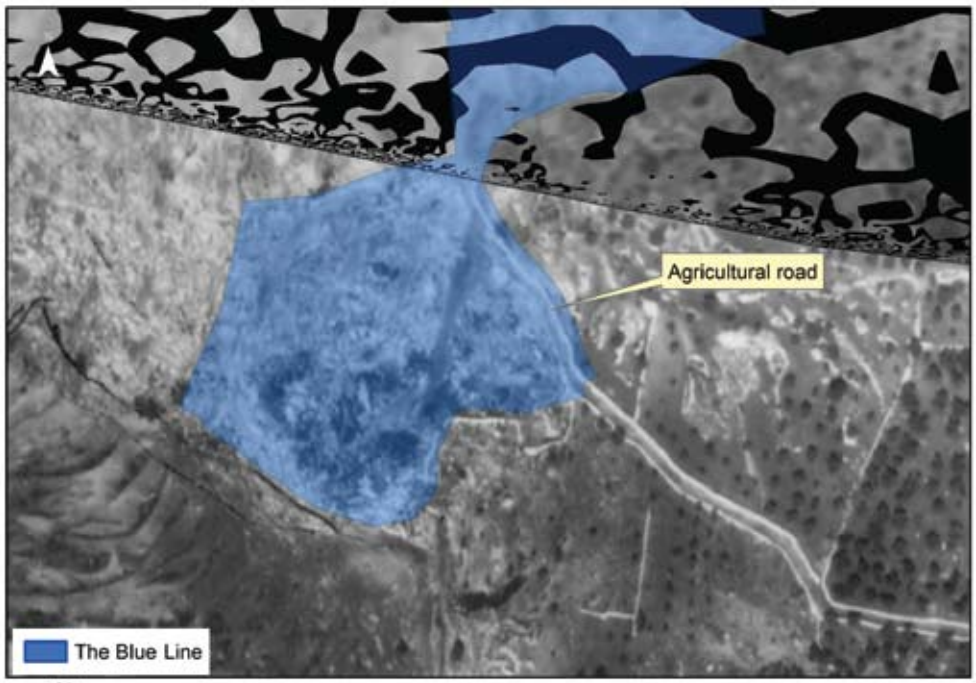

مسح أجراه فريق الخط الأزرق سنة 2011 لتوسيع مستوطنة أفني حيفتس مستقبلاً، ضُمّت فيه طريق زراعية بأراضي قرية جيوس

• تجاهل علامات الوجود السكاني الصارخة وشملها داخل الخط الأزرق

عند مراجعة الصور الجوية التاريخية لعدد من الأماكن المشمولة ضمن خرائط فريق الخط الأزرق، ندرك قيام الفريق، في البعض منها، بتجاهل العلامات الواضحة جداً للوجود السكاني هناك. مثلاً، بمستوطنة عيناف التي عمل بها فريق الخط الأزرق سنة 2013، تشمل الأرض المسوحة مبنى زراعياً تقليدياً (عزبة حراسة) وحظيرة ماشية.

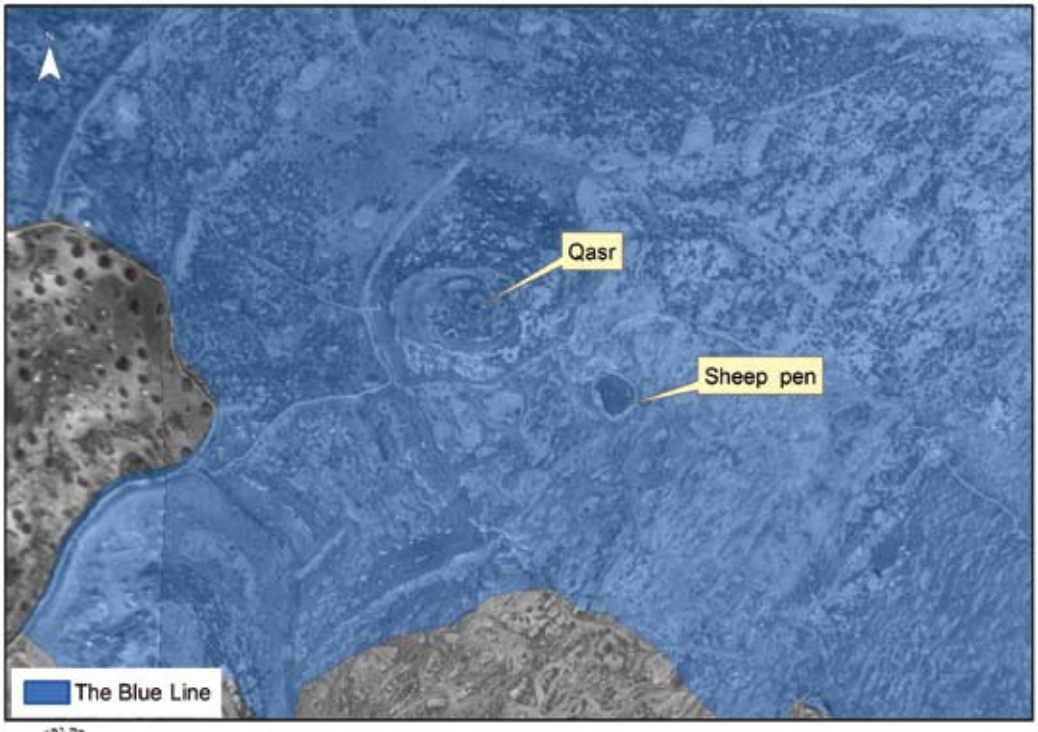

المنطقة المقامة عليها مستوطنة عيناف سنة 1980

مستوطنة عيناف اليوم

مكان آخر نشاهد فيه ذلك هو المنطقة المقامة عليها مستوطنة معليه أدوميم، والتي سكنها بدو الجهالين. تُظهر الصور الجوية من العامين 1972 و1981 أن البدو عاشوا هناك طيلة السنين، إلاّ أن فريق الخط الأزرق تجاهل كليّة هذه الحقيقة، وتجاهل أيضاً علامات فلاحة الأرض الظاهرة بشكل جليّ.

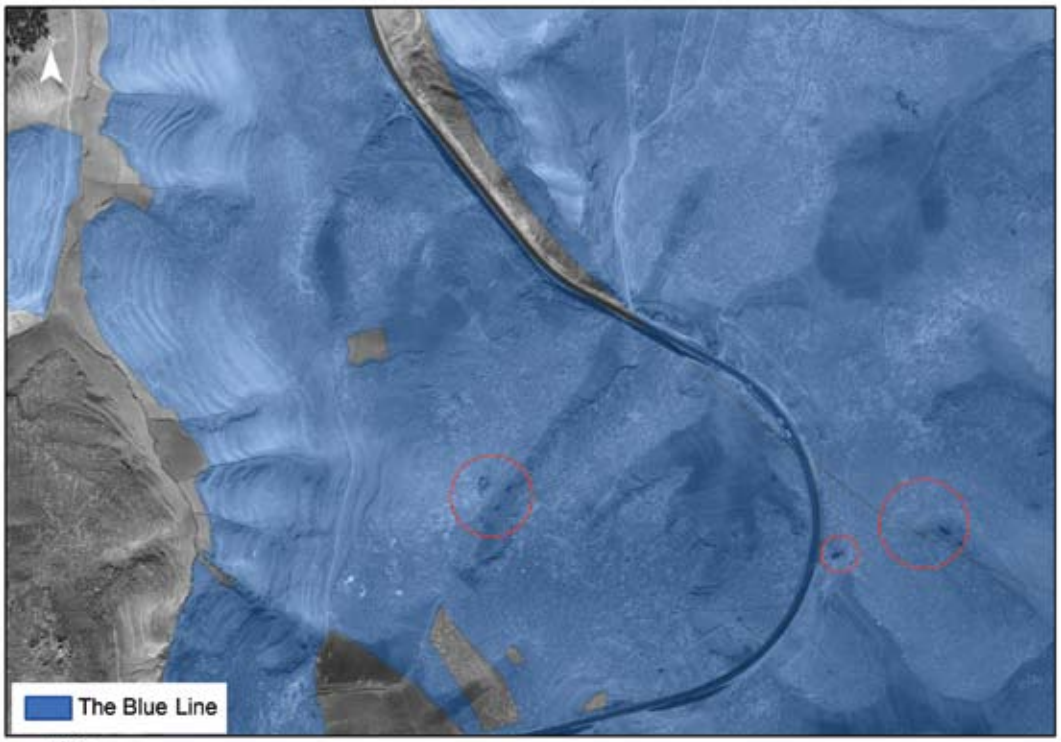

جزء من المنطقة المقامة عليها مستوطنة معليه أدوميم، 1972

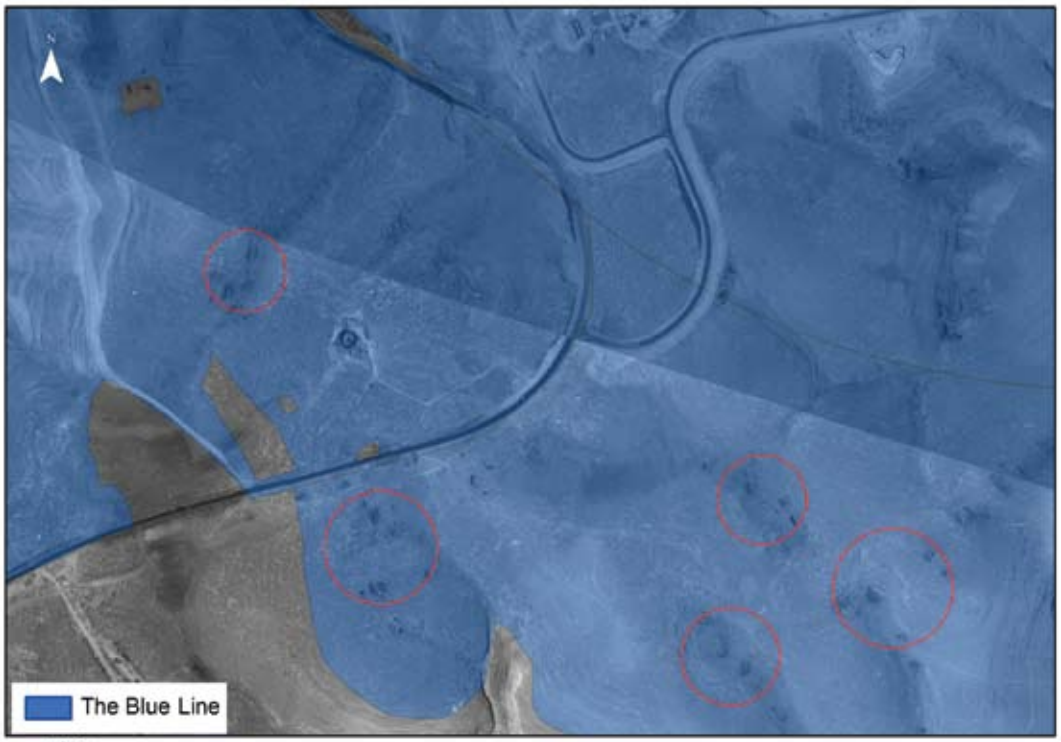

جزء من المنطقة المقامة عليها مستوطنة معليه أدوميم، 1981

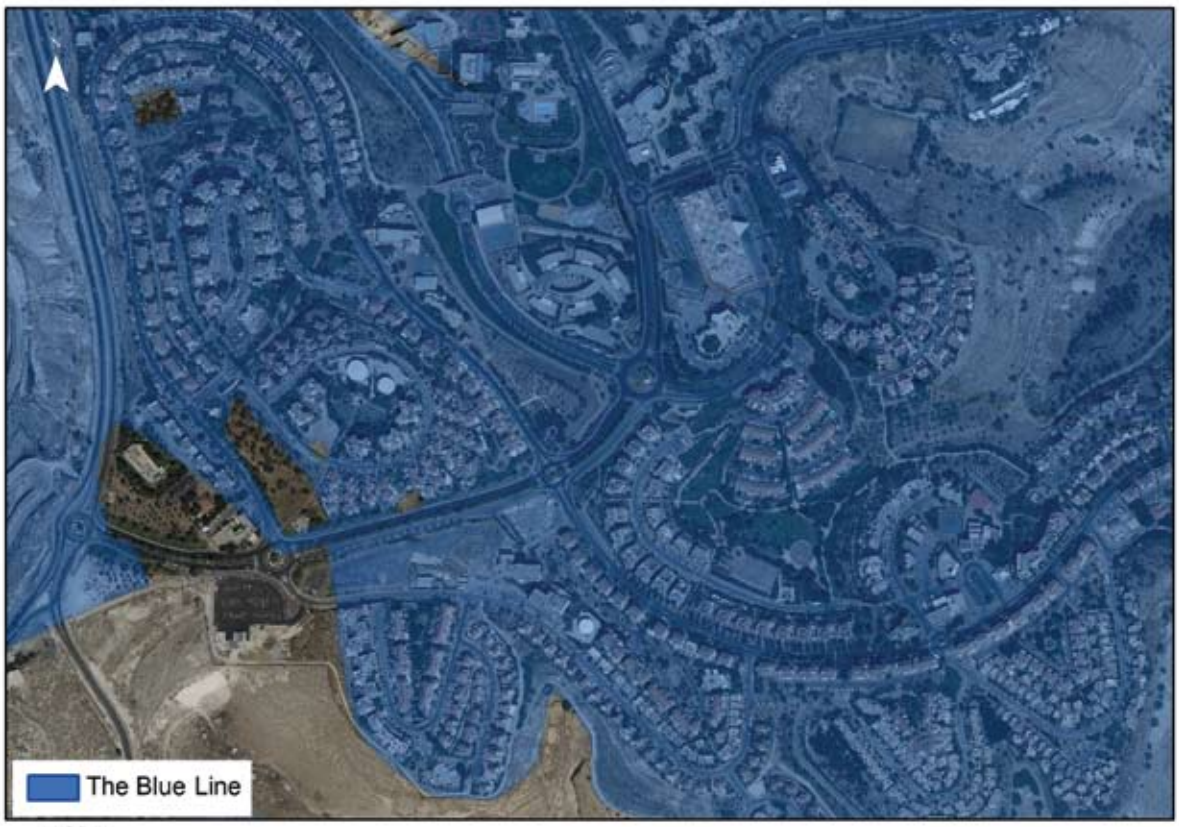

مستوطنة معليه أدوميم اليوم

الخلاصة: من مراجعة كافة المساحات المعلنة أراضي دولة والتي قام بمسحها فريق الخط الأزرق، يتبين أن نحو 5.5% من مجمل الأرض الممسوحة، كان مفلوحاً بأوائل الثمانينيات. إنّ ما يقلّ قليلاً عن نصف هذه الأراضي موجود ضمن نفوذ المستوطنات البالغ عددها 65، وضمن مناطق صناعية وبؤر إستيطانية مختلفة، وعلى ما يقارب 6،000 دونم منها قد تمّ البناء أو جرى فيها نوع من التطوير للأرض.

أمّا مراجعة نوعية عمل فريق الخط الأزرق على مدار سنوات نشاطه، فتُظهر وجود فجوات كبيرة جداً من حيث مستوى دقة المسوحات. تشير هذه الحقيقة إلى فشل هذا الفريق بتذويت المعايير المهنية الملزمة له في عمله.

من الواضح أن هذه الحقيقة لم تغب عن أعين أفراد فريق الخط الأزرق أنفسهم، حيث رأوا من الصواب طيلة السنين، إجراء عشرات التعديلات على مسوحاتهم. وببعض الحالات، لم تجدِ هذه التعديلات نفعاً، نظراً لوجود المباني أو التطويرات التي سبق وأقيمت في المواقع التي إقتطعها فريق الخط الأزرق من الأراضي المعلنة.

كما وتُظهر مراجعة "أخطاء" فريق الخط الأزرق وجود دافع جليّ جداً وراء البعض منها، حيث كان هدفها فسح المجال لشق الشوارع المؤدية إلى المستوطنات، أو الشوارع الموصلة بين مناطق داخل المستوطنات، والتي من دونها لبقيت منفصلة عن بعضها البعض. في عدد من الأماكن، ضُمّت الطرقات التاريخية إلى الخط الأزرق، وكذلك مناطق عاش فيها الأهالي الفلسطينيون من مختلف الحمائل. هكذا، ساهم فريق الخط الأزرق مساهمة كبيرة جداً بعملية تقطيع أوصال مناطق الفلسطينيين، وطرد السكان الفلسطينيين من الأراضي المخصصة للمستوطنات ومشروعها الإستيطاني.

الملحق : عمل فريق الخط الأزرق في "غوش عتسيون"

في السنوات 1943–1948، أقيمت أربع بلدات يهودية عند المنطقة الواقعة على بعد 10 كيلومتر من جنوب غرب البلدة القديمة لبيت لحم. عاش فيها، قبيل حرب 1948، بضع مئات من السكان (بما فيهم الأطفال).[89] سبقت إقامة هذه البلدات الأربع، ثلاث محاولات لإنشاء بلدات يهودية في المنطقة، لكن لم يُكتب لها النجاح. ثمّة وصف منمّق جداً لمجريات الأمور، في الموقع الإلكتروني للمجلس الإقليمي غوش عتسيون :

مرّات ثلاث، صعدت مؤخراً مجموعة من اليهود إلى جبل الخليل، وكان في انتظارهم هناك جبل وعري، قاحل ومعاد، عاصف تكسوه الثلوج. أُقتلعوا ثلاث مرّات من الأرض وعادوا في الرابعة. مثلهم، هو شعب إسرائيل بموطنه؛ قدِم لأرض إسرائيل ثلاث مرّات ليواجه كمّا كبيراً من المصاعب، يُقتلع منها، لكنه يعود إليها في المرّة الرابعة ليلتصق بها.[90]

أقيمت البلدات اليهودية التي كانت هناك حتى 1948، على أراضٍ إشتراها يهود من فلاحين فلسطينيين بدءاً من النصف الثاني لسنوات العشرين، بالأساس من القرى بيت أمر ونحالين وجبع وصوريف. إستناداً إلى المسح الذي تلقيناه من الإدارة المدنية، يظهر أن حجم الأراضي التي إشتراها اليهود قبل 1948 في المنطقة الواقعة جنوب وجنوب غرب بيت لحم هو ما يقارب 10،500 دونم.[91]

بعد سنوات ومع إحتلال الجيش الأردني للضفة الغربية، أُحتلت تلك البلدات الأربع ودُمرت. في أيلول سنة 1967، وبعد أشهر قليلة من إحتلال إسرائيل للضفة، أُنشأت "كفار عتسيون" وهي المستوطنة الأولى المقامة في الضفة الغربية.

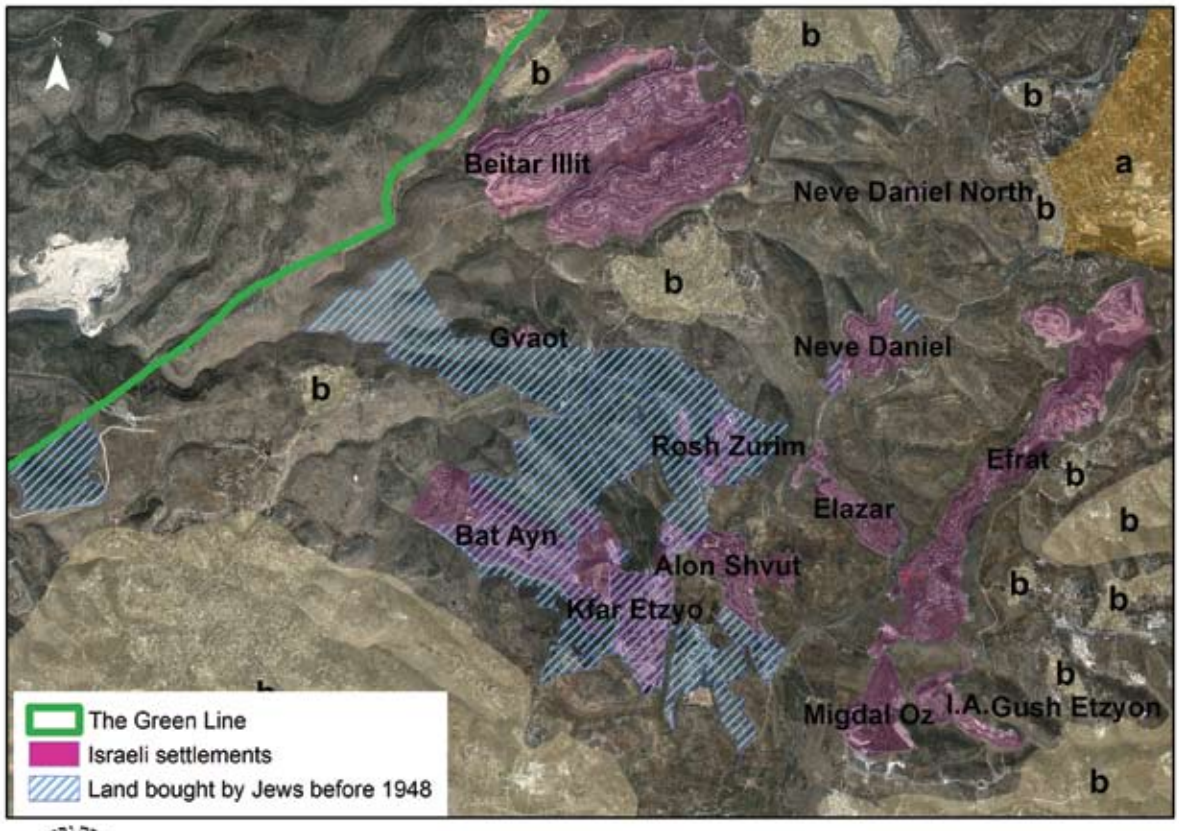

حوالي 10،500 دونم، إشتراها يهود في المنطقة الواقعة جنوب غرب بيت لحم، قبل العام 1948

[89] كفار عتسيون - 1943، مسوؤوت يتسحاك - 1945، عين تسوريم - 1946، رفاديم - 1947.

[90] أنظروا الموقع الإلكتروني للمجلس الإقليمي غوش عتسيون http://www.baitisraeli.co.il/?CategoryID=866&ArticleID=963

[91] يشمل هذا المعطى أيضاً أراضي مخيم الدهيشة للاجئين، الذي أقيم بغالبيته على حوالي 300 دونم إشتراها اليهود قبل 1948 وسُجّلت كأراضي غائبين زمن الأردن. تقع هذه المساحة اليوم ضمن المنطقة A، التي تشمل كلاً من بيت لحم والبلدات والقرى المجاورة لها.

أمّا المجلس الإقليمي غوش عتسيون المقام بموجب أمر عسكري سنة 1980، فيبذل ناطقوه الإعلاميون جهوداً جمّة لغرس الفكرة في عقول الجمهور الإسرائيلي والعالم بأن الحديث هو عن حركة إستيطانية "إستمرارية" تستمد "شرعيتها الإجماعية الفريدة" من كون مستوطناته قد أقيمت على أراضٍ إشتراها اليهود.[92] إلاّ أن الأساطير شيء والحقائق شيء آخر، إذ يكفينا القول في هذا السياق إن المساحة الرسمية لمجلس غوش عتسيون الإقليمي، تبلغ اليوم سبعة أضعاف المساحة التي اشتراها اليهود في هذه المنطقة قبل العام 1948. يشمل هذا المجلس الإقليمي اليوم نحو 20 مستوطنة وعدداً من البؤر الإستيطانية، غالبيتها الساحقة أقيمت على أراضٍ لم يقم اليهود بشرائها في يوم من الأيام. علماً أن ما يسهّل إقامة تلك المستوطنات هو منظومة الإستيلاء على الأراضي التي تستخدمها إسرائيل بكافة أجزاء الضفة الغربية الأخرى – منظومة تعتمد ظاهرياً الإستيلاء "لأغراض أمنية" والمصادرة للصالح العام، إضافة لإشهارات "أراضي الدولة"، ناهيك عن عمليات القرصنة والإستيلاء التي لا تُحصى، والتي تتمّ حقيقة خلافاً للقانون، لكن بظلّ تغاضي الدولة المستمر، بل حتى بدعم منها.

ويكفي أيضاً قولنا في هذا السياق إنه وحتى اليوم، جرى الإعلان عن حوالي 22،250 دونم أراضي دولة، غرب وجنوب غرب بيت لحم (المنطقة المتبع تسميتها غوش عتسيون)، وذلك كما سبق وذكرنا، مقابل 10،500 دونم في هذه المنطقة، قام بشرائها اليهود قبل 1948. لقد إستمرت عملية إشهار أراضي الدولة في هذه المنطقة، والتي بدأت بأوائل الثمانينيات حتى العام 2014، الذي أُعلن فيه لوحده (بمناسبتين مختلفتين) عن 5،000 دونم كأراضي دولة.[93]

تبلغ اليوم مساحة المجلس الإقليمي غوش عتسيون سبعة أضعاف مساحة الأراضي التي إشتراها اليهود قبل 1948

سنركّز في هذا الملحق على مراجعة التاريخ المتعلق بأراضي المستوطنات الواقعة فقط في الجزء الغربي مما يُعرّف اليوم منطقة المجلس الإقليمي غوش عتسيون، والتي تضم فعلياً جميع المستوطنات الواقعة غربي شارع 60، إضافة لمستوطنتي إفرات ومغدال عوز المجاورتين، إلى الشرق منه.[94]

---

[92] أنظروا مثلاً مقالة رئيس المجلس الإقليمي غوش عتسيون: Davidi Perel. 'The Truth about Gush Etzion'، Jerusalem Post، 3.1.2015. http://www.jpost.com/Opinion/The-truth-about-Gush-Etzion-392613

[93] أنظروا حاييم ليڤينسون، "يقومون بتوسيع غوش عتسيون: لقد صادق يعلون على إشهار أراضي الدولة الأكبر منذ سنوات"، هآريتس، 13.4.2014، http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2296024

وكذلك حاييم ليڤينسون، "تمّ الإعلان عن حوالي 4،000 دونم من الجهة الأخرى للخط الأخضر كأراضي دولة، ردّاً على قتل الفتية"، هآريتس، 31.8.2014، http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2420890

[94] إفرات وبيتار عيليت مستوطنتان أكبر حجماً، لذا هما سلطتان بلديتان مستقلتان وليستا جزءاً من المجلس الإقليمي غوش عتسيون. لكنهما تظهران هنا لوجودهما بنفس المنطقة المتناولة ضمن هذا الملحق.

فيما يلي جدول ملخص وخرائط تعرض تاريخ الأرض التي تقوم عليها كلّ واحدة من هذه المستوطنات، مع لفت الإنتباه إلى أن جميع المعلومات الواردة في هذه الخرائط، قد وصلتنا من الإدارة المدنية بإطار طلبات حرية المعلومات، ما يستوجب إعتبارها معلومات رسمية.

المستوطنة	المساحة الفعلية [95] (بالدونمات)	أراضي يهود قبل 1948 (بالدونمات)	نسبة أراضي اليهود من مجمل المساحة الفعلية	إشهار أراضي دولة (بالدونمات)	نسبة أراضي الدولة المعلن عنها من مجمل المساحة الفعلية	إستيلاء لأغراض عسكرية [96] (بالدونمات)	نسبة أراضي الإستيلاء لأغراض عسكرية من مجمل المساحة الفعلية
المنطقة الصناعية غوش عتسيون	428	0	0	384	89.7%	0	
ألون شڤوت (مع البؤرة الإستيطانية چڤعات هحايش)[97]	797	118	14.8%	495	62.1%	0	
إلعزار (مع البؤرة الإستيطانية ديرخ هأڤوت)	466	0	0	61	13%	405 (مستند لأمر إستيلاء من العام 1975)	86.9%
إفرات	2.802	0	0	1971	70.3%	0	
بيتار عيليت	4.034	0	0	3.922	97%	0	
بات عاين (مع البؤرة الإستيطانية مسوؤوت يتسحاك القديمة وبات عاين ب)	1672	1132	67.7%	182	10.8%	0	
چڤعوت	134	20	14.9%	114	85%	0	
هار چيلو	495	0	0	75	15.1%	166 (مستند لأمر إستيلاء من العام 1977)	33.5%
كفار عتسيون	934	792	84.8%	0	0	0	
مجدال عوز	588	0	0	33	5.6%	527 (مستند لأمر إستيلاء من العام 1976)	89.6%
نڤيه دانيئيل	534	163	30.5%	253	47.3%	0	
روش تسوريم	419	419	100%	0	0	0	
سديه بوعاز (نڤيه دانيئيل شمال)	32	0	0	0[98]	0	0	
المجموع الكلّي	**13.335**	**2.644**	**19.8%**	**7.490**	**100**	**1.099**	

الخلاصة : بخلاف طريقة عرض الأمور من قِبل الناطقين الإعلاميين لدى اليمين الإستيطاني، يتضح أن أقل من خُمس المساحة الفعلية للمستوطنات القائمة في المنطقة المسماة اليوم "غوش عتسيون"، هو أراضٍ إشتراها اليهود قبل العام 1948. أساساً وخلال السنوات، أقيمت مستوطنات هذه المنطقة بواسطة مزيج من عناصر السلب الممنهج للأراضي والقرصنة المعروفة من أماكن أخرى في الضفة، نذكر منها : الإستيلاء لأغراض عسكرية، إشهارات أراضي الدولة والسيطرة على الأراضي الخاصة التي يملكها فلسطينيون مُنعوا من الوصول إليها.

[95] جرت عملية مسح المساحة الفعلية للمستوطنات على قاعدة توزيع البناء، خط الجدار والشوارع المحيطة بكلّ مستوطنة.

[96] بمستوطنات ألون شڤوت، كفار عتسيون، روش تسوريم وإفرات التي أقيمت على أساس أوامر إستيلاء محاذية لأراضي اليهود قبل 48 أو لأراضٍ أُعلنت لاحقاً أراضي دولة، تجاهلنا أوامر الإستيلاء في هذا الجدول.

[97] وفق قاعدة بيانات شبيغل، هناك إدعاء لشراء أراضي چڤعات هحايش من قِبل الشركة الفرعية لصندوق أراضي إسرائيل. الحديث عن إدعاء شراء جديد نسبياً، لا يتعلق بالأراضي التي أُشتريت قبل العام 1948.

[98] تجري الإدارة المدنية دراسة لأراضي المنطقة القريبة من البؤرة الإستيطانية، لكن حتى الآن لم يُعلن المكان كأراضي دولة.

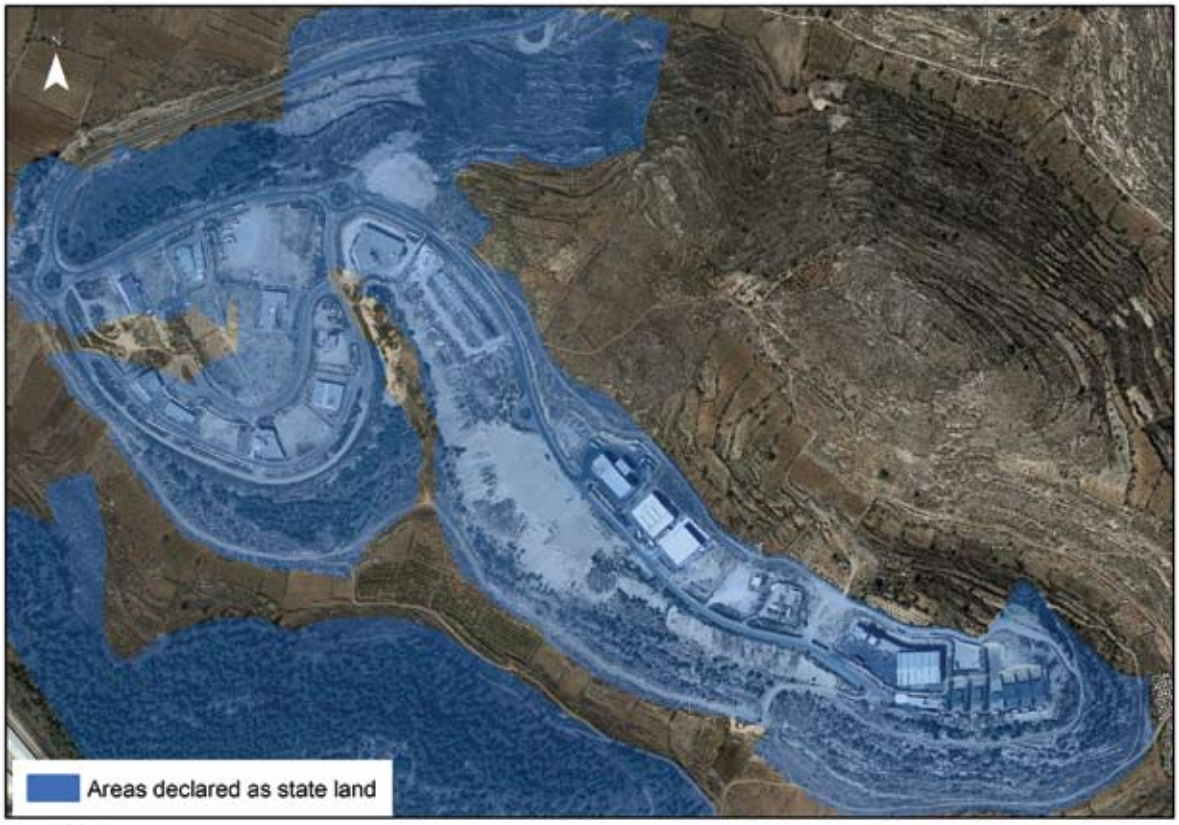

المنطقة الصناعية – غوش عتسيون

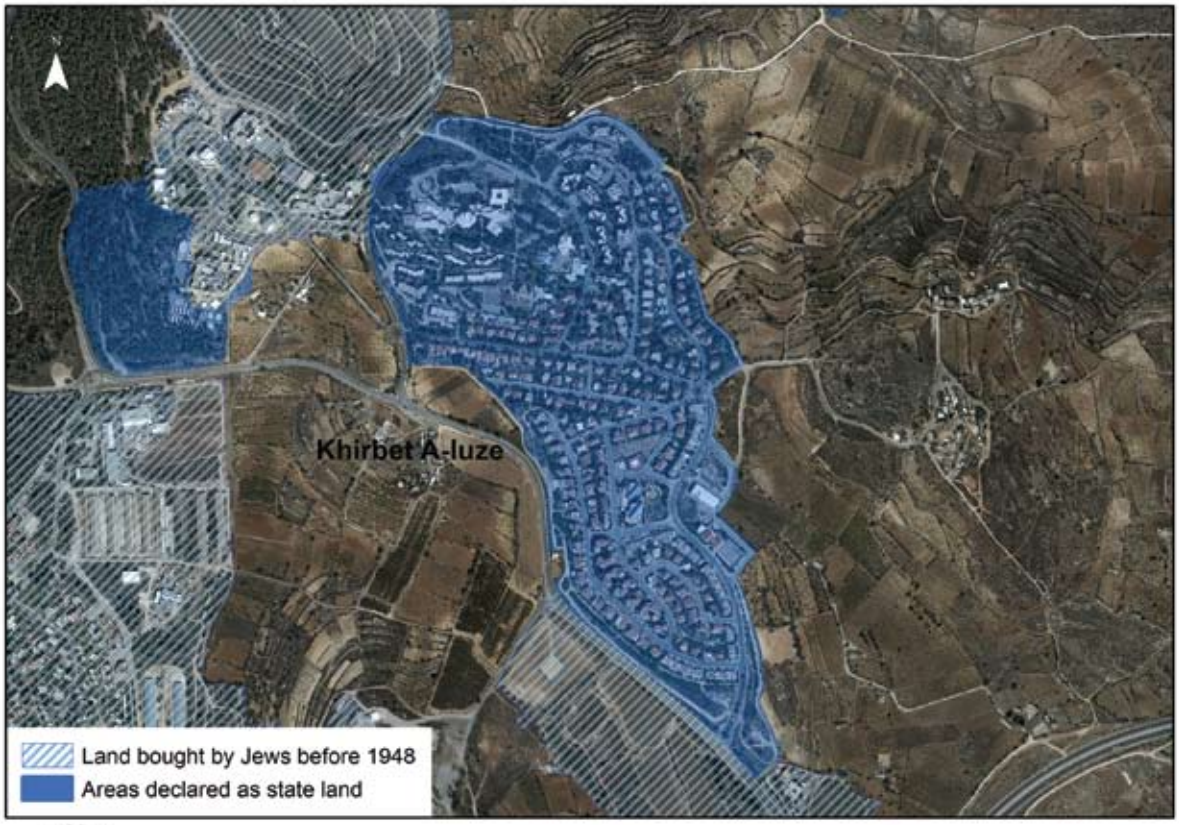

مستوطنة آلون شفوت

مستوطنة إلعزار

مستوطنة إفرات

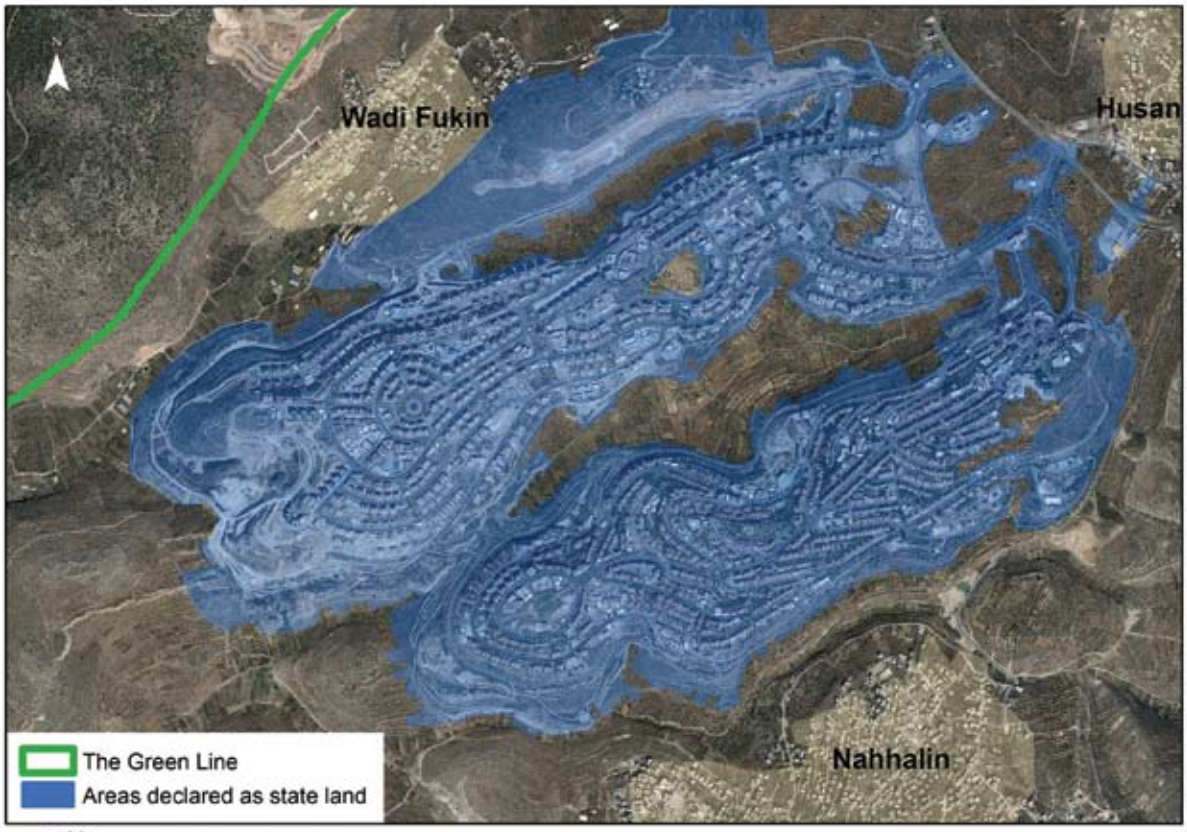

مستوطنة بيتار عليت

مستوطنة بات عاين

مستوطنة جفعوت

مستوطنة هار جيلو

مستوطنة كفار عتسيون

مستوطنة مجدال عوز

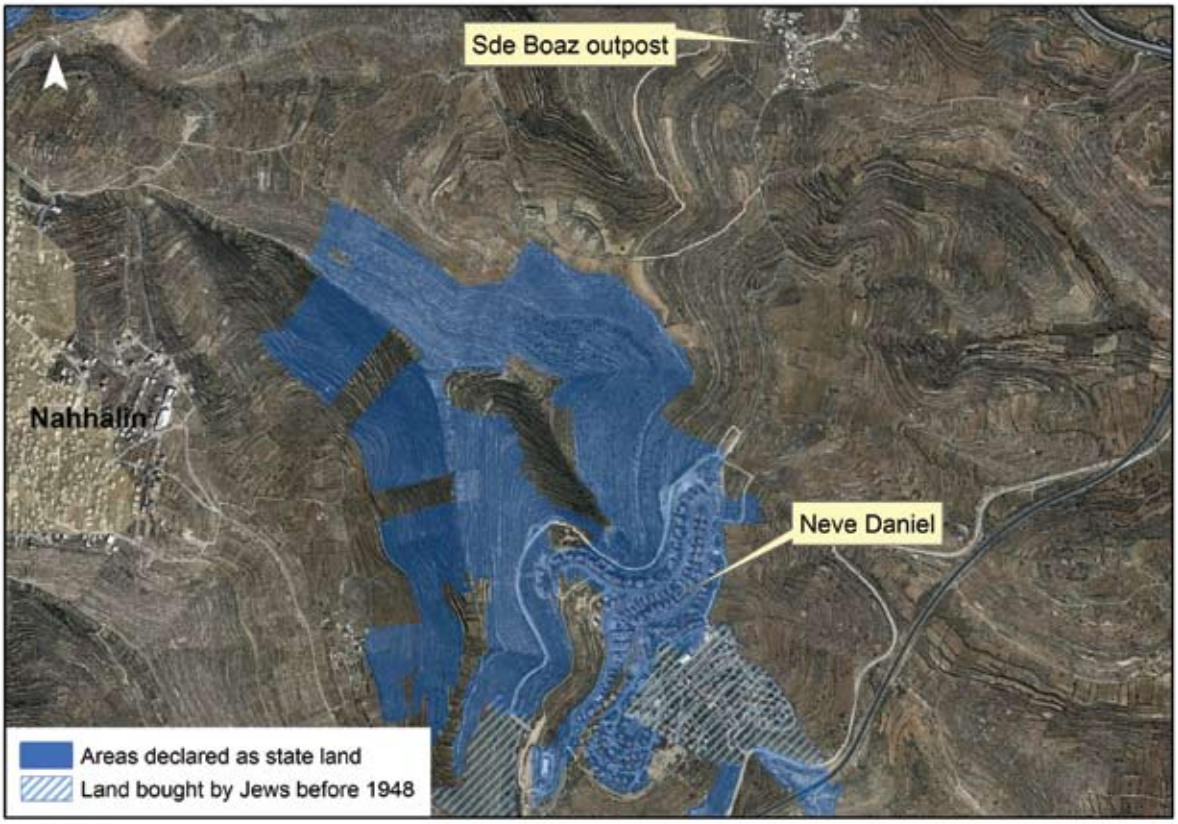

مستوطنة نفيه دانيئيل

مستوطنة روش تسوريم